

د. خالد علي الدليمي

النقد والمصارف

والنظرية النقدية



دار الأنيس - مكراته



332.1

دلى

ن

البيروت والبيروت

والنظرية النقدية

النقد والمصارف

والنظرية النقدية

د. خالد علي الدليمي

P. 0617c

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية



دار الافتيس للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى :

1427 ميلادية .

1998 / إفرنجي.

الكمية المطبوعة :

5000

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية (بنغازي) :

97 / 2355

حقوق الطبع محفوظة للناسخ



جمع مرثي وأخراج

دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع

مصراتة - الجماهيرية العظمى - عمارة التأمين - هاتفه: 614593 - فاكس: 614593 ص. ب.: 834

الإهداء ، ، ،

❖ إلى روح والدي ❖

تقديم

نتيجة لتجربة استمرت أكثر من عشرة أعوام في مجال تدريس موضوع (النقود والمصارف) بكليات الحقوق في المغرب العربي ، وجدت أن الحاجة تدعو لتقديم (كتاب) يتضمن عرضاً لهذا الموضوع ينسجم مع الدراسة القانونية في هذه الكليات ، وفي نفس الوقت يسهم في استكمال معلومات الطلبة في حقل النشاط الاقتصادي للمجتمع .

إن النقود والنشاط المصرفي تتعاطم أهميتهما داخل المجتمعات باستمرار . ولإلمام الطالب أثناء دراسته ؛ بالأسس النظرية لهذا الموضوع يهيء له أساساً للممارسة العملية ، وفهماً أوسع لما يصادفه في هذا المجال .

في هذا الكتاب ، تم عرض أهم ما يتعلق بالنقود والنشاط المصرفي ، و النظام المصرفية ، بالإضافة لطبيعتها ، حيث ظهرت وتطورت ، ثم في ظل النظام الاشتراكي وفي البلدان النامية .

وبالنسبة للنظام المصرفي في ظل النظام الاشتراكي ، فقد قمت بتثبيت المعالم الرئيسية للنشاط المصرفي في ظل هذا النظام ليس بسبب الحاجة للمعرفة التاريخية فحسب بل ولاعتقادي بأن إدراك الباحث للتجارب التي مرت بها شعوب العالم يمكن أن تفيد من يسعى للاستفادة من حصيلة تلك التجارب .

أما بالنسبة للنظام المصرفي في البلدان النامية ، فقد تناول الكتاب نموذجين من المغرب العربي للنظامين النقدي والمصرفي في كل من ليبيا والمغرب . وذلك بسبب بعض الملامح الخاصة في كل واحد من النظامين المذكورين ، والتي لا بد وأن نجد ما يقابلها في هذا البلد النامي أو ذاك ، في العالم .

فبالنسبة للنظام المصرفي في ليبيا ، فإن المصارف التجارية ، وحتى تاريخ اعداد هذا الكتاب ، مملوكة بالكامل للمجتمع (أي القطاع العام) ، ولا توجد أي مساهمة

أجنبية في رأسها . أما المغرب فقد كانت ملكية الجهاز المصرفي موزعة بين القطاعين العام والخاص ، وهذا الأخير إما محلي أو أجنبي . وفي هذه المرحلة تسعى الدول إلى نقل مساهمتها إلى القطاع الخاص .

ومهما كانت ملكية رأس المال بالنسبة للمصارف التجارية فإن نشاطها يحتفظ بملامحه الرئيسية من حيث أنها مؤسسات يقوم نشاطها على أساس الإلتجار بالعملة . ومع هذا فإن رقابة المصرف المركزي للنشاط المصرفي تكون أكثر فاعلية في البلدان النامية في حالة الملكية العامة لرأس المال المصارف التجارية .

وبعد أن استعرضت دراسة النقود والمصارف ، خصصت باباً للنظرية النقدية فعرضتها عرضاً موجزاً وبالقدر الذي لا يخل بالموضوع وفي نفس الوقت يحقق الفائدة للطلاب والباحث .

اتني أمل ان يسهم هذا ((الكتاب)) في مقاومة ظاهرة الابتسار التي تفشت في مراكز التعليم العربية ، وأن يحقق أية إضافة إلى معرفة كل من يقع بين يديه .
وأخيراً أجد من واجبي أن أشيد بمجهود وفضل جميع الأساتذة العرب ، الذين أسهموا في أغناء المكتبة العربية بمؤلفاتهم وبحوثهم في ميدان النقود والمصارف والنظرية النقدية .

أسأل الله العلي القدير التوفيق ...

كما أسأله أن يجنبني مواضع الزلل ...

الدكتور خالد علي الصالح الدليمي

أستاذ التعليم العالي

طرابلس - الجماهيرية الليبية غرة ذي الحجة 1415 ميلادية

الماء (مايو) 1995 ف

القسم الأول

النقود

تمهيد :

تعتبر النقود من أهم الوسائل التي ساعدت على تطوير النشاط الاقتصادي نظراً للوظائف المهمة التي أدتها ولا زالت تؤديها في الحياة الاقتصادية . وعلى هذا يلحظ عدد من الاقتصاديين إلى أن اكتشاف واستخدام النقود يعتبر بدرجة أهمية استخدام حروف الكتابة في الحياة الإنسانية .

لقد ساعد استقرار نظام تقسيم العمل والتخصص في المجتمعات البشرية على إيجاد وسيلة مقبولة لتسوية المعاملات الناتجة عن تقسيم العمل ، ذلك ان تقسيم العمل والتخصص قد أديا إلى أن يقوم بعض أفراد المجتمع بإنتاج سلع تفوق حاجتهم ، كما أنهم وجدوا أنفسهم - نتيجة للتخصص - بحاجة إلى سلع أو خدمات يقوم بإنتاجها أو تقديمها، أفراد آخرون تخصصوا فيها ، وهذا الوضع أدى إلى قيام أفراد المجتمع بتبادل السلع والخدمات التي ينتجها كل منهم من أجل أشباع حاجاتهم التي أخذت تتنوع . ومع هذا فإن البشرية لم تستخدم النقود بمجرد أن عرفت نظام تقسيم العمل والتخصص، بل أنها لجأت إلى المقايضة كوسيلة لتبادل السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات وبسبب العيوب التي صاحبت نظام المقايضة ، كما سنعرف فيما بعد ، ظهرت الحاجة لابتداع

وسيلة تسهل عملية مبادلة السلع والخدمات وتؤدي هذا الدور بصورة افضل مما كانت تقوم به المقايضة ، هذه الوسيلة هي النقود . وقد كانت النقود كوسيلة للمبادلة تتلائم مع النظام التبادلي الذي عرفته الإنسانية كما ساعد استخدامها على رسوخ تقسيم العمل والتخصص في الانتاج .

ولا بد من التأكيد ، منذ البداية ، على ان النقود لا تقوم إلا بدور المساعد او الوسيط في تبادل الانتاج الفعلي للمجتمع . ذلك أن النقود دون حصول أنتاج السلع والخدمات لا تستطيع أن تقوم وحدها بإشباع الحاجات الإنسانية .

نشأة النقود وأنواعها

لم تعرف البشرية النقود، منذ نشأتها الأولى كما هي عليه في العصر الحديث. لقد صاحب تطور النقود أساليب التعامل التي عرقتها الإنسانية عبر عصور طويلة ، فكما انحنأ نوا فان البشرية عرفت في أطوارها الحضارية الأولى نظام المقايضة ثم عرفت النقود السلعية ثم النقود المعدنية ثم عرفت النقود بشكلها الحالي في العصر الحديث . وسوف نتناول كل مرحلة من هذه المراحل في مبحث مستقل.

المبحث الأول

نظام المقايضة

عرفت البشرية نظام المقايضة وذلك في المراحل الأولى من تقسيم العمل بين الأفراد أو الجماعات . ففي المجتمعات البدائية والقبلية حيث كانت الحاجات الإنسانية محدودة ووسائل إشباعها محدودة ، كان التعامل يتم بتبادل السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى يقدمها بعضهم للبعض الآخر . فالذي كان يحتاج إلى سلع لم يكن ينتجها بنفسه ، يسعى للحصول عليها من الشخص الذي يتولى إنتاجها مقابل أن يتنازل هو عن سلع يقوم بإنتاجها . وفي نظام المقايضة لا يقتصر الأمر على تبادل السلع بسلع

أخرى بل يتم أيضاً تبادل السلع مقابل خدمات يقدمها من يريد هذه السلع ، كما تتم المقايضة بالخدمات ، فيقدم خدماته من يريد ان يحصل على خدمات شخص آخر ، كما في حالة خدمات العمل ذي الطبيعة الخاصة .

وفي العصر الحديث يمكن أن نشاهد بعض الصفقات التي تتم بالمقايضة . فبعض المجتمعات الصحراوية والقبيلة وتلك التي تعيش في الأدغال النائية لا زالت تعرف نظام المقايضة حيث يتم تبادل السلع بسلع أخرى في هذه الجهات . بل أن استخدام النقود كوسيلة للقياس قد سهل إجراء المقايضة في عدد من الحالات في الاقتصاديات الحديثة .

عيوب المقايضة :

لقد عجز نظام المقايضة بمفهومه التقليدي القديم عن مسايرة التقدم الاقتصادي الذي شهدته البشرية والذي يتمثل في ترسيخ مفهوم تقسيم العمل والتخصص ، وكان من نتيجة هذا التطور أن أصبحت المقايضة نظام لا يلي حاجات المجتمع المتمثلة في تبادل السلع والخدمات بين أفرادها .

ومن عيوب نظام المقايضة والتي أدت للتخلي عنه كنظام شامل للمبادلة ما يلي :

أولاً : عدم وجود معيار مشترك (مقياس مشترك) تتم في ضوءه المبادلة : ففي نظام المقايضة كما هو معلوم تتم مبادلة سلعة بأخرى ، لا على أساس قيمة كل سلعة من هاتين السلعتين وإنما على أساس حاجة صاحب إحدهما إلى السلعة التي في يد الآخر . فلو أن معيار السلع يقوم على أساس نسبة بعضها إلى بعض لاستحال من الناحية العملية نسبة سلعة معينة إلى كل سلعة في السوق . فلو فرضنا أن صانع أحذية يبادل كل زوج منها بخمسة أمتار من القماش كما أنه يمكن مبادلة كرسي بنفس طول القماش ، فإن هذا يعني أن زوج الأحذية يمكن أن تتم مبادلته بكرسي الخشب . ولكن في حالة وجود عدد كبير من السلع المتنوعة ، وهو الواقع ، فإنه يصعب أن لم يكن من المستحيل أن نعر

في كل مرة نريد فيها مبادلة قمماش أو كرسي على علاقة نسبية محددة بين أسعار هاتين السلعتين بالسلع المختلفة الأخرى التي نريد مبادلتهما. وفي ظل نظام المقايضة لا يوجد مقياس للقيم نستطيع بواسطته قياس قيمة كل سلعة من السلع التي يتم تبادلها وهي سلع كثيرة وتزايد باستمرار .

ثانياً : طبيعة الصفقة وتوافق الرغبات : وهذا عيب يتمثل في عدم إمكانية إجراء صفقات المبادلة . فقد يكون في يد شخص ما سلعة يريد التنازل عنها مقابل حصوله على سلعة معينة ولا يرغب صاحب هذه الأخيرة في السلعة التي في يد الأول لأنه ليس في حاجة لها . كمثال من يريد التنازل عن كمية من القمح مقابل حصوله على القماش فلا يعثر على من هو بحاجة إلى القمح ويمتلك في نفس الوقت القماش الذي يرغب فيه الشخص الأول . وكمثال من هو بحاجة إلى خدمات محام ولديه سلعة ليس للمحامي حاجة بها . وهذا ما يسمى بعدم توافق الرغبات .

كما يجعل من المقايضة عملية شاقة أو مستحيلة، حجم الصفقة التي يراد إجرائها، حيث تكون غير قابلة للتجزئة ولا يمكن العثور على مقابل لها أو عدم وجود من هو بحاجة لها مقابل التنازل عما بحوزته .

ثالثاً : مشكلة اختزان القيم - يتم الاحتفاظ بالسلع عيناً وذلك للحفاظ على قوتها الشرائية ، ولا يوجد غير هذا السبيل في ظل نظام المقايضة . فأناس يحتفظون بما لديهم من سلع على أساس أنها تمثل ثروة يواجهون بها احتمالات المستقبل فإذا كانت هي الوسيلة الوحيدة كما هو الحال في نظام اقتصادي لا يعرف سوى المقايضة ؛ فإن مثل هذا الوضع يعرض السلع إلى التلف كما تؤدي هذه الحالة إلى ارتفاع تكاليف الخزن والمحافظة عليها .

وبالنظر إلى العيوب التي رافقت نظام المقايضة والمذكورة أعلاه فقد ظهرت الحاجة إلى إيجاد وسيلة للتبادل واختزان القيم . لقد تسببت عيوب المقايضة وهي عيوب

عملية في تقييد عملية المبادلة أكثر مما ساعدت عليها . ومع تطور عملية الإنتاج لم تعد هذه الوسيلة مرنة بالقدر الذي يتلائم مع هذا التطور .

المبحث الثاني

التقود السلعية

عند تخلي المجتمعات البشرية عن المقايضة كنظام شامل للمبادلة لجأت إلى وسيلة أخرى لإجراء المبادلة ، وكانت هذه الوسيلة هي استخدام التقود السلعية . وهي ، عبارة عن سلع معينة يتم تبادل السلع وكذلك الخدمات بواسطتها . وقد استخدمت مجتمعات الرعي والبدواة : الإبل والأغنام ، كما استخدمت مجتمعات أخرى الملح والسلك الجفف والصوف وذلك في كل من أثيوبيا وأمريكا الشمالية والهند . وفي العصر الحديث جرى استخدام السجائر في ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد انهيار النظام النقدي فيها .

وفي تطور يعتبر أكثر تقدماً استخدمت المجتمعات أنواعاً أخرى من السلع إثر اكتشاف عدد من المعادن ، وقد جرى استخدام معدن البرونز أولاً ثم النحاس ثم الفضة وأخيراً الذهب . ومما ساعد على استخدام هذه المعادن امتيازها بالصلاية كما أن بعضها يتميز بمقاومة عوامل البيئة وعدم التآكل . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن استخدام المعادن قد تم في تلك العهود على أساس أنها سلع لها وزن وليس على أساس أنها نقود كما جرى استخدامها في مراحل لاحقة حيث تمتعت بقبول المجتمع بقوة إبراء غير محدودة . هذا وقد سهل استخدام هذه المعادن لما تمتاز به من صفات وخاصة النفيسة منها ، الفضة والذهب .. وهذان المعدنان يمتازان :

- بعدم التلف بفعل عوامل البيئة فلا يفقدان بريقهما أو صلابتهما .

- سهولة نقلهما والاحتفاظ بهما قياساً بالسلع الأخرى التي كانت مستخدمة

كنقود .

- ندرتهما النسبية - حيث أن هذين المعدنين لا يوجدان في الطبيعة بصورة كبيرة، وقد دفعت هذه الندرة المجتمعات المختلفة إلى طلبهما والاحتفاظ بهما للكنز واستخدامهما للزينة .

وقد كان استخدام هذه المعادن للتبادل يتم بصنع أقراص منها لها وزن معين . وكان قبولها يتم على أساس وزن كل قطعة وعلى ما تحويه من المعدن النادر . وتاريخياً تم استخدام المعادن النفيسة كتنقود سلعية منذ ما يقرب من ثمانية قرون قبل الميلاد .

ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من أوائل المناطق التي استخدمت هذه الوسيلة . وفي الواقع فإن المبادلات في المجتمعات الشرقية القديمة كانت تعرف التنقود . إلا أن استخدام النقود في المبادلة كان منتشرأعلى نطاق واسع في المدن والموانئ . أما في أوساط الفلاحين فقد كان النظام الشامل للمبادلة هو المقايضة حتى أن الدولة كانت تحصل على الضرائب من هؤلاء السكان على شكل عبي .

وفي صدر الإسلام ، استمر المسلمون في استخدام النقود التي كانت معروفة ومتداولة في ذلك الوقت وهي : الدينار الذهبية الرومانية والدرهم الفضية الفارسية ، ويقدر محدود من الدراهم اليمنية الحميرية . وقد كان استخدام هذه النقود يتم في المقام الأول على أنها سلع نادرة (ذهباً وفضة) . واستمر هذا الحال حتى العام العشرين للهجرة حيث قام الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بسك دراهم فضية وذلك في العام الثامن لخلافته . وتم الاحتفاظ بالدينار الرومانية والفارسية من حيث النقوش والوزن كما كانت عليه إلا أنه أضاف إلى بعضها بالخط الكوفي أما عبارة " بسم الله " أو عبارة " بسم الله ربي " وقد تم تداول هذه الدراهم الجديدة إلى جانب العملات الأخرى . وفي عام (75 أو 76 للهجرة) . وفي زمن خلافة عبد الملك بن مروان ، تم ضرب دراهم

ودنانير إسلامية نقشت بالخط الكوفي أيضاً . ومنذ ذلك الحين تم التخلي عن جميع أنواع النقود غير النقود الإسلامية وأصبح المسلمون يستخدمون نقودهم الخاصة بهم (١). وفي مرحلة أكثر تطوراً تم استخدام المعادن النفيسة من قبل السلطات العامة القائمة بسك قطع ذهبية فضية تحمل ختماً يضمن وزنها وعيارها (درجة نقائها) . وقد حقق سك هذه المعادن من قبل السلطات وتثبيت وزنها ودرجة نقائها عدم اللجوء إلى قطع جزء من هذه العملات للتحقق من جوهر المعدن ونقاؤه . ومن هنا فإن سك العملات النقدية من المعادن النفيسة يعتبر من الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها تطور استخدام النقود .

المبحث الثاني

النقود في العصر الحديث

مثلت النقود المستخدمة منذ بداية الثورة الصناعية (النصف الثاني من القرن الثامن عشر) استمراراً ، ولكن بشكل متقدم لمرحلة النقود السلعية حيث ظهرت النقود المعدنية وفي مرحلة لاحقة وحاسمة سادت النقود الائتمانية واختفت النقود المعدنية باستثناء استخدام بعض أنواع المعادن في سك النقود للمساعدة . وستناول فيما يلي كل من نوعي النقود بشيء من التفصيل .

أولاً : النقود المعدنية : بعد أن تولت السلطات سك المعادن النفيسة وأصبحت مسؤولية السك محصورة بالسلطات العامة أخذت تنتشر في الاستخدام النقود المسكوكة من الذهب والفضة وقد عمدت السلطات إلى سك العملات المعدنية بأشكال منتظمة

(١) ويرى عن عمر بن الخطاب أنه أراد أن يجعل الدراهم من جلود الإبل فقل له " إذن لا يعمر " فأمسك

- جامعة الدول العربية ، أبحاث الندوة عن الاقتصاد الإسلامي - 1985 م : 159 -]

- وهناك بعض المصادر التاريخية تذهب إلى أن عرب الجزيرة العربية قد استخدموا النقود في عام (400) ق.م . وأن اليمن عرفت داراً لضرب النقود . وأن أول من ضرب الدراهم للمستنيرة هو عبد الله بن الزبير . [محسن خليل ، في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد] .

ومتقوشة من الجانبين بنقوش موحدة . كما أن حوافها كانت مستننة لحمايتها من عمليات انتزاع أجزاء منها بحكها أو برادتها .

ولا تكمن قيمة هذه النقود بما تحويه من معدن نفيس فقط وإنما لما لها من قوة إبراء للذمم وقبول عام لإجراء التبادل فمن ، يتنازل عن سلعة أو يقوم بإسداء خدمة لقاء نقود معدنية فإنه يقبل هذه النقود للثقة بها ، لأنها تتمتع بقبول عام فضلاً عن نفاسة معادنها ، ذلك أن المعادن التي تم استخدامها هي الفضة أو الذهب .

وقد اعترضت عملية استخدام معدنين في آن واحد وهما الذهب والفضة ، في سك العملات المتداولة عدة صعوبات ، منها اختفاء العملات الفضية من التداول في الأسواق الأوربية نظراً لارتفاع الطلب عليها في الهند وذلك في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي . وكانت النتيجة أن اقتصر الأمر في سك العملة المتداولة على الذهب وحده أما الفضة فقد استخدمت في سك العملات المساعدة فحسب . وفي عشية قيام الحرب العالمية الأولى (1914) توقفت الدول عن استخدام النقود المعدنية .

ثانياً : النقود الائتمانية : النقود الائتمانية ، هي جميع النقود المعروفة في النظم النقدية السائدة في الوقت الحاضر ، بعد أن اختفت النقود المعدنية من التداول .

وهذا النوع من النقود أطلق عليه اسم النقود الائتمانية لأنها تعد ديناً على الاقتصاد القومي . لقد كانت في البداية أي في المراحل الأولى لظهور هذه النقود ديناً على الجهة التي قامت بإصدارها، ثم أصبحت حقوقاً لحاملها على الاقتصاد القومي يستطيع أن يحصل بواسطتها على ما يشاء من السلع والخدمات .

وقد كان استخدام هذا النوع من النقود خطوة مهمة إلى الأمام في ميدان التعامل وإجراء الصفقات . فقد جنبت هذه النقود المتعاملين مخاطر استخدام المعادن النفيسة ومشاق نقلها من مكان لآخر كما ساعد في التوسع في المعاملات حيث كانت النقود المعدنية تعجز عن تلبية الحاجات العملية التي تزايدت بازدياد المعاملات وازدياد حجم الإنتاج .

هذا وقد بدأ ظهور النقود الائتمانية - كما سيأتي حالاً - إلى جانب النقود المعدنية وإن كانت هذه الأخيرة هي التي تشكل النظام الشامل للمبادلة .

أنواع النقود الائتمانية :

تنقسم هذه النقود إلى ثلاثة أنواع هي :

1. النقود الورقية (البنكوت) .
 2. المسكوكات المعدنية (النقود المساعدة) .
 3. نقود الودائع (النقود الكناية) .
- وفيما يلي إيضاح لكل نوع من هذه الأنواع :

1. النقود الورقية : (النقود القانونية أو البنكوت)

نشأة هذا النوع من النقود من الناحية التاريخية ؛ جاءت من مصدرين : (١)

المصدر الأول : في القرن السادس عشر ابتكر الصيارفة والصاغة وسيلة لتعريب المعادن النفيسة ، التي قام التجار بجمعها وأودعوها لديهم ، مخاطر نقلها من مكان إلى آخر لانحياز المعاملات . وقد عمد الصاغة والصيارفة إلى منح أولئك التجار صكوكاً بقيمة ما لهم من معادن نفيسة . كانت تلك الصكوك قابلة للتداول من يد إلى أخرى بمحرد تظهيرها . وفي مرحلة من مراحل تداول تلك الصكوك وبسبب الحاجة أخذ الصاغة والصيارفة بمنحون التجار صكوكاً بفتات متفاوتة القيم ، وتعتبر هذه المرحلة بداية لظهور النقود الورقية . وقد كانت تلك النقود بمثابة دين في ذمة الذين أصدروها من الصاغة والصيارفة .

المصدر الثاني - يتمثل بدخول الحكومات ميدان منح صكوك يتم تداولها بين المتعاملين ، فبعد أن توسع الصاغة والصيارفة في إصدار ذلك النوع من الصكوك ، والتي

(١) R.G.Lipsey, an introduction to Positive Economics. W.N.London, third edition.

لعبت دور النقود ، قامت السلطات العامة بإصدار ما يسمى بأوراق النقود الحكومية ، وتلك الأوراق كانت تمثل ديناً هي الأخرى في ذمة الحكومة .

وقد كانت الصكوك التي يصدرها الصاغة والصارفة ، تعادل قيمتها الاسمية من المعادن النفيسة . وكان الصارفة و الصاغة ملزمين بتسديد قيمة تلك الصكوك من المعادن بمجرد تقديمها لهم .

وكذلك كان الأمر بالنسبة لأوراق النقد الحكومية ، حيث كانت هذه الأخيرة تحمل تعهداً من الحكومة بدفع قيمتها بما يعادل القيمة الاسمية لها من المعادن النفيسة أو وحدات النقد المعدنية ومع هذا لم تكن أوراق النقد الحكومية تتمتع بقابلية الصرف على الدوام ، فقد أصدرت الحكومات أوراق نقد حكومية غير قابلة للصرف منذ البداية . ولم يتم تداول أوراق النقد الحكومية بصورة واسعة إلا بقيام الحرب العالمية الأولى وقد أصبحت أوراقاً نقدية إلزامية بحكم القانون وفي نفس الوقت غير قابلة للتحويل إلى أي معدن ، أي لا قيمة ذاتية لها .

هذا وقد ساعدت هذه الصكوك وأوراق النقد الحكومية على تسهيل المعاملات لأنها كانت لا تتضمن مخاطر من حيث نقلها من مكان لآخر كما كانت خفيفة عند نقلها قياساً بالنقود المعدنية ثم أنها كانت من فئات مختلفة . كما أن الدولة كانت تتحمل تكاليف أقل عند إصدارها لهذا النوع من النقود قياساً بتكاليف سك النقود المعدنية .

وتلك الصكوك وأوراق النقد الحكومية تعتبر هي الأصل الأول لأوراق البنكوت أو النقود الورقية التي يتم تداولها اليوم في كافة أنحاء العالم .

وقد أصبح إصدار النقود الورقية من إختصاص المصارف المركزية في كافة دول العالم حيث حصرت كافة الحكومات مسؤولية إصدارها بهذه المصارف . علماً بأن هذه المصارف في كل دول العالم تابعة للدولة .

ومن بدايات الإصدار المنتظم لأوراق النقد في العالم ما حدث في أواخر القرن السادس عشر (1587) ؛ تلك العملية التي قام بها بنك البندقية حيث أصدر صكوكاً بنموذج موحد من حيث الشكل ، والخلاف الوحيد بين صك وآخر يتعلق فقط بمقدار المبلغ الذي يحمله كل واحد منها. إلا أن أول عملية إصدار لأوراق النقد بصورة منتظمة هي تلك التي قام بها بنك استكهولم في السويد في حدود منتصف القرن السابع عشر .

وقد كان سبب تدخل الدولة في عملية إصدار البنكنوت منذ البداية يعود إلى منع تدهور قيمة النقد بسبب عدم التزام مصارف التجار بحدود معينة عند القيام بالإصدار . فالإفراط في الإصدار يؤدي إلى الإضرار بمصالح حملة أوراق النقد هذه . وكان هدف الدول المختلفة هو وضع حد بشكل مباشر أو غير مباشر لإصدار النقد . وأخيراً فقد تضافرت عوامل عدة أدت بالدول جميعاً إلى إصدار أوراق نقد غير قابلة للتحويل إلى معادن نفيسة من الناحية الفعلية والقانونية وذلك عند قيام الحرب العالمية الأولى . ومع هذا فإن أوراق النقد (البنكنوت) تتمتع بقبول عام كما تتمتع بقوة إبراء مطلقة فرضها المشرع . وإصدارها أصبح من أعمال السيادة ..

2. المسكوكات المعدنية (النقود المساعدة) :

هذا النوع من النقود الائتمانية ، يمثل النقود التي تصدر عن الحكومة مباشرة أما عن طريق الخزانة العامة أو وزارة المالية ، وفي حالات قليلة بواسطة المصرف المركزي . ودور هذه النقود في التداول مساعدة فئات النقد الكبيرة في سد حاجات المبادلات . وكقاعدة عامة فإن هذه النقود يتم سكها من المعادن الرخيصة كسبائك من النحاس والألنيوم والبرونز وتخلط أحياناً بالفضة . وعادة ما تكون قيمة ما تحتويه من هذه المعادن أدنى بكثير من قيمتها القانونية الاسمية وفي بعض الدول يتم طبع أوراق نقدية مساعدة بالإضافة إلى المسكوكات المعدنية . وجميع هذه النقود المساعدة عبارة عن أجزاء من قيمة الوحدة النقدية السائدة .

وقد فرض المشرع للنقود المساعدة قوة إبراء محدودة وذلك لكي لا يتم جمعها وتعطيل وظيفتها كنقود مساعدة في إجراء الصفقات .

3. نقود الودائع : (النقود الكتابية) :

هذه النقود تصدر عن المصارف التجارية ، وهي تستخدم في التداول بصورة واسعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة التي تطورت فيها التقاليد المصرفية بدرجة كبيرة . ونقود الودائع تصل في نسبتها في بعض الدول الرأسمالية المتقدمة إلى حوالي 90 ٪ من إجمالي الكتلة النقدية ، بينما تتراوح هذه النسبة في البلدان النامية ما بين 30٪ إلى 40٪ .

من المعروف أن المصارف التجارية تقبل الودائع من الأفراد على شكل ودائع لأجل قصير ، عام أو بعض أجزائه ، كما يتم فتح حسابات جارية . وكتيجة للتجربة وجد أن هذه الحسابات الجارية والودائع لأجل لا يتقدم أصحابها لسحبها دفعة واحدة ، وإنما يقدم بعضهم على سحب حساباتهم أو جزء منها ، وفي نفس الوقت يقوم آخرون بفتح حسابات جديدة أو إضافة مبالغ لحساباتهم القديمة . وهذه الحالة أتاحت الفرصة أمام المصارف التجارية لتقوم بفتح حسابات جارية للأفراد والمؤسسات وذلك دون أن يقدموا إلى هذه المصارف أية مبالغ ، وهذه الحسابات هي النقود الكتابية . وسوف نعود إلى بحث دور المصارف التجارية هذا في خلق النقود الكتابية عند تناولنا بحث الجهاز المصرفي .

وصورة النقود الكتابية تتمثل بالتزام المصرف التجاري الذي فتح الحساب الجاري لعميله بنفع مبلغ الحساب الجاري أو أي جزء منه عن طريق أوامر يتلقاها هذا المصرف من صاحب الحساب الجاري لصالح من تصدر هذه الأوامر لصالحهم . وتصدر هذه الأوامر على شكل صكوك مصرفية .

وكتيجة لقبول الأفراد للصكوك التي تسحب على الحسابات الجارية المفتوحة في المصارف التجارية ، احتلت هذه الوسيلة للوفاء بالالتزامات وإنجاز صفقات المبادلة أهمية

بالغة وذلك خلال القرن التاسع عشر والقرن الحالي ، بحيث أصبح النقود الكتابية قصب السبق بالنسبة لبقية أنواع النقود في إنجاز المعاملات في البلدان المتقدمة .

وغني عن الذكر أن هذه الحسابات التي تفتحها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات إنما هي قروض ممنوحة من هذه المصارف لهؤلاء الأفراد والمؤسسات. والنقود الكتابية هي الحسابات وليست الصكوك ، حيث أن هذه الأخيرة مجرد وسيلة لنقل ملكية هذه الحسابات من حساب إلى آخر وجميع أوامر الدفع الصادرة من الأفراد والمؤسسات ، أصحاب هذه الحسابات ، إلى المصارف التجارية تقوم بنفس وظيفة النقود الورقية في التعامل . ومع هذا فإن القانون لم يمنح النقود الكتابية نفس قوة الإبراء الذي منحه للنقود الورقية . حيث أن هذه الأخيرة لا يستطيع الدائن رفضها مهما بلغ مقدار دينه . أما بالنسبة للنقود الكتابية فإن القانون لا يجبر أحداً على قبول الصكوك مهما كان مبلغ الدين . علماً بأن المشرع قد تدخل لإحاطة التعامل بهذه الوسيلة بالضمانات اللازمة .

المبحث الرابع

مقابلات الكتلة النقدية

الكتلة النقدية تتألف من جميع أنواع النقود التي سبق شرحها وهي :

- نقود البنكنوت (النقود الورقية) .

- النقود المساعدة - وتتألف أساساً من القطع المعدنية وأحياناً تصدر على شكل

أوراق نقد . وهي كما سبق القول تشكل أجزاء من وحدة النقد الأساسية .

- النقود الكتابية . وهي نقود الودائع لدى المصارف التجارية . ومجموع هذه

الأنواع - والتي تكون في التداول - هو الذي يشكل الكتلة النقدية .

وهذه النقود تقابلها موجودات لدى المصرف المركزي وكذلك لدى المصارف

التجارية مما يعادل قيمتها . وهذه الموجودات المقابلة هي ما يطلق عليه مقابلات الكتلة النقدية

وهذه المقابلات تتألف من :

أ - الذهب والموجودات الأجنبية الأخرى من أوراق مالية أو نقود أجنبية .

ب - قروض مقدمة إلى الحكومة ، (أذونات الخزانة وغيرها) .

ج - قروض مقدمة للاقتصاد ، (الأوراق التجارية وغيرها من الحسابات).

فالنقود بأنواعها السابقة لا تصدر إلا بما يعادلها من هذه الموجودات.

أ - الذهب والموجودات الأجنبية :

تفرض تشريعات الدول على سلطة المصرف المركزي قيوداً معينة في نطاق إصدار أوراق النقد (البنكنوت) . ومن هذه القيود وجوب حيازة المصرف على كمية من معدن الذهب والعملات و الأوراق المالية الأجنبية . ولم يعد أي بلد في العالم في الوقت الحاضر يشترط صدور النقود الورقية بنفس مقدار ما يتجمع لدى المصرف المركزي من الذهب و الموجودات الأجنبية ، وإنما تكفي الدول بوضع نسبة معينة يلتزم بها المصرف المركزي وهو في سبيل إصدار البنكنوت ، مثل أن تشكل الموجودات من الذهب والعملات الأجنبية 20٪ من كمية النقد الذي يصدره المصرف المركزي . وفي المغرب حدد المشرع هذه النسبة بـ (9/1) ، بمعنى أن كل تسعة دراهم يصدرها المصرف المركزي لا بد وأن يقابلها درهم واحد من الذهب أو الموجودات الأجنبية . أما في ليبيا فقد حُدِدت النسبة بـ (75٪) ذهب وأصول أجنبية .

ولا تمثل هذه النسب في الوقت الحاضر إلا أثراً من آثار ما كان يجري عليه العمل في الماضي من حيث التزام الدولة أو المصرف المركزي بتحويل أوراق النقد إلى معادن ثمينة، وفي مثل هذه الحالة لا بد وأن تصدر النقود بنفس القدر الذي يتوفر للمصرف المركزي من المعادن النفيسة وتحديد النسبة التي تقابل الإصدار النقدي من الذهب والعملات الأجنبية، ما هو إلا قيداً يوضع على سلطة المصرف المركزي في إصدار النقود ، وفي نفس الوقت تعتم هذه النسبة قيداً يحد من تدخل الحكومة في شئون المصرف المركزي

وخاصة فيما يتعلق بوظيفته المتعلقة بإصدار النقود ذلك لكي لا تذهب الحكومة بعيداً فتجبر المصرف المركزي على إصدار نقود بدون أية قيود مما يؤدي إلى أضرار فادحة بالاقتصاد القومي .

هذا وتعتبر التجارة الخارجية المصدر الرئيسي لحصول الدولة على الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل . وكلما حققت الدولة فائضاً في ميزان مدفوعاتها كلما حصلت على ذهب و عملات أجنبية توازي هذا الفائض .

ب - القروض المقدمة إلى الحكومة :

تحصل الحكومة من المصرف المركزي ومن الجهاز المصرفي بصورة عامة على قروض على شكل أذونات خزانة أو على شكل سندات متوسطة الأجل وطويلة الأجل . فمقابل التزامات الحكومة تجاه المصرف المركزي أو المصارف التجارية والأفراد ، تحصل على النقود وذلك لمواجهة احتياجاتها المالية قصيرة الأجل و احتياجات التنمية . وتكون التزامات الحكومة هذه على شكل سندات تكون ملزمة بردها عندما تحصل على عائداتها عن طريق الضرائب ، وكلما توسعت الحكومة في طلب هذه القروض كلما زادت كمية النقد المتداول ذلك لأن الحكومة تطلب هذه القروض لإنفاقها على مختلف أوجه نشاطها. وقد ازدادت هذه الظاهرة بروزاً في العصر الحديث وذلك نتيجة لتطور دور الدولة وتدخلها في مختلف صور الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

والتزامات الحكومة هذه على أي شكل كانت ، تعتبر أحد العناصر المقابلة للكتلة النقدية الموضوعة في التداول .

ج - القروض المقدمة للاقتصاد :

تحصل المشروعات الإنتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات على قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وذلك من أجل تسيير شؤونها الإنتاجية الجارية وهذه النقود التي تحصل عليها مختلف المشروعات تكون مقابل التزامات مقدمة للجهاز

المصرفي على شكل أوراق تجارية أو سندات إذنية أو عن طريق فتح حسابات حارية .
وهذه الالتزامات المقدمة بأي شكل من الأشكال تعتبر أحد عناصر مقابلات الكتلة
النقدية . ويتسع نطاق القروض المقدمة إلى الاقتصاد ، إذا كانت حالة هذا الاقتصاد حالة
انتعاش وجهازه الإنتاجي يتمتع بكفاءة عالية .

والعكس يحدث في حالة الكساد أو عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي لهذا الاقتصاد
وتتدخل الدولة لفرض رقابتها عن طريق المصرف المركزي للتحكم في حجم أو نوعية
الائتمان المقدم للاقتصاد من قبل الجهاز المصرفي .

ودور الجهاز المصرفي في تمويل النشاط الجاري للمشروعات الإنتاجية في مختلف
القطاعات هو الذي يدفع المصرف المركزي للوقوف إلى جانب هذه المصارف عندما
تحتاج إلى السيولة .

الفصل الثاني

وظائف النقود ودورها في ظل النظم الاقتصادية المختلفة

تؤدي النقود عدة وظائف في الحياة الاقتصادية . وفي هذا الفصل سوف نعرض هذه الوظائف كمبحث أول ، ثم نتناول في مبحث ثان دور النقود في ظل النظم الاقتصادية المختلفة .

المبحث الأول

وظائف النقود

للقود عدة وظائف رئيسية وهذه الوظائف هي : (١)
أولاً - النقود وسيط للمبادلة : هذه الوظيفة من أول وظائف النقود ، فقد كان لاستخدام النقود الأثر الكبير في تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات * . فبواسطة النقود

(١) 3 - 542 pp. ibid , R Lipsey

* وقد ذهبت النظرية التقليدية إلى أن الأفراد إنما يطلبون النقود فقط لحاجتهم إليها كوسيط للتبادل .

يتم تنازل صاحب السلعة عن سلعته (وهو البائع) مقابل أن يتنازل المشتري عن مبلغ من النقود يمثل ثمن السلعة التي تنازل عنها البائع للمشتري . فهذا البائع استلم مقابل سلعته نقوداً يستطيع هو الآخر أن يستخدمها متى شاء في الحصول على أية سلعة يرغب فيها أو أية خدمة يحتاج إليها. وواضح أن هذه العملية قد تمت دون حاجة البائع للتنازل عن سلعته مقابل سلعة أخرى، وإنما مقابل النقود التي يستطيع أن يحصل بواسطتها على سلع أخرى. وقيام النقود بهذه الوظيفة يعود إلى ما تتمتع به من قبول لدى المتعاملين في السوق ، ويعود أيضاً إلى ما تتمتع به النقود من قوة شرائية بالنسبة للسلع والخدمات عامة . فأصبح من الميسور استخدام النقود للمبادلة ، بحيث يتنازل صاحب أية سلعة مقابل حصوله على الثمن وهو النقود التي يستطيع بواسطتها الحصول على السلع التي يحتاجها .

كل هذا في اقتصاد تسوده المبادلة ويستخدم النقود لهذا الغرض .

ثانياً - النقود مقياس للقيم - باستخدام النقود أمكن تقدير قيم السلع والخدمات بيسر وبدرجة تقرب من الدقة ، ودور النقود هذا يشبه إلى حد كبير دور المتر والقدم في قياس المسافات ، أو دور " الكيلو غرام " في قياس الوزن . وباستخدام النقود ، لم يعد المتعاملون بحاجة إلى اللجوء إلى نسبة السلع بعضها إلى بعض لمعرفة قيمتها ، كأن يقال أن المتر من القماش يساوي عشر كيلو غرامات من الشعير ، وإنما أصبح بالإمكان القول أن متر القماش يساوي عشرة دراهم وأن كيلو الشعير يساوي درهماً واحداً ... وهكذا .

وهذا الدور للنقود ، كمقياس للقيم ، لم يسهل عملية قياس السلع في عمليات التبادل فحسب ، بل سهل عمليات المحاسبة كذلك . فعن طريق استخدام النقود يمكن التعبير عن قيم الأصول والخصوم ، فتجمع عناصر الأصول على تنوعها بمعرفة قيمة كل نوع وكذلك بمعرفة قيمة كل نوع من أنواع الخصوم . وتسم هذه العمليات كعمليات حسابية باستخدام النقود كوسيلة لمعرفة قيم الأشياء المختلفة .

ولا بد لكي تكون النقود مقياساً صالحاً للقيم من أن يتحقق لها الثبات النسبي .
وعدم تحقق الاستقرار النسبي لقيمة النقود يؤدي إلى الارتباك والفوضى في المعاملات
وتشبه هذه الحالة حالة لو أن مقدار الكيلوغرام الذي يتم التعامل به كوحدة للوزن في
سوق واحدة ، يختلف وزنه من حالة إلى أخرى .

وهناك من يعتبر هذه الوظيفة هي الأولى بين وظائف النقود .

ثالثاً : النقود مسدود للقيم - تلعب النقود هذا الدور من ناحيتين : -

الأولى - حيث تقوم مقام اللجوء إلى خزن السلع للمحافظة على قيمتها ، ففي
الحالة التي تتطلب الاحتفاظ بالسلع بمخازنها لا بد من دفع نفقات التخزين ، فضلاً عن
احتمال تعرض السلع للتلف . فبدلاً من الاحتفاظ بالسلع نفسها يكون من اليسر
الاحتفاظ بالنقود التي يتم الحصول عليها مقابل بيع السلع ومن ثم شراء سلع تشيع الحاجة
بواسطة هذه النقود . والفترات التي تفصل بين كل عملية بيع وبقاء النقود بيد البائع ثم
الشراء بهذه النقود سلعاً أخرى ، تعتبر فترات اختزان للقيم .

الثانية : احتفاظ الشخص بمبلغ من النقود عن طريق تجنب جزء من دخله
يدخره للمستقبل لشراء سلع وخدمات لا يستطيع أن يحدد حاجته إليها إلا في المستقبل
فالنقود هنا احتفظت أو اختزنت قيمة سيتم استخدامها في المستقبل .

وليست النقود على صورتها المائلة ، هي الوسيلة الوحيدة للاحتفاظ بالقيم
فغالباً ما يلجأ المدخرون إلى اختزان القيم على شكل ودائع لدى المصارف وفي صناديق
التوفير أو على شكل أسهم وسندات . وهذه الصورة تعتبر شكلاً من أشكال اختزان
القيم بواسطة النقود ولها ميزة تعويض انخفاض قيمة النقود المحتمل بالأرباح والفوائد التي
تدبرها هذه الأسهم والسندات والودائع ، إلا أنها ينقصها ما يتوفر للنقود من سيولة ،
فلكي تتحول هذه الودائع أو الأسهم والسندات إلى نقود فلا بد أن يتنازل صاحبها عن

جزء من قيمتها أو مقابل فوائدها . هذه التضحية تواجه بالفائدة والأرباح المجتناة مقابل الدوائع والأسهم والسندات وتشبه هذه الوظيفة جسر العبور من الحاضر إلى المستقبل .

رابعاً : النقود وسيلة للائتمان ودفع قيم المعاملات الآجلة :

على أثر زيادة حجم الإنتاج زيادة كبيرة وبعد تطور النظام المصرفي ورسوخ قواعده في البلدان المتقدمة ، برزت هذه الوظيفة للنقود فالتعاقد على قيم إنتاج في مرحلة قادمة يتم تحديد قيمته والتزامات أطراف العقود بمبالغ نقدية تحدد مسبقاً ، وعندما يحل أجل تنفيذ العقود يتولى الطرف الذي التزم بدفع مبلغ محدد بالعقد مسبقاً لتسديد هذا المبلغ مقابل حصوله على ما التزم به الطرف المقابل .

كما تستطيع المشروعات التي تلتزم بمثل هذه العقود الآجلة أن تحصل على ائتمان من الجهاز المصرفي لتدفع أجور وتكاليف عوامل الإنتاج ، ودور النقود هذا قد سهل عمليات الإنتاج . إلا أنه يجب أن يلاحظ أن استقرار قيمة النقود عامل مهم في إجراء مثل هذه الصفقات لأن انخفاض قيمة النقود أو ارتفاعها سيؤدي إلى الإضرار بهذا الفريق أو ذاك من الأطراف التي تدخل في مثل هذه التعاقدات . وبعد استعراض وظائف النقود - هذه الوظائف التي استقر عليها الفكر الاقتصادي بصورة عامة - يمكننا أن نورد تعريفاً يعبر عن مجمل هذه الوظائف للنقود .

تعريف النقود : إن وظيفة النقود كوسيط للمبادلة ، وظيفة يتفق عليها الفكر الاقتصادي بصورة عامة ، كذلك الحال بالنسبة لوظيفتها كمقياس للقيم أي اعتبارها وحدة للحساب ، في رأي أغلب الاقتصاديين . والتعريف لا بد أن يعبر عن وظيفتها كوسيط ، وفضلاً عن هذه الوظيفة ، عن وظيفتها كأداة للحساب (1) .

(1) - د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، القاهرة 1967 الصفحة 19 - 22 .

(2) R.G.Lipsey , an introduction to Positive Economics. London , 1970. PP. 541-543.

وظلك عن النقود بصورة عامة .

وعلى هذا الأساس فإن النقود تعرف بأنها : أي شيء يتمتع بالقبول العام للوفاء بالالتزامات بإجماع الاقتصاديين تقريباً .

وواضح أن هذا التعريف يشير صراحة إلى وظيفة النقود كوسيط للتبادل ، وإذا كان لابد من أن يتضمن التعريف الوظيفة الأخرى للنقود ، " قياس القيم " فيقتصر بعض الاقتصاديين إضافة هذه الوظيفة ليكون التعريف : " أي شيء يتمتع بالقبول العام للوفاء بالالتزامات كوسيلة للمبادلة وأداة لحساب القيم "

المبحث الثاني

دور النقود في النظم الاقتصادية المختلفة

وظيفة النقود كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم تعتبر من الوظائف الرئيسية لها والنظام الرأسمالي يأخذ الوظيفتين بنفس الدرجة من الأهمية ، إلا أن النظام الاشتراكي يعتبر وظيفتها كمقياس للقيم أو مقياس للحساب تأتي في الدرجة الأولى.

وفيما يلي عرض موجز لدور النقود وأهميتها في النظم الاقتصادية المختلفة .

أ - أهمية النقود في النظام الرأسمالي : يقوم هذا النظام على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وأن حافز الربح هو المحرك الأساسي لعملية الإنتاج في ظل هذا النظام فقوى السوق ، الطلب والعرض والتمن ، في هذا النظام هي التي تتولى توزيع موارد المجتمع على فروع الإنتاج المختلفة ، ونفس هذه القوى ، أي قوى السوق ، تتولى توزيع المنتجات على طالبيها . والتمن مقوم بالنقود عادة هو الذي يلعب الدور الرئيسي في توزيع هذه الموارد على مختلف المنتجين ، فالمنتج الذي يدفع الثمن يستطيع أن يحصل على ما يشاء من عوامل الإنتاج إلى حد أنه يستطيع أن يحرم أي منتج آخر من هذه العوامل إذا عجز هذا الأخير عن دفع الثمن المطلوب .

وكذلك فإن الثمن يلعب نفس الدور في إشباع رغبات المستهلكين فالمستهلك الذي يستطيع دفع الثمن يستطيع أن يحصل على ما يشاء من سلع الاستهلاك وغيرها من الخدمات .

ومن هنا يكون الثمن النقدي ، أي النقود ، في مثل هذا النظام هو الأساس الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي حيث يتولى دور الحافز للإنتاج وتوزيع عوائده بين عناصره ، كما يلعب الثمن النقدي الدور الرئيسي في تحقيق رغبات المستهلك .

وهذا الدور للنشاط الاقتصادي يُعزى للنقود ، فهي تلعب دور العامل المحرك لهذا النشاط .

ب - أهمية النقود في النظام الاشتراكي : النظام الاشتراكي يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل ، بحيث يتم عن طريق التخطيط تحديد حجم الإنتاج وتوزيع الناتج القومي ، كما أن الأسعار يتم تحديدها وفقاً للمؤشرات الواردة في الخطة القومية . وعلى الرغم من هذا فإن النقود لا زالت تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي للبلدان الاشتراكية .

لقد ظهرت دعوات من قبل روبرت أوين (1858 - 1771) ذهبت إلى أن استمرار النقود يرتبط باستمرار النظام الرأسمالي فهي تزول بزوال هذا النظام ، كما صاحبت قيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 دعوات من قبل عدد من المفكرين الاشتراكيين نادت بإلغاء الثمن والكف عن التعامل بالنقود .

وعندما ظهر أنه لا يمكن الاستغناء عملياً عن استخدام النقود في ظل مجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة توفير السلع والخدمات لكل إنسان طبقاً لحاجته ، بمعنى أن المجتمع الاشتراكي لم يبلغ بعد مرحلة توفير جميع ما يشبع حاجات أفرادهِ . فإنه لا مجال للاستغناء عن استخدام النقود كأداة للحساب بين المشروعات الإنتاجية من ناحية وكوسيط لتحقيق رغبات المواطنين من ناحية أخرى كما أن الدولة تقوم بتوزيع الأجور والمرتببات بدفعات نقدية .

وكما يقول الاقتصاديون السوفييت ، فإن النقود في الدولة الاشتراكية ، وهي في يد المواطن ، تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها في المجتمعات الرأسمالية باستثناء إمكانية توجيهها نحو التكوين الرأسمالي الخاص .

وواضح من هذا الفرق بين دور النقود في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فهي في الأول تلعب دوراً حاسماً في توزيع الموارد بين مختلف عناصر الإنتاج وتحقيق رغبات المستهلكين في حصولهم على سلع الاستهلاك . وهي في الثاني ، في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي تقوم بوظيفة وحدة الحساب وبوظيفة وسيط للتبادل بالنسبة للمواطنين ، ولكن كل هذا يتم وفقاً لمؤشرات الخطة ووفقاً لتوجيهات الدولة .

وأخيراً فإن تسوية الصفقات بين المشروعات في النظام الاشتراكي تتم بترحيل المبالغ من حساب مشروع إلى حساب مشروع آخر وبذلك يتغير حجم هذه الحسابات المفتوحة لدى المصارف المختصة . أما الأفراد فيتلقون دخولهم على شكل نقود (بنكnotes) ويتداولونها للحصول على حاجياتهم من السلع والخدمات .

جـ - أهمية النقود في الاقتصاديات النامية : إن دور النقود في البلدان النامية ، أو فيما يسمى بالاقتصاديات المختلطة . هو نفس دورها في البلدان الرأسمالية ولكن بدرجة أدنى من التطور والنمو ، وأهم ما يميز دورها في هذه البلدان هو غلبة استخدام النقود الورقية (البنكnotes) بالنسبة للنقود الكناية . الأسباب في هذا هو ضعف الجهاز المصرفي وعدم انتشاره في هذه البلدان بصورة واسعة فضلاً عن عدم نمو الوعي المصرفي بين الأفراد . وأيضاً يلعب التخلف الاقتصادي دوره في هذا المجال ، فالاقتصاد المعيشي الذي لا زال يجد له مكاناً واسعاً في اقتصاديات هذه البلدان يؤدي إلى الحد من استخدام النقد في التبادل . كما أن جزءاً من الإنتاج يتم تبادله بصورة عينية باستخدام المقايضة . كما تلعب العوامل السياسية دوراً في هذا الشأن .

ومن المعلوم ، أن القطاع الخاص لا زال يلعب الدور الغالب في اقتصاديات هذه البلدان ، وهذا يعني أن النقود تلعب نفس الدور الذي تلعبه في النظام الرأسمالي ، ولا يحد من هذا الدور وجود قطاع عام ، فكثيراً ما تتم إدارة هذا الأخير على نفس الأسس التي يمارس بها القطاع الخاص نشاطه أو بسبب عدم أهمية وحجم مؤشرات الخطة الاقتصادية في إدارة هذا القطاع ، على افتراض وجود مثل هذه الخطة . وهذه الحالة تسود جميع البلدان النامية تقريباً .

الفصل الثالث

قيمة النقود ومستوى الأسعار

تمهيد :

يمكن أن تنصرف قيمة النقود إلى ثلاثة معان :

فقد يقصد بقيمة النقد ما تعادل من الذهب من الناحية الرسمية ، أي ما تساويه وحدة النقد من معدن الذهب (1) . كما تنصرف قيمة النقد إلى قيمته بالنسبة للنقد الأجنبي أي نسبة مبادلة العملة الوطنية بغيرها من العملات الأجنبية وتعرف هذه المبادلة اصطلاحاً " بسعر الصرف " . وأخيراً فإن قيمة النقود تنصرف للتعبير عن القوة الشرائية التي تتمتع بها النقود من سلطان على سائر السلع والخدمات مجتمعة ، وهذا المعنى الأخير هو المقصود هنا . إن للثبات النسبي لقيمة النقد أهمية كبرى للنشاط الاقتصادي واستقرار المعاملات فضلاً عن أهمية هذا الثبات في حماية مصالح أصحاب الدخول المحدودة . ومن هنا ترتبط قيمة النقود بمستوى الأسعار (2) .

(1) منذ عام (1976) لم تعد دول العالم تعادل عملاتها بالذهب وذلك بعد غلبي صندوق النقد الدولي عن

معادلة العملات بالذهب . (التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز) .

(2) د. زكي شافعي ، النقود .. سبق ذكره ، ص 57 وما بعدها . كذلك ، د. سامي خليل ، نظرية

الاقتصاد الكلي ، القاهرة ، 1977 .

المبحث الأول

تقلبات قيمة النقود

على الرغم من أهمية ثبات قيمة النقود إلا أن هذه القيمة تتعرض للتقلبات بسبب عدد من العوامل . الاتجاه الغالب لتقلب قيمة النقود هو ميل قيمتها للانخفاض . وهذا التقلب يتناول مصالح الأفراد والمجتمع ككل . وإذا سمح لمثل هذا الاتجاه دون أية معالجة فإنه يسبب أضرار الأضرار للاقتصاد القومي على ما سنرى .

إن قيمة النقد تقاس بمقدار ما يمكن تبادله من سلع وخدمات عامة . ولا تقاس بما يمكن أن تبادله الوحدة النقدية من سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع والخدمات بل لا بد من أخذ أسعار السلع والخدمات عامة للوصول إلى تحديد سليم لقيمة العملة . وعلى سبيل المثال فإن قيمة الدرهم المغربي تقاس بمقدار ما يمكن أن نحصل عليه ، في مقابل هذا الدرهم ، من سلع وخدمات . فإذا كان هذا القدر من السلع والخدمات مرتفعاً كان هذا يعني أن قيمة الدرهم مرتفعة ، أما إذا كانت كمية السلع والخدمات منخفضة فإن هذا يعني انخفاض قيمة الدرهم . وعلى هذا فبواسطة معرفتنا لتقلبات الأسعار يمكننا قياس تقلبات قيمة النقود وذلك معرفة الأرقام القياسية للأسعار بين فترة وأخرى ، فإذا ارتفع الرقم القياسي للأسعار مثلاً في سنة ما بثلاثة أمثال ما كان عليه في سنة القياس ، فإن ارتفاع مستوى الأسعار هذا يعني أن قيمة النقود قد هبطت إلى $(\frac{1}{3})$ قيمتها لأن القوة الشرائية للنقود (أي قيمتها) ما هي في الواقع إلا مقلوب مستوى الأسعار . وإذا حصل وأن انخفض مستوى الأسعار إلى نصف $(\frac{1}{2})$ ما كان عليه في فترة معينة فإن هذا يعني أن القوة الشرائية للنقود قد ارتفعت إلى الضعف .

وعلى هذا الأساس فإن الأسعار النقدية تعتبر مؤشرات لقيمة النقود فالارتفاع في الأسعار يعني زيادة عدد الوحدات النقدية - أو بمعنى أدق - كمية النقود اللازمة لإتمام عملية تبادل الصفقة المطلوب إتمامها ، وهذه الحالة تعني انخفاض قيمة النقود . وعلى

العكس فإن انخفاض الأسعار يعني أن المطلوب كمية أقل من النقود لإتمام الصفقة ، وهذا يعني ارتفاع قيمة النقود . ونعود للتأكيد بأن سعر سلعة واحدة لا يمكن أن يعبر عن قيمة النقود . فالمقصود هنا هو أثمان السلع والخدمات عامة . والمتوسط الإحصائي لمجموعة من الأسعار النسبية للسلعة والخدمات يسمى : " الرقم القياسي للأسعار " . وقد مكن هذا الرقم القياسي للأسعار من معرفة تقلبات قيمة النقود ، فهو أداة ملائمة لقياس تقلبات قيمة النقود . فارتفاع هذا الرقم وانخفاضه من سنة إلى أخرى يدل على انخفاض (أو ارتفاع) قيمة النقود .

الرقم القياسي للأسعار : الأرقام القياسية للأسعار ، كما سبق القول، وسائل نستطيع بواسطتها معرفة تقلبات قيمة النقود ويتم تركيب رقماً قياسيًّا للأسعار بتكوين رقم متوسط لإثمان مجموعة من السلع والخدمات في وقت معلوم ، ومتوسط الأسعار النسبية لهذه المجموعة يعبر عن مستوى أسعار تلك المجموعة من السلع والخدمات في ذلك الوقت وينسب إلى الرقم الذي حصلنا عليه رقم آخر حصلنا عليه بنفس الطريقة في وقت آخر ونستطيع بهذه الطريقة أن نعرف التغير الذي لحق بالمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة .

واستخراج الأرقام القياسية يحتاج إلى الكثير من المعرفة والوقت وهو موضوع يدخل في علم الإحصاء . وهذه الإشارة عن الأرقام القياسية تكفي في هذا المجال .

المبحث الثاني

العوامل التي تتوقف عليها قيمة النقود

إن العوامل التي تؤدي إلى التأثير بقيمة النقود ، تتعلق بدراستها بدراسة "النظريات النقدية" ولا يمكن دراسة هذه النظريات إلا بعد أن نستعرض النظام المصرفي . ومع هذا فإن من المناسب تقديم عرض تمهيدي لهذا الموضوع بإعطاء فكرة عن العوامل التي تؤثر في قيمة النقود .

من البديهي أن داخل الاقتصاد القومي لأي بلد يوجد جانبان أو تياران متقابلان وهذان التياران هما : تيار الطلب أو الإنفاق النقدي وتيار العرض الذي يتمثل في السلع والخدمات التي يتم عرضها في السوق .

ومعلوم أن التقاء تيار العرض بتيار الطلب يحدد الثمن الذي يتم فيه بيع السلع والخدمات . وهذا يعني أن هناك علاقة بين جملة إنفاق النقود "الطلب الفعّال أو الكلي" وبين الحجم الحقيقي لعرض السلع والخدمات .

وأي تغيير في حجم الطلب الفعلي (أو حجم الإنفاق النقدي) إذا لم يصاحبه تغييراً في حجم تدفق السلع والخدمات وينفس النسبة والاتجاه ، فإن هذا يؤدي أما إلى ارتفاع أسعار هذه السلع والخدمات ، أو انخفاض أسعاره وذلك بحسب إتجاه التغيير في حجم الطلب أكان في الزيادة أم في النقص ، ومستوى أسعار السلع والخدمات يتوقف بشكل عام على مجموع الإنفاق النقدي (جانب الطلب) خلال فترة معينة من الزمن ، وعلى الحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي يتم استخدام النقود كوسيلة لمبادلتها خلال نفس الفترة من الزمن ، بشرط ثبات العوامل الأخرى ، فإذا كان مستوى الطلب أو الإنفاق النقدي يتوافق مع تيار السلع والخدمات - أي العرض الكلي - مالت الأسعار إلى الاستقرار ، أما إذا إختل التوازن بين جانب الإنفاق النقدي (الطلب) وجانب الحجم الحقيقي للسلع والخدمات ، المعروضة في نفس الفترة ، فإن مستوى الأسعار يأخذ بالتقلب ، فترتفع الأسعار إذا كان جانب الطلب أعلى من جانب العرض وتنخفض الأسعار إذا كان المعروض من السلع والخدمات يفوق الطلب . كما تحدث نفس الظاهرة في حالة انخفاض جانب الطلب وبقاء جانب العرض على حاله السابق أو انخفاض جانب العرض وبقاء جانب الطلب على حاله .

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن جانب الطلب لا بد وأن يمثل جملة الإنفاق النقدي (أي الطلب الكلي) وأن جانب العرض لا بد وأن يشمل الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في السوق أي (العرض الكلي) .

ونظراً لأهمية جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي فسنقدم موجزاً عن العوامل التي يتوقف عليها كل واحد منهما :

أولاً : الطلب أو الإنفاق النقدي : إن جانب الطلب لا يتوقف على كمية النقود الموضوعة في التداول خلال فترة معينة وإنما يتوقف على ما يسمى بالتيار النقدي الذي تشكل أحد عناصره كمية النقود في التداول. والتيار النقدي عبارة عن كمية النقود في التداول خلال فترة معينة مضروبة في متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول وحدات النقد من يد إلى يد لتسوية المعاملات والصفقات التجارية .

فوحدة النقد المطروحة في التداول يمكن أن تقوم بعملية تبادل لأكثر من مرة واحدة خلال فترة من الزمن تمتد إلى شهر أو سنة . وإذا تتبعنا وحدة النقد خلال سنة مثلاً فإننا نجد أنها تنتقل من يد إلى يد لتسوية المعاملات . ويطلق على متوسط عدد مرات تداول النقود بالمعنى السابق " سرعة التداول " .

والتيار النقدي وهو الذي يشكل جانب الطلب الكلي أو الإنفاق النقدي، كما سبقت الإشارة هو : كمية النقود \times سرعة تداولها .

فإذا فرضنا أن كمية النقود في المغرب كانت في إحدى السنوات تبلغ 1000 مليون درهم وأن سرعة تداول القطعة النقدية من فئة الدرهم من يد إلى يد كانت تبلغ 8 مرات خلال السنة فإن حجم تيار الإنفاق النقدي $= 8 \times 1000 = 8000$ مليون درهم خلال تلك السنة .

ويمكن أن يلاحظ بكل بساطة أن أي تغير يلحق بحجم الإنفاق النقدي إنما يأتي بسبب من التغير الذي يحدث في حجم كمية النقود المطروحة للتداول خلال فترة معينة أو بسبب التغير الذي يحدث في معدل سرعة تداول وحدات النقد خلال نفس الفترة . وقد يحصل أن يرتفع معدل سرعة التداول في حين تبقى الكمية النقدية المطروحة للتداول بنفس حجمها ، ومع هذا فإن حجم تيار الإنفاق النقدي يرتفع . أو تحدث الزيادة في

حجم كمية النقود في التداول ويبقى معدل سرعة تداول النقود على حاله وهنا يرتفع حجم الإنفاق النقدي كذلك .

وبعد أن عرفنا بعض أبرز العوامل التي تؤثر في الطلب الكلي تنتقل إلى بحث العوامل التي تؤثر بجانب عرض السلع والخدمات .

ثانياً : العرض أو الحجم الحقيقي للسلع والخدمات : -

يقصد بالحجم الحقيقي للسلع والخدمات كمية السلع والخدمات التي تم بيعها (أو شراؤها) بالنقود خلال فترة زمنية معينة ، مقدرة بوحدات القياس الطبيعي ، أي بالوزن أو الحجم أو العدد . ولا يدخل في حساب الحجم الحقيقي للسلع والخدمات على هذا الأساس السلع التي يتم استهلاكها من قبل متحبيها أو تلك السلع التي يتم تبادلها بالمقايضة ، أي أن استخدام النقود في المبادلة شرط لإدخال السلع والخدمات التي تم استخدام النقود لمبادلتها في تحديد حجم هذه السلع والخدمات .

وتيار السلع والخدمات يتوقف بصورة رئيسية على حجم الإنتاج من هذه السلع والخدمات .

والإنتاج في بلد ما يتوقف على كفاءة ومرونة الجهاز الإنتاجي لذلك البلد، وكذلك على طريقة استخدام عناصر الإنتاج المختلفة . كما يتوقف هذا الحجم على مستويات التشغيل وعلى وجود طاقات عاطلة في المجتمع في نطاق استخدام عناصر الإنتاج ، ومن كل ما سبق يمكن استنتاج ما يلي : -

- إن مستوى الأسعار - وقيمة النقود تتوقف عليه - إنما يتحدد في ضوء كل من حجم الإنفاق النقدي (الطلب الكلي) و الحجم الحقيقي للسلع والخدمات (العرض) .

- ومستوى الأسعار هنا يميل للارتفاع والانخفاض أو الاستقرار كنتيجة لانخفاض جانب وبقاء جانب على حاله أو لارتفاع جانب وبقاء جانب على حاله أو حصول تغير في الجانبين بنسب مختلفة أو متساوية ولكن متضادة .

- كما أننا نستخلص مما سبق ، أن التغيرات التي تلحق بكمية النقود وسرعة تداولها وكذلك بالحجم الحقيقي للسلع والخدمات عوامل تؤثر بصورة مباشرة على الأسعار .

- وأيضاً فإن التغير في الأسعار يأخذ إتجاهاً طردياً مع التغيرات التي تحدث في الثيا النقدي وفي إتجاه عكسي مع التغيرات التي تحدث في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات .

المبحث الثالث

أثر تقلبات قيمة النقود على توزيع الدخل والإنتاج

إن أسعار جميع السلع والخدمات سواء في مجال السلع الاستهلاكية أو سلع الإنتاج أو عوامل الإنتاج تتعرض للتقلب ، إلا أن هذا التقلب لا يحدث في نفس الوقت ولا بنفس النسبة لجميع هذه السلع والخدمات .

من هنا فإن دراسة تقلب الأسعار يكتسب أهميته ، والذي يحدث من الناحية العملية أن أسعار مجموعة من السلع والخدمات يلحقها التغير بينما تبقى أسعار سلع وخدمات أخرى على حالها أو أنها لا تستجيب لهذه التغيرات بنفس السرعة ولا بنفس النسبة .

ومن أبرز المجالات التي تتأثر بتقلبات الأسعار ، مجال الدخل سواء بالنسبة لدخول الأفراد أو الدخل القومي والمجال الثاني : التشغيل والإنتاج وستتناول كل مجال بشيء من الإيجاز :

أولاً - في نطاق الدخل : سبق وأن علمنا أن من وظائف النقود قدرتها على الوفاء بالالتزامات الواردة في العقود . ومعروف أيضاً أن هناك جانباً من النشاط الاقتصادي في المجتمعات الحديثة يتمثل في التزامات تعاقد واسعة النطاق . ومن هذه العقود الديون وفوائدها ، وعقود التأمين والإيجارات للمباني والأراضي الزراعية ورواتب المنتجين والموظفين . كل هذه الالتزامات وغيرها تدخل النقود فيها كوسيلة للوفاء بها

بعد حلول أجلها . وكقراءة عامة فإن الالتزام بدین على شكل مبلغ من النقود ينتهي بأن يقوم المدين بالوفاء بنفس المبلغ سواء ارتفعت قيمة النقود التي يلتزم بالوفاء بها أم انخفضت عند حلول أجل الوفاء .

وإذا حدث أي تغيير في القوة الشرائية للنقود فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغييرات بنفس إتجاه التغير في قيمة النقود، في مراكز أطراف الالتزامات السابقة الذكر ففي حالة ارتفاع قيمة النقود ، يعني هذا أن القوة الشرائية للنقود قد ارتفعت ومعنى هذا أن الأسعار قد انخفضت وهذه الحالة ستؤدي إلى تحقيق مكاسب للدائنين وتضرر بالمراكز الاقتصادية للمدينين ، وإذا حدث العكس فانخفضت القوة الشرائية للنقود (أي إذا ارتفعت الأسعار استفاد المدينون أي الأطراف الملتزمة بالوفاء وتضررت المراكز الاقتصادية للدائنين .

وهذه الحالات يتم فيها إعادة توزيع الثروة بين الأطراف الداخلة في التزامات دون أي أساس اقتصادي يتعلق بجهودهم . كما يصاحب ظاهرة التقلبات في قيمة النقود إعادة توزيع الدخل القومي (أو الدخل الحقيقي على شكل سلع وخدمات) بين أفراد المجتمع . ومن الفئات التي تحصل على الدخل ويلحقها الضرر أصحاب الدخول الثابتة ، وهم الذين يحصلون على فوائد السندات وودائع التوفير و الرهونات العقارية وأصحاب المعاشات والتعويضات الاجتماعية وهذه الفئات تتضرر من ارتفاع الأسعار (أي الانخفاض في قيمة النقود) والسبب هنا يعود إلى أن بعض دخول هذه الفئات لا تستجيب بسهولة لإتجاهات الأسعار استجابة بعضها تكون بطيئة ومتأخرة .

فلو فرضنا أن الأسعار قد تضاعفت فهذا يعني أن قيمة النقود قد انخفضت إلى النصف ، فالدخل الحقيقي لأفراد هذه الفئات قد انخفض إلى النصف . كما يدخل في إطار هذه الفئات أصحاب الأجور والمرتبات ومعلوم أن أجور ومرتبات هذه الفئة تتمتع بقابلية محدودة للتغير بالنسبة لتقلبات الأسعار . ففي حالة زيادة الأسعار - أي انخفاض قيمة النقود -، فإن أجور العمال لا تستجيب للتغير لا بالسرعة المطلوبة ولا بنفس النسبة،

وحالة الارتفاع هذه في الأسعار تؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لهذه الفئة لأنها ستحصل على سلع وخدمات أقل مما كانت تحصل عليه قبل ارتفاع الأسعار . وفي نفس الوقت لم تحقق الأجور والمرتبات زيادات سريعة وإذا تحققت أية زيادة فإنها تأتي متأخرة ولا تساوي في نسبتها نسبة ارتفاع الأسعار . أما أصحاب الأعمال فإنهم يحققون مكاسب نتيجة ارتفاع الأسعار . وذلك عن طريق تحقيق الأرباح وتوسيع الإنتاج والتقدم التقني .

وبالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة ، فإنهم يحصلون على مكاسب في حالة انخفاض الأسعار ، وهنا ترتفع قيمة النقود فيحصل أصحاب الأجور والمرتبات على سلع وخدمات أكثر بنفس القدر من أجورهم ، وهذا يعني أن دخولهم الحقيقية قد ارتفعت بنفس النسبة التي انخفضت بها الأسعار . إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن انخفاض الأسعار قد لا يعود إلى التقدم التقني وارتفاع الكفاءة الإنتاجية . وإنما قد يعود إلى بداية مرحلة إنكماش يعاني منها الاقتصاد القومي . وفي حالة تفشي هذه الظاهرة فإن الكثير من أفراد هذه الطائفة سيفقدون أعمالهم .

والفئة الأخيرة التي تتأثر بتقلبات الأسعار ، هي فئة أصحاب الأعمال والمنظمون . فهذه الفئة تجني الأرباح ، فلو ارتفعت الأسعار فإن أرباحها سترتفع لأنها تجني الفرق بين حصيللة المبيعات التي حصلت على مقابل مرتفع لها ، وبين التكاليف التي دفعتها على شكل أجور ولبن عناصر الإنتاج الأخرى دون أن تتأثر بارتفاع الأسعار . أما إذا حدث وانخفضت الأسعار فإن أفراد هذه الفئة سيلحقهم الضرر إذا بقيت معدلات الإنتاج على وضعها السابق .

ثانياً - في نطاق التشغيل والإنتاج : — تقلبات الأسعار تؤثر على مستويات التشغيل وعلى تكوين الدخل ، وتأثيراتها في الاقتصاديات الرأسمالية تختلف عما يحدث في الاقتصاديات الاشتراكية والمختلطة ، وفي حالة المنظمين ورجال الأعمال في ظل النظام

الرأسمالي ، فإن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى حصولهم على أرباح أكثر وهذا سيحفزهم للحصول على المزيد من هذه الأرباح ، وهذه العوامل ستدفع المنظمين إلى التحكم بالإنتاج رفعا أو خفضاً ، أو يوجهون الإنتاج نحو المجالات التي تحقق لهم أكبر قدر من الأرباح ، وهذه هي حالة أي ارتفاع بالأسعار لا يعود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وإذا حدث وانخفضت الأسعار ولم تنخفض نفقات الإنتاج بنفس النسبة وفي الوقت المناسب ، هنا يعمد المنظمون إلى تجنب الخسارة بالحد من الإنتاج وهذا سيؤدي إلى هبوط الإنتاج بصورة عامة و انتشار البطالة .

أما بالنسبة للبلدان الاشتراكية ، فلا مجال للكلام عن انخفاض قيمة النقود أي ارتفاع الأسعار ، في نطاق الإنتاج حيث أن المشروعات لا تنتج وفقاً لحافز تحقيق أقصى ربح ممكن وإنما وفقاً لمؤشرات وأهداف الخطة القومية (١) ، وهذه المشروعات ملزمة بتحقيق أهداف عينية بواسطة الموارد العينية التي تضعها الدولة تحت تصرفها .

وبالنسبة للبلدان النامية ، فغالبا أن اقتصاديات هذه البلدان تضم قطاعين خاصا

وعاما :

ففي القطاع العام يتوقف الأمر على كيفية إدارة مشروعات هذا القطاع ، فإذا كانت الإدارة تتم وفقاً لخطة قومية فإن هذه المشروعات ملزمة ببلوغ مؤشرات هذه الخطة ولا تخضع في نشاطها الإنتاجي لمؤشرات تقلبات الأسعار . أما إذا تركت الدولة هذه المشروعات العامة تتصرف وفقاً لعوامل السوق أي دون تخطيط لنشاطها ، فإنها تتأثر بنفس درجة تأثر مشروعات القطاع الخاص في ظل النظام الرأسمالي ، أما بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية ، فإن أصحاب هذه المشروعات يقعون تحت مؤثرات تقلبات الأسعار التي يتعرض لها أصحاب الأعمال الخاصة في البلدان الرأسمالية ، ذلك أن هدفهم هو الربح وتحقيق المكاسب .

(١) كانت التقارير الصادرة عن الدول الاشتراكية تلعب إلى أن التخطيط الاقتصادي يحول دون ظهور

ضغوط تضخمية ، غير أن انهيار ذلك النظام في أوروبا الشرقية قد أظهر عدم دقة تلك التقارير .

تقلبات الأسعار ومخاطر التضخم :

إن المراحل الأولى لارتفاع الأسعار تُحدث انتعاشاً في النشاط الاقتصادي . إلا أن الارتفاع المتواصل في هذه الأسعار مع ما يصاحبه من قصور في عرض السلع والخدمات ، يؤدي إلى التضخم ، ولا نريد هنا أن نتعرض إلى التضخم بالتفصيل ولكن من المفيد أن نشير إلى أبرز مخاطر التضخم ، فآثار التضخم الخطرة تتركز فيما تحدثه من تغيرات في الجهاز الإنتاجي وما تسببه من انحراف للاستثمار داخل الاقتصاد القومي . ففي غيبة دور الدولة المباشر في توجيه الاستثمارات والإنتاج ، يتوجه أصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص إلى توظيف أموالهم في المجالات التي تحقق لهم المكاسب المرتفعة و السريعة ويتجنبون مجالات الاستثمارات ذات الأثر العميق والحقيقي في الاقتصاد القومي ، فرؤوس الأموال تندفع في تيار تحقيق مكاسب ضخمة وسريعة كالمضاربة في الأراضي والعقارات و تخزين السلع وكنز الذهب والعملات الأجنبية ، ويتعدون عن الاستثمار في الزراعة ومجالات الصناعة المختلفة . ولا يستثمرون أموالهم في صناعة سلع الاستهلاك الشعبي نظراً لتدخل الدولة وتحديد أسعار بيعها في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف إنتاجها .

ونظراً لحالة التضخم يتم تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، كما تمتنع الاستثمارات الأجنبية عن القدوم .

الفصل الرابع

قواعد النقود *

تتولى كل دولة - بما تمتلك من سلطات وسيادة على أراضيها - وضع النظام النقدي الملائم لظروفها و لنظامها الاقتصادي وعلاقات الإنتاج لاقتصادها القومي .
والنظام النقدي لأي بلد يتألف من أنواع النقود التي تصدر عن السلطات العامة والتي يتم تداولها . وكذلك من مجموع التنظيمات والتعليمات التي تسهل للنقود أداء وظائفها .

وكما سبق القول فإن المشرع قد خص بعض أنواع النقود المتداولة بقوة إبراء مطلقة وذلك من أجل تجنب أي نزاع بشأن العملة التي يجب وفاء الديون بها دون غيرها . وفي هذا الشأن ، فقد عرفنا أن وحدة النقد - وليست النقود المساعدة ولا النقود الكتابية - هي التي تتمتع بقوة الإبراء المطلقة ، ووحدة النقد في المغرب هي الدرهم المغربي وفي السودان الجنيه السوداني وفي ليبيا الدينار الليبي وفي سوريا الليرة السورية ، وفي الكويت الدينار الكويتي وفي فرنسا الفرنك الفرنسي وفي الولايات المتحدة الدولار الأمريكي ... إلخ .

* بالإضافة إلى الدكتور زكي شافعي المرجع السابق ، يراجع د. صبحي تادرس غريصة ، " دراسة في النظم النقدية والمصرفية " ، معهد البحوث و الدراسات العربية بالقاهرة ، 1974 ، الصفحات من : 36 إلى 63 .

وتسمى هذه الطائفة من العملات بالنقود القانونية كما تسمى بالنقود الانتهازية أي النقود التي ينتهي عندها النظام النقدي . ومع هذا فقد يقرر المشرع حق الأفراد في تحويل ما لديهم من نقود ، وكما حدث في مراحل سابقة ، إلى ذهب ، أو إلى أي سلعة أخرى ، عندئذ يعتبر الذهب ، أو غيره هو قاعدة النقد ووحدة الحساب النهائية . إن وحدة النقد ، وفقاً لإرادة المشرع والتي تصدر على شكل نقود ورقية هي النقود التي تتم بها المعاملات دون غيرها فتصبح هي القاعدة النقدية . وهو السائد الآن في جميع دول العالم .

والمقصود بنقود القاعدة النقدية ، هي تلك النقود التي تقوم كوحدة حساب لتقييم السلع والخدمات التي تدخل نطاق المبادلات ، فإذا كانت قاعدة الذهب أو الفضة أو كليهما هي التي أخذت بها دولة ما ، فإن هذه القاعدة النقدية هي التي تعتبر مقياساً للقيم ، سواء في حالة تداول المسكوكات الذهبية والفضية مباشرة أو إذا استخدمت نقوداً ورقية تلزم الدولة بتحويلها بما يساوي قيمتها القانونية من أي من المعدنين ، وفي هذه الحالة الأخيرة ترتبط قيمة العملة (كالدرهم أو الدينار مثلاً) بقيمة الذهب الاقتصادية (أي قوته الشرائية) ارتفاعاً وانخفاضاً . وتنقسم القواعد النقدية التي تم استخدامها إلى قاعدتين هما : -

١. القاعدة النقدية السلعية ، ويعوجب هذه القاعدة فإن قيمة وحدة النقد ترتبط بقيمة مقدار معين من سلعة يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيم وقد كانت هذه السلعة ؛ الذهب أو الفضة .

2. القاعدة الورقية (أو قاعدة النقد الائتمانية) : ووفقاً لهذه القاعدة فإن قيمة النقود لا ترتبط بقيمة أية سلعة وتصبح النقود الورقية نقوداً الزامية وتتمتع بالسيطرة في المبادلة على سائر السلع والخدمات .

وقبل أن نشرح هاتين القاعدتين نشير إلى أن القاعدة الأولى ، أي القاعدة السلعية قد تم استخدامها في مرحلة وانتهت . واليوم تستخدم كافة الدول القاعدة الثانية .

المبحث الأول

قاعدة النقد السلعية

إن القواعد النقدية السلعية التي استخدمت كما سبقت الإشارة ، هي قواعد النقد المعدنية حيث تم استخدام الذهب أو الفضة ، أو كليهما كقواعد للنقد . وفيما يلي عرض موجز لنظام المعدن الواحد ونظام المعدنين .

أولاً : نظام المعدن الواحد (أو المعدن الفردي) :

في هذا النظام يتم إتخاذ معدن واحد كأساس لتعدي القيمة الاقتصادية للوحدة النقدية ، فيعترف المجتمع لهذا المعدن بقوة إبراء غير محدودة . وقد تم إتخاذ الذهب والفضة كقواعد للنقد ، ومعاملة كل معدن على انفراد . والأصل هنا أن المشرع يحدد علاقة ثابتة بين الوحدة النقدية وبين مقدار معين من وزن المعدن الذي تم إتخاذه أساساً للنقد .

ومن أجل استقرار العلاقة بين قيمة وحدة النقد المتداول وقيمة ما يساويه من المعدن الذي حدده المشرع ، فلا بد من أن يضمن المشرع إما : -
احتواء العملة المتداولة على هذه الكمية من الذهب فعلاً (أو أي معدن آخر) ، أو تعهد الدولة بتحويل هذه العملات المتداولة إلى المعدن المستخدم أساساً لتقويم العملة . وقد تم استخدام الذهب كقاعدة نقدية منذ أوائل القرن التاسع عشر . فقد تم استخدام هذه القاعدة في إنجلترا منذ عام 1875 * ، وأخذت معظم الدول بهذه القاعدة خلال الفترة 1875 - 1914 ، وبقيت الولايات المتحدة تتبع هذه القاعدة حتى عام 1934 ، وقبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، أي قبل أن تأخذ أغلب الدول بقاعدة الذهب (المعدن الواحد) ، فقد سارت الدول قبل هذا القرن وحتى الربع الأخير منه على قاعدة المعدنين : الذهب والفضة ومن هذه الدول فرنسا والولايات المتحدة .

* في هذا التاريخ عرفت هذه القاعدة التنظيم القانوني ، حيث أنها من الناحية الفعلية كانت متبعة قبل هذا التاريخ .

وكما يذهب الدكتور زكي شافعي ، فإن استعمال كل من الذهب والفضة استعمالاً نقدياً من قبل الناس قد تم دون أن تربط بين هذه المعدنين علاقة ثابتة خلال معظم عصور التاريخ (١) وبسبب ما حدث من فوضى في معاملات الناس كنتيجة لاستخدام معدنين كمقياس للقيم ، تدخلت الدولة لتحديد علاقة ثابتة بين الذهب والفضة . وقبل انقضاء القرن التاسع عشر برع قرن كانت الظروف مهيأة للأخذ بنظام المعدن الواحد وكان هذا المعدن هو الذهب . وقد لعب هذا النظام (أو هذه القاعدة) دوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية . أما الفضة فقد استُخدمت كقاعدة للنقد في عدد من الدول حتى تخلت عنها الهند عام 1898 ثم الصين ، في عام 1935 وظل دورها في أغلب النظم النقدية في العالم محصوراً في استخدامها لسك بعض العملات المساعدة .

الأشكال التي تم استخدام الذهب فيها كقاعدة للنقد : -

ارتبطت عدة دول بقاعدة الذهب منذ بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وقد بلغ عدد هذه الدول 48 دولة في عام 1914 ، وهو العام الذي توقفت فيه جميعاً تقريباً عن استخدام هذه القاعدة .

وقد عرف العالم ثلاثة أشكال لقاعدة الذهب وفيما يلي عرض لها :

1. قاعدة المسكوكات الذهبية (1821 - 1914) . (2)

أخذت إنجلترا بهذه القاعدة كأول بلد في العالم ثم تبعتها بقية الدول . والنظام النقدي في ظل هذه القاعدة يقوم على سيادة المسكوكات الذهبية حيث تعتبر هذه المسكوكات هي النقود التي تتمتع بالقبول العام بين الناس وتتقل من يد إلى يد كوسيط للمبادلة كما تؤدي وظيفة إبراء الذمم . وبذا أصبح الذهب الذي تسلك به هذه

(١) د. زكي شافعي ، النقود - المرجع السابق ، ص 112 . وكذلك د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، عالم المعرفة ، مطابع الرسالة - الكويت - 1987 الصفحات : 49 - 60 .

(2) بدأ بنك إنجلترا في تطبيق القانون فعلياً في عام 1821 ، حيث أن هذه القاعدة كانت مطبقة عملياً قبل هذا التاريخ .

العملات هو القاعدة النقدية فارتبطت القيمة الاقتصادية لقطع النقد مع القيمة الاقتصادية للذهب . وقد كفلت الدولة للأفراد ، خلال تلك الفترة ، حرية السك والصهر ، حيث كان يتم سك السبائك الذهبية إلى قطع نقدية بواسطة الدولة لقاء دفع مقابل زهيد جداً .

2. قاعدة السبائك الذهبية (1925 - 1931) :

هذه القاعدة تعود أصولها النظرية إلى كتابات ديفيد ريكاردو (1772 - 1823) إلا أنها لم تعرف التطبيق إلا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين . وتقوم هذه القاعدة على أساس استبعاد الدول لاستبدال قيمة وحدة النقد بما يساويها من الذهب والتي يحددها - أي قيمة النقد - المشرع ، إلا أن هذا الاستبدال لا يتم إلا بما يقابل وزناً معيناً من السبائك الذهبية حدده القانون . وكان السبب في اللجوء إلى هذه القاعدة هو تفشي ظاهرة كنز الذهب وحاجة الدولة إلى تعبئة مواردها من هذا المعدن لمواجهة التزاماتها الخارجية والتي تزايدت بسبب الحرب فكان لا بد من البحث عن وسيلة للاحتفاظ بقاعدة الذهب من ناحية والحد من استخدام هذا المعدن من قبل الجمهور في غير الأغراض النقدية من ناحية أخرى . وتختلف هذه القاعدة عن القاعدة السابقة في عدة نواحٍ منها :

عدم استخدام المسكوكات الذهبية في التداول ، كما أن السلطات لا تحتفظ بذهب يعادل في قيمته أوراق النقد المتداول ، كما حددت هذه الطريقة من حصول عامة الناس على الذهب ، وذلك بسبب وضع حد أدنى لما يمكن تبادله من ذهب بعملات ورقية متداولة .

غير أنه استمرت حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدولة كما بقيت الدولة ملتزمة باستبدال العملات للتداولة بالذهب ولكن ضمن حد معين (1) .

(1) غُثِلَتْ إنجلترا نهائياً عن قاعدة الذهب في سبتمبر عام 1931 وأنشأت ما سمي بصندوق موازنة الصرف ، عادت إليه بيع الذهب والعملات الأجنبية إذا لزمه سعر الإسترليني للذهب . وقد تابعت بقية الدول إنجلترا في تخليها عن قاعدة الذهب وغثلت فرنسا عنها في عام 1936 وكانت آخر الدول .

3. قاعدة الحوالات الذهبية الأجنبية : -

هذا النظام يمثل تعديلاً آخر أدخل على قاعدة النقد الذهبية ، وقد أخذت به عدة دول قبل الحرب العالمية الأولى مثل روسيا والنمسا والهند . ثم انتشر بين الدول بحيث أصبح يشكل النظام الأساسي للعلاقات النقدية الدولية .

وفي ظل هذه القاعدة فإن وحدة النقد الأساسية أو الانتهاية غير قابلة للتحويل إلى ذهب داخل الدولة بأي شكل من الأشكال ، ولكن يمكن تحويلها من قبل مصرف الإصدار ، وبسر ثابت بحوالات عملة أجنبية تقوم بشكل كامل على واحدة من قاعدتي الذهب التي سبق شرحهما . وهذا يعني أن للعملة الأولى علاقة ثابتة بالذهب لأنها ترتبط بعلاقة ثابتة بعملة قابلة للصرف بالذهب . وعن هذا الطريق ترتبط العملات من حيث قيمة صرفها بالذهب ، لأنها ترتبط بعملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب . وقد مكن هذا النظام العديد من الدول من استثمار موجوداتها الأجنبية في شراء الأوراق الأجنبية (أذون الخزانة أو الأوراق التجارية) . ولا بد من تحقق عدد من الشروط لنجاح هذه القاعدة في أداء وظيفتها ، من هذه الشروط : -

أ - أن يكون هناك سعر صرف محدد للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية التي لها قابلية الصرف بالذهب .

ب - استعداد الدولة التي تأخذ بهذا النظام ، للتعامل بحوالات تلك العملة الأجنبية ، بعبء أو شراء بالسعر المحدد مقابل رسم يطور مقداره في حدود تكاليف الإشعار البرقي .

ثانياً : نظام المعدنين : في هذا النظام تكون قيم النقد مرتبطة بعلاقة ثابتة بالنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة ومن أجل ضمان ثبات هذا الارتباط لا بد من توفر بعض الشروط وهي :

1. لا بد من تحديد وزن المعدن الذي تتضمنه كل وحدة من وحدات النقد من كلا المعدنين . وينتج عن هذا التحديد إنشاء علاقة ثابتة بين قيمتي الذهب والفضة .
 2. الاعتراف للنقود التي تسك من كلا المعدنين بنفس قوة الإبراء المطلق في الوفاء.
- هذا وقد أقرت الدول التي أخذت بهذا النظام حرية الأفراد في سك وصهر النقود من المعدنين .

كان نجاح هذا النظام مرهوناً بتحقق التوافق في نسبة قيمة المعدنين التي يفرضها المشرع مع نسبة قيمتهما في السوق الدولية . أما في حالة الاختلاف في النسبتين – وهذا ما شهدته مرحلة استخدام المعدنين كثيراً – يختفى من التداول المعدن الذي تكون قيمته القانونية (أي تلك التي يفرضها المشرع) أدنى من قيمته في السوق العالمي كسلعة ، هذا وقد تعرض نظام المعدنين إلى عدد من المصاعب أدت إلى اختفاء أحد المعدنين من التعامل في حالات ، واختفاء المعدن الآخر في حالات أخرى .

وتخضع هذه الظاهرة لقانون جريشام (1519 – 1579) (1) الذي يقول " إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق " وهنا تكون العملة الجيدة هي التي يكون الطلب عليها في الأسواق العالمية سبباً في رفع قيمتها عن معدلها القانوني في الداخل، فتختفي . ولقد انتهى العمل بنظام المعدنين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتحولت أغلب الدول في العالم إلى نظام المعدن الواحد وكانت الغلبة لقاعدة الذهب .

تقييم قاعدة الذهب :

مر بنا ، أن جميع الدول تقريباً قد تخلت عن قاعدة الذهب عشية قيام الحرب العالمية الأولى (2) ، وقد جرت محاولات في أعقاب تلك الحرب ، وبصور شتى ، من

(1) سير توماس جريشام Sir Thomas Gresham عمل مستشاراً مالياً للملكة اليزابيث الأولى ملكة إنجلترا.

(2) استمرت الولايات المتحدة تأخذ بهذه القاعدة حتى عام 1934 .

أجل العودة إلى تلك القاعدة ، إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح . ففي منتصف الثلاثينات تخلت جميع الدول عن قاعدة الذهب نهائياً .

إن أنصار وعبّذي الأخذ بقاعدة الذهب ينسبون إليها عدداً من المزايا ، سواء على الصعيد الداخلي أم على الصعيد الدولي ، وسنعرض لهذا الموضوع باختصار شديد . فعلى الصعيد الداخلي ، ينسبون إلى قاعدة الذهب قدرتها على تقييد السلطات النقدية بحيث لا تبالغ في إصدار النقد فتسبب في انخفاض قيمة العملة ، وكذلك قدرة هذه القاعدة على تحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار .

وعلى الصعيد الدولي ، استطاعت قاعدة الذهب أن تحقق استقراراً في معدلات أسعار الصرف الأجنبي مما ساعد على نمو التبادل التجاري الدولي وكذلك إتساع حركة رؤوس الأموال بين الدول ، ف فيما يتعلق بتقييد السلطات النقدية وحريتها في إصدار النقد حيث يرتبط إصدار النقد بحجم الذهب الذي تمتلكه الدولة ولا تستطيع السلطات النقدية التأثير في هذا الحجم وبالتالي لا تستطيع أن تزيد أو تخفض من حجم الكتلة النقدية إلا بما يتوفر لها من معدن الذهب . وكما ذهب "كينز" (١) فإنه يمكن التسليم بهذه النتيجة لو أن دول العالم قد التزمت فعلاً بهذه القاعدة تماماً . لقد دلت التجربة العملية ، وكقاعدة عامة ، أن الدول غالباً ما خرجت على قاعدة الذهب . والدليل على هذا الخروج هو حجم النقد الورقي ونقد الودائع خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد أكدت هذه الحقيقة تقديرات "عصبة الأمم" ، حيث قدر حجم النقد الورقي ونقود الودائع بحوالي تسعة أعشار حجم الكتلة النقدية المطروحة للتداول ، وذلك في عام 1913 ، أي العام الذي سبق توقف الدول المختلفة عن إتباع قاعدة الذهب ، وهذه النسبة المذكورة تعني أن عشر الكتلة النقدية التي كانت تتداول في ذلك الوقت ، كانت من الذهب (2) .

(1) Keynes, J.M.A Treatise on Money, Vol. 11 1930. PP. 292 - 4.

(2) Triffin, R. The myths and Realities of the so called Gold Standard, Panguin Moderne Economies Readings. 1969. P : 53.

وهذه النسبة المرتفعة من النقد الورقي ونقد الودائع تعني أيضاً أن الناس قد بدأوا يتخلون عن الفكرة القائلة بأن قاعدة الذهب توفر الثقة بالعملة . ذلك أن إتساع نطاق التعامل بالنقد الورقي ونقد الودائع يعني أن المتعاملين بدأوا يدركون الدور الحقيقي للنقد ، أي كونها وسيط لتبادل الإنتاج داخل المجتمع . وإذا توفرت لهذا الإنتاج فرص التبادل دون قيود وصعوبات فلا يهمهم عندئذ الوسيلة المستخدمة لتسهيل هذا التبادل أكانت من الورق أم من الذهب .

هذا وقد تحول قاعدة الذهب إلى قيد فعلي على الإنتاج أكثر من كونها قيداً على حرية السلطات النقدية ، ففي الحالة التي يتسع فيها النشاط الاقتصادي ولا تتوفر المقادير الكافية من الذهب لدى السلطات النقدية من أجل إمداد سوق التعامل بوسائل الدفع المطلوبة ، مثل هذا الوضع يحد من النشاط الاقتصادي ، وبسبب التمسك بقاعدة الذهب ، تقف تلك السلطات عاجزة عن التحرك .

أما فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار . فإن هذه الميزة لا يشترط أن تتحقق بصورة دائمة ، والسبب يعود إلى أن الذهب ، كأي سلعة من السلع يخضع ثمنه للعرض والطلب ، وهذا يعني أن الأسعار سوف تتقلب تبعاً لتقلب أسعار الذهب نفسه ، وهنا أيضاً تقف السلطات النقدية عاجزة عن فعل أي شيء لأنها مقيدة بقاعدة الذهب .

وأخيراً ، فإن ما ينسب إلى قاعدة الذهب من فضل في نطاق المعاملات الدولية حيث ذهبوا إلى أن هذه القاعدة قد وفرت استقراراً لأسعار الصرف من ناحية ، وغواً في التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال من ناحية أخرى . والواقع فقد صادف أن جميع الدول التي كانت قائمة في ذلك الوقت قد أخذت بهذه القاعدة وفي ظل شروط الأخذ بها والتي سبق وأن أشرنا إليها ، قد أدى إلى أن يصبح الذهب هو العملة التي تتمتع بالقبول العام ليس على الصعيد الداخلي فحسب بل وعلى الصعيد الدولي كذلك . وبالطبع فإن هذا القبول العام يعود بالدرجة الأولى إلى الطلب على الذهب كسلعة لها

قيمة مجد ذاتها . ومثل هذه الحالة أدت بدورها إلى تسهيل عملية دفع قيم السلع وتحويل فوائد وأرباح رؤوس الأموال من بلد إلى آخر دون أية صعوبات . أن هذه القاعدة لم تخدم التجارة الدولية إلا بالقدر الذي حقق مصلحة عدد محدود من الدول في ذلك الوقت . وهذه الدول كانت هي الدول المتقدمة اقتصادياً وتمتع بنفوذ وقدرات اقتصادية واسعة . لقد خدمت هذه القاعدة الدول التي كانت مسيطرة من الناحية الاقتصادية فقط . لقد حققت تلك الدول وعلى رأسها إنجلترا مغامرات طائلة من وراء تطبيق هذه القاعدة . حتى أن بعض الكتاب وصف قاعدة الذهب بأنها في الواقع كانت قاعدة "الإسترليني" وليست قاعدة الذهب (١) .

لقد كانت جميع دول العالم ، أو مناطقهم بمعنى أدق ، في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أسواقاً لبضائع الدول المتقدمة ومصدراً للمواد الخام اللازمة لصناعة الدول المتقدمة صناعياً ، كما كانت هذه المناطق ميداناً لنشاط رؤوس الأموال النازحة من الدول المتقدمة لتستثمر في المشروعات التابعة لاقصاديات البلدان المتقدمة . ومن هنا جاءت حرية التجارة وقاعدة الذهب في القرن التاسع عشر لتخدم مصالح الدول الصناعية المتقدمة على حساب بقية أجزاء العالم .

وبحلول الحرب العالمية الأولى - وكنتيجة لتدخل الدول المتحاربة تدخلاً مباشراً في تنظيم التجارة و التحلي عن قاعدة الذهب من أجل تعبئة مواردها من الذهب لخدمة المجهود الحربي - أصبح من الصعب العودة إلى هذه القاعدة مرة أخرى . ومما ساعد على التحلي نهائياً عن هذه القاعدة عوامل أخرى منها :

- تعود المتعاملين على النقود الورقية .

- تذبذب عرض الذهب بشدة .

(١) د. فواد هاشم عوض ، التجارة الخارجية ، القاهرة 1973 ص 19 - 20 ، وكذلك د. زكي شانعي ، التعاون الدولي

، 1963 .

- التمسك بقاعدة الذهب خدماً استقرار المعاملات الدولية أكثر مما خدماً استقرار النشاط الاقتصادي المحلي .

لكل هذه الأسباب وغيرها تم التخلي عن قاعدة الذهب وحلت محلها قاعدة النقد الائتمانية أو القاعدة الورقية .

المبحث الثاني

قواعد النقد الورقية (القواعد الائتمانية)

في نظام قواعد النقد الورقية ، تصبح وحدة النقد الورقية قائمة بذاتها فلا تقوم على أساس سلعة معينة . فوحدة النقد في ظل هذه القاعدة ليس لها قيمة ذاتية كسلعة ، فالنقود الورقية هي التي تعتبر قاعدة النقد ووحدة للحساب ، وألزم المشرع الأفراد بقبولها . وأصبحت قاعدة النقد الورقية (أو القاعدة الائتمانية) هي القاعدة السائدة في الوقت الحاضر وهي القاعدة النهائية . هذه النقود غير قابلة للتحويل إلى ذهب بأي شكل من الأشكال . إن وحدة النقد في ظل قاعدة النقد الورقية ، تعتبر نقداً محلياً يستمد مقوماته كنقد ، ويؤدي وظائفه بقوة القانون ، ويتم استخدامه في التبادل داخل حدود البلد ذاته وقيمة وحدة النقد هذه تتحدد في الأسواق الدولية بعوامل الطلب عليها وعرضها . وقد تتوفر الظروف متمنة بالقبول وتصبح نقداً ارتكازياً ، كما حدث بالنسبة للجنيه الإسترليني والدولار .

وعلى عكس الموقف السلبي للسلطات في حالة قاعدة الذهب ، فإن هذه السلطات تمتلك فرصاً واسعة للتدخل في ظل نظام قاعدة النقد الورقية بشرط أن تحدد لها هدفاً واضحاً من وراء هذه السياسة . وعلى هذا الأساس فإن السلطات النقدية تستطيع أن تتحكم في الكمية النقدية - لا في ضوء قيود محددة أو مقابل نوع معين من الأصول كغطاء للإصدار - بل أن المشرع في الغالب يحدد أنواع الأصول التي يمكن أن تستخدم كغطاء ولا يتطرق إلى كميتها . ومثل هذه القيود أصبحت مؤشرات للإصدار وليست

قيوداً جامدة لا يمكن تخطيها . الأسباب التي أدت إلى الأخذ بقاعدة النقد الورقية هي نفس الأسباب التي أدت إلى تخلي الدول عن قاعدة الذهب . وعلى رأس هذه الأسباب عدم مرونة قواعد النقد المعدنية . فلم تعد تلك القاعدة تستجيب للتطور الاقتصادي وخاصة في نطاق الإنتاج وتبادله . كما لجأ الناس إلى كثر العملات الذهبية مما أدى إلى الإضرار بعملية التبادل .

ويطلق على قاعدة النقد الائتمانية كذلك اسم قاعدة النقد "المدار" . والمقصود هنا بأن النقد لم يعد يدار تلقائياً كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب . فالسلطات النقدية في ظل هذه القاعدة تتولى مسؤولية مراقبة السوق النقدية ومدى حاجة هذه السوق ، أو عدم حاجتها ، إلى النقد . كما تمارس هذه السلطات بعض الوظائف ، كما في حالة ممارسة المصارف المركزية لعمليات السوق المفتوحة على ما سيأتي شرحه .

القسم الثاني

المصارف والنظم المصرفية

يتألف الجهاز المصرفي (١) ، كمفهوم واسع ، وفي مختلف دول العالم ، من مجموع المؤسسات التي تتخذ التعامل بالنقد ، بأشكالها المختلفة ، الوظيفة الرئيسية لها ويشكل الجهاز المصرفي مع القواعد والقوانين والنظم والأعراف التي تحكم نشاطه النظام المصرفي داخل الدولة .

واشتراك المؤسسات المصرفية بالتعامل بالنقد ، لا يعني أن هذه المؤسسات تقوم بنفس الوظائف أو المهام . فهي تنقسم إلى مجموعات وأنواع من حيث طبيعة أو طريقة التعامل بالنقد . فبعض هذه المصارف تتعامل بالنقد القانوني فقط أي النقود الورقية وبعضها تتعامل بهذا النوع و إضافة إلى النقود الكتابية (نقود ودايم) ، وبعضها تتعامل لأجل قصير وبعضها تتعامل بها لأجل طويل . وطبيعة التعامل هذه هي التي أضفت على هذه المصارف طابع التخصص الذي فرض نفسه عبر مراحل طويلة من الزمن .

(١) بالإضافة إلى المراجع باللغة العربية المذكورة سابقاً يمكن مراجعة .

- Sayers, R.S. Modern Banking. Oxford P. London 1967.

- Clark & Pulay, G. The World's Money. How it Works. Allen & Unwin London 1970.

ففي نطاق تخصص الجهاز المصرفي ، تقوم المصارف المركزية في مختلف دول العالم بمهمة إصدار النقد القانوني (النقود الورقية) كوظيفة رئيسية من بين وظائفها التي تتولاها بصفتها ممثلاً للدولة في مجال سوق التعامل بالنقد والمال وتنفيذ سياستها في هذا المجال .

أما المصارف التجارية ، فهي مؤسسات تتولى تجميع النقود من أفراد المجتمع ، طبيعيين ومعنويين ، وتتولى حفظها لديها على شكل حسابات جارية أو على شكل ودائع لأجل قصير ، وتكون مستعدة لإعادتها إلى أصحابها حين يطلبونها ، بإشعار مسبق أو بدونه ، كما تتولى إقراض هذه الودائع لمن يطلبها لقاء فائدة فضلاً عن دور هذه المصارف في توفير النقود الكتابية أو نقود الودائع بالكيفية التي سيأتي شرحها فيما بعد .

والمصارف المتخصصة ، وهي مؤسسات تتولى تقديم الائتمان متوسط وطويل الأجل لقطاعات الاقتصاد المختلفة . وهذه المؤسسات من النادر جداً أن تتعامل مع الأفراد من حيث تلقي أموالهم على شكل حسابات جارية أو كودائع قصيرة الأجل ، فهي تحصل على مواردها من الدولة أو من المؤسسات المالية والنقدية . وتتولى تعبئتها لخدمة الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة ، في نطاق التكوين الرأسمالي بصورة أساسية وبالإضافة إلى هذه المؤسسات فإن قطاع الائتمان يشمل مؤسسات أخرى تقوم بوظائف المصارف ، ومنها بيوت خصم الأوراق التجارية والمالية ، ويشمل هذا النظام أيضاً مؤسسات تتعامل في الائتمان طويل الأجل ، كالمؤسسات التي تتولى تجميع المدخرات وتتولى توظيفها ، كما يتسع نطاق هذا النظام ليشمل شركات التأمين كشوع من أنواع مؤسسات التمويل الوسيطة . وتختلف خصائص النظام المصرفي من بلدان إلى أخرى وذلك تبعاً لظروف نشأة هذا النظام في هذه المجموعة من البلدان أو تلك أو تبعاً لاختلاف النظم الاقتصادية والسياسية ، أو تبعاً لطبيعة الهيكل الاقتصادي من حيث تقدمه أو تخلفه .

والواقع أن النظام المصرفي قد نشأ وتطور في ظل نظام اقتصاد السوق . وسوف نتناول تطور هذا النظام وهيكله بصورة عامة ثم نخصص فصلاً للنظام المصرفي في البلدان

الاشتراكية ، وأخيراً فسوف ندرس ، كنموذج للبلدان النامية ، النظامين النقدي والمصرفي في كل من ليبيا والمغرب وذلك بسبب وجود السمات الخاصة المتعلقة بالنشاط المصرفي أو بالبيئة الاقتصادية في كل منهما على انفراد والتي يمكن أن نجدها في أي بلد نام .

7-

,

المصارف التجارية

المصارف التجارية ، أو مصارف الودائع الجارية هي أهم المصارف التي تعرفها البلدان الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاد المختلط وذلك بعد المصارف المركزية . فهذه المصارف تقوم ، في الوقت الحاضر ، بمهمة جمع الأموال من الأفراد و المشروعات على شكل حسابات تحت الطلب أو ودائع لأجل قصير ، ثم تضع هذه الأموال تحت تصرف طالبيها لقاء تقاضيتها للفوائد . كما تقوم هذه المصارف بدور في غاية الحظورة والأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي وهو دور خلق النقود الكتائية أو نقود الودائع وهذا الدور يعتبر دوراً منافساً لدور المصرف المركزي كمصرف إصدار للنقد .

ونبحث فيما يلي نشأة هذه المصارف ودورها في الاقتصاد الحديث .

المبحث الأول

التطور التاريخي لدور المصارف التجارية

مع ظهور النقود واستخدامها من قبل المجتمعات ظهرت مهنة الصرافة كحرفة مستقلة قائمة بذاتها ، وهذه الحرفة موهلة في القدم فهي ترجع إلى عهد الإغريق وإلى

هؤلاء ينسب فضل نشرها بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط آنذاك . وقد تعلم الرومان حرفة الصرافة من الإغريق . أما جنود حرفة الصرافة و الائتمان في العصر الحديث فترجع إلى أواخر القرون الوسطى حيث نشأت في إقليم "لومبارديا" في شمال إيطاليا ومن هناك انتقلت إلى كافة أرجاء المعمورة .

أما سبب قيام حرفة الصرافة فيرجع إلى التوسع في التعامل في مجموعة غير متجانسة من النقود المعدنية . وقد تطلب هذا التعامل أفراداً ذوي معرفة بهذه النقود ينصرفون إلى تقييمها ومعرفة عيارها لتحويل بعضها مقابل البعض الآخر لمبادلتها ، وهذه العمليات التي تدور بين النقود يطلق عليها " الصرف " . ولانقائهم مهنتهم ، لجأ أولئك الصيارفة إلى تسجيل أموال كل مودع إزاء اسمه بلفاتر خاصة ، كما كانوا على استعداد لإعادة هذه الأموال إلى أصحابها أو لأمرهم عند الطلب وقد استخدم الصيارفة العملات المحلية ، أي عملة كل بلد يزاوون نشاطهم فيه ، كمقياس لحساب قيمة مختلف المسكوكات المودعة لديهم .

وكان أهم تطور عرفته هذه الحرفة هو لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بالتزاماتهم ، وكانت أول ميزات هذا الاستخدام في ذلك الوقت هو استمرار الأموال في خزائن الصيارفة بمأمن من السرقة والضياع .

وهذا التطور يُعتبر بمثابة وظيفة نقدية ، وهي أول وظيفة من هذا النوع قام بمزاوتها أولئك الصيارفة ، وكانت هذه الوظيفة هي الخطوة الأولى في نشوء المصارف التجارية ، ثم مارس الصيارفة إلى جانب وظيفتهم هذه عمليات تزويد المتعاملين معهم ، وهم المودعين ، برؤوس الأموال التي يحتاجون إليها لممارسة تجارتهم أو لمشاركتهم في أعمالهم في التجارة وغيرها . ويجب الإشارة هنا إلى أن مشاركة الصيارفة للتجار أو مدهم بالأموال كفروض إنما كانت تتم باستخدام موارد الصيارفة الذاتية وليس أموال المودعين . وكان هذا الوضع هو الذي ساد في البداية . وإلى جانب هذا الوضع الذي يتعلق بحفظ

النقد والتعامل بها واستخدامها راجت عملية استخدام " الكمبيالة " التي يتم سحبها على مختلف مراكز التجارة والأسواق كوسيلة للوفاء بالمدفوعات .

ويعد تطور عمل أولئك الصيارفة هو بداية للمصارف التجارية ، وعندما وجدوا إمكانية استثمار القدر الأكبر من الودائع التجارية المتراكمة في خزائهم وذلك باستخدامها عن طريق تقديم القروض والسلف دون أية خشية من تعرض مراكزهم المالية لأي خطر . ذلك أن تجاربهم دلت على أن الودائع التي يحتفظون بها في خزائن مصارفهم لا ضرورة لبقائها مكدسة بشكلها المعدني لمواجهة ما يتلقونه من أوامر الدفع و الذي يحدث عملاً : - أن عدداً محدوداً من المودعين هم الذين يتقدمون بطلب استرداد وداائعهم كلها أو بعضها خلال فترة زمنية معينة .

- أن مودعين آخرين يتقدمون بإيداع مبالغ جديدة في خزائن المصارف . وقد أدت الزيادة في الطلب على رؤوس الأموال إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا الوضع أدى إلى أن يقوم الصيارفة باستثمار نصيب هام من المبالغ التي تم إيداعها في خزائهم مما أدى إلى زيادة أرباحهم عن طريق توسعهم في منح القروض . فإذا كانت التجربة قد نبهت الصيارفة إلى أن احتفاظهم بربع ما يتم إيداعه من مبالغ لديهم يكفي لمواجهة طلبات المودعين لاسترداد أموالهم خلال فترة معينة من الزمن ، فإن هذا الوضع يمكنهم من استثمار الباقي من الأموال المودعة لديهم في عمليات استثمارية مختلفة وفي الإقراض .

وعليه يمكن وضع ميزانية مصرف تجاري (بلون حساب رأس المال) كما هو مبين بالجدول على الصفحة التالية .

مع ملاحظة أن مبلغ الودائع الجارية هو نقد قانوني بأكمله . ثم تلت هذه المرحلة ، مرحلة أخرى من التطور تعد أكثر حسماً وأهمية في تاريخ المصارف التجارية . فبعد أن قطعت هذه المصارف مرحلة كبيرة من الممارسة العملية أصبحت التزاماتها مقبولة لدى الناس كبديل عن النقود . فإيصالات الودائع التي يحصل عليها المودعون أو أوامر

الصرف التي يمررونها أصبحت تحمل عمل النقود بالوفاء بالالتزامات . فلهجات المصارف إلى الإتفاق مع عملائها بأن يستلموا مبالغ ديونهم في صورة ودائع أو حسابات جارية قابلة للسحب في الحال ، أو على صورة سندات تتعهد بمقتضاها هذه المصارف بالدفع لدى الطلب . وقد كانت هذه السندات هي الأصل التاريخي لأوراق "البنكنوت" كما مر بنا عند دراستنا للنقود .

أصول	(مليون دينار)	خصوم
نقود في الخزينة 1	ودائع جارية 4	4
قروض 2		
سندات 1		
المجموع 4	المجموع 4	4

وكانت هذه الوسيلة - أي قدرة المصارف على خلق نقود الودائع ومحوها ، وعلى أساس نسبة محددة من الودائع الفعلية ، أو الودائع تحت الطلب أو لأجل ، من النقود القانونية - كانت هذه الوسيلة قد مهدت للمصارف التجارية لتمارس دوراً خطيراً في مجال عرض النقد ، وقد زاد من أهمية هذا الدور تواضع الناس على قبول مثل هذا الدور للمصارف التجارية . وكنتييجة لما تتبعه المصارف من عدم احتفاظها إلا بنسبة معينة من النقود القانونية (نقد بنكنوت) ، فإن للمصارف التجارية تستطيع أن تفتح حسابات جارية لعملائها أضعاف ما لديها من النقود القانونية . فلو فرضنا أن في بلد ما مصرفاً تجارياً واحداً وله عدة فروع ، وأن القانون أو العرف المصرفي يتطلب الاحتفاظ بنسبة تبلغ (10٪) كاحتياطي ، فإن هذا المصرف الوحيد يستطيع أن يخلق من نقود الودائع أو يستثمر عن طريق شراء السندات أضعاف النسبة المحددة فلو تقدم شخص ما حصل على مبلغ قدره (10.000) دينار كنفد ومبلغ قدره (90.000) دينار على شكل قروض واستثمارات في السندات على الشكل التالي :-

(بدون رأسمال)

أصول	خصوم	(دينار)
نقود قانونية	وديعة نقدية جارية	10.000
قروض	حساب جاري	90.000
سندات		
المجموع	المجموع	100.000

وهذا المثال يوضح ، أن مبلغ (10.000) دينار الذي تم إيداعه لدى المصرف قد أدى إلى تمكين هذا المصرف من تقديم مبلغ قدره (50) ألف دينار على شكل قروض إلى عملائه ، كما قام باستثمار مبلغ قدره (40) ألف دينار بشراء السندات من سوق الأوراق أو من أشخاص آخرين. وقد كان من نتيجة هذه العملية أن قام المصرف بتسجيل 100 ألف دينار بجانب الأصول على شكل (10) آلاف دينار كتقيد و (50) ألف دينار كقروض مقدمة ومبلغ قدره (40) ألف دينار كاستثمارات في السندات . وهذه المقدرة على خلق هذه النقود الكتابية لا يمكن أن يقوم بها مصرف تجاري بمفرده إلا إذا كان هو المصرف الوحيد في البلد . أو أن مجموع المصارف التجارية في بلد ما تستطيع أن تقوم بهذا الدور مع أخذ التسهيلات بعين الاعتبار . وهذا الدور الذي تقوم به المصارف التجارية، أي قدرتها على خلق النقود الكتابية، هو ما يميز المصارف التجارية عن المصارف المتخصصة وهو من أخطر ممارسات هذه المصارف .

وبالنظر لخطورة مثل هذا الدور للمصارف التجارية ، والمخاطر التي يمكن أن يسببها إسراف هذه المصارف في خلق النقود الكتابية من أخطار تلحق بالاقتصاد القومي تطلب الأمر تدخل الدولة فتدخلت الدولة في أول الأمر فأخذت على عاتقها إصدار النقود القانونية (البنكوت) ثم أخضعت قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود لعدد من القيود القانونية كما سيأتي شرحه .

هذا ويعتبر عدد من المفكرين قدرة المصارف التجارية على خلق النقود من الأسباب الرئيسية التي تبرر إدخال المصارف التجارية في الملكية العامة ، أي تأميم هذه المصارف .

المبحث الثاني

دور المصارف التجارية في إصدار النقود الكتابية

(نقود الودائع)

رأينا في المبحث السابق كيف يستطيع مصرف تجاري وحيد في بلد ما خلق النقود الكتابية مقابل الاحتفاظ بنسبة معينة من النقود القانونية ، وقد ساعد على نمو هذا الدور للمصارف التجارية ركون المجتمعات المختلفة إلى هذه الوسائل النقدية التي تصدرها المصارف التجارية بحيث أصبحت موضع ثقة واطمئنان من حيث دورها في إنجاز مختلف الصفقات والمعاملات .

وإذا أخذنا مصرفاً واحداً لبيان الطريقة التي يتم بها خلق النقود الكتابية كمنال . إلا أنه من الناحية العملية ، تحتوي المجتمعات وخاصة الرأسمالية منها والاقتصاديات المختلطة على مجموعة من المصارف التجارية ، وفي مثل هذه الحالة فإن مقدرة خلق النقود الكتابية لا يمكن أن تتحقق في ضوء النسبة المذكورة في مثالنا السابق لمصرف تجاري واحد وإنما تتحقق للمصارف التجارية مجتمعة وفي بلد معين . ولتوضيح كيفية قيام المصارف التجارية ، مجتمعة بعملية خلق النقود الكتابية ، وذلك مقابل الاحتفاظ بنسبة محددة من الودائع الجارية على شكل نقود قانونية ، مع الافتراض أن نسبة ما يجب أن يحتفظ به الجهاز المصرفي من النقود القانونية هي (20٪) (أي 1 / 5) .

فلو قام شخص ما ، حصل على مبلغ من النقود عن طريق بيع سند إلى المصرف المركزي وكان مقدار هذا المبلغ (1000) دينار ، بإيداع مبلغه هذا في أحد المصارف التجارية ، فإن هذا الأخير سيقوم بالاحتفاظ بمبلغ قدره (200) دينار (20٪) ويقوم

باستثمار مبلغ (800) دينار وذلك باقراضه لشخص آخر ، فيقوم هذا الشخص بإيداع المبلغ الذي حصل عليه لدى مصرف تجاري آخر فيحتفظ هذا الأخير بمبلغ (160) دينار (20٪) ويقوم باستثمار المتبقي عن طريق شراء ورقة تجارية مثلاً وقدر هذا المبلغ هو (640) دينار ، ويقوم الشخص الذي حصل على هذا المبلغ الأخير بإيداعه لدى مصرف تجاري ثالث فيقوم هذا المصرف بالاحتفاظ بنسبة (20٪) من المبلغ واستثمار المتبقي وقدره مبلغ (512) دينار على شكل منح قرض ويقوم الشخص الذي حصل على المبلغ الأخير بإيداعه لدى مصرف رابع (وقد يكون أحد المصارف التي سبق أن تعاملت في مرحلة ما بأجزاء المبلغ في هذا المثال) ويقوم المصرف بالاحتفاظ بالنسبة المقررة فيستثمر الباقي ، ويكرر الأشخاص الذين يحصلون على المبالغ بعد قطع النسب المقررة منه ، بإيداعها المصارف التجارية كودائع جارية ، كما تكرر المصارف التجارية نفس العملية فتكون الحصيلة النهائية لهذه العملية ، أن مجموع المصارف التجارية تستطيع أن تخلق مبلغاً قدره أربعة آلاف دينار كنقود كتابية مقابل قيمة السند والتي تبلغ (1000) دينار من النقود القانونية .

ونكرر هنا أن أي مصرف بمفرده من بين مجموعة من المصارف في بلد ما لا يستطيع خلق النقود الكتابية في ضوء مضاعف خلق الائتمان وهو يبلغ في مثالنا هنا (4)، وإنما جميع المصارف التجارية تستطيع هذا . و السبب هو توزيع العملاء بين مجموعة المصارف التجارية سواء في حالة فتح الحسابات الجارية أو الحصول على الأموال من هذه المصارف .

ويمكن الوصول إلى حجم النقود الكتابية التي يستطيع الجهاز المصرفي بمجموعه (خلقها) إذا عرفنا حجم النقد القانوني الذي تم إيداعه لدى المصارف التجارية على شكل حسابات جارية وودائع قصيرة الأجل ، و عرفنا نسبة الاحتياطي النقدي .

فإذا رمزنا :

للقود الكتابية بـ (ك) .

ولحجم الودائع بـ (ح) .
ومن هذه المعلومات فإن :

$$ك = ح \left(1 - \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}} \right)$$

فلو كانت نسبة الاحتياطي النقدي هي (1/6) ، وحجم الودائع لدى الجهاز المصرفي يبلغ (50) مليون دينار ، فإن حجم النقود الكتابية (ك) هو :

$$(1 - \frac{1}{6})50 = \frac{5}{6}50 = 41.67$$

أي أن :

ك = 50 × 5 = 250 مليون دينار . وهذا المبلغ إنما يمثل حجم النقود الكتابية التي يستطيع الجهاز المصرفي خلقها .

ومن هنا ، يتضح أن حجم النقود الكتابية التي يستطيع الجهاز المصرفي خلقها إنما يرتبط بحجم الاحتياطي النقدي . وكذلك بحجم النقود القانونية التي تستطيع المصارف التجارية تجميعها (حسابات جارية وودائع لأجل قصير) . فإذا ارتفع حجم الموجودات النقدية لدى المصارف التجارية ، وهو ما يتصل بسياسة المصرف المركزي من حيث عرض النقد والتحكم في هذا العرض ، فإن حجم النقود الكتابية سيرتفع ، وفي حالة انخفاضها يحدث العكس .

ظاهرة التسرب : إن الافتراض السابق والذي يتعلق بالعلاقة بين المضاعف (1) وحجم النقود الكتابية يرتبط بمدى الطلب على النقود القانونية لقضاء المعاملات وذلك خارج الجهاز المصرفي . فحجم هذه النقود إذا ارتفع فهذا يعني انخفاض ما لدى المصارف

(1) المضاعف : هو عبارة عن مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي مطروح منه واحد صحيح .

منها وبالتالي تنخفض قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود الكتابية . وظاهرة التسرب هذه ترتبط بمدى نمو الجهاز المصرفي من ناحية ومدى الوعي المصرفي لدى أفراد بلد ما من ناحية أخرى . فافتراض شخص ما يحصل على مبلغ معين بأنه سيذهب بكامل مبلغه إلى المصرف ليودعه فيه بأكمله افتراض يرتبط بطريقة تصرف الأفراد بدخولهم ، فيحدث من الناحية العملية أن يحتفظ الأفراد بنسبة معينة من النقود القانونية ، والتي تتم إعادة وضعها في المصارف التجارية وتعرف ظاهرة احتفاظ الأفراد أو المؤسسات بالنقود القانونية وعدم وضعها في حساباتهم في المصارف بظاهرة التسرب . واتساع نطاق هذه الظاهرة يؤدي إلى الحد من قدرة الجهاز المصرفي على خلق النقود الكتابية .

وفي هذه الحالة تتم إضافة نسبة المبلغ المتسرب خارج الجهاز المصرفي إلى نسبة الاحتياطي النقدي . وهذا يعني أن مقدرة المصارف التجارية على خلق النقود الكتابية سوف تراجع ليس بنسبة الاحتياطي النقدي فقط بل بنسبة التسرب أيضاً ، أي بمقدار مجموع مبلغ النسبتين معاً .

ومن هذا فإن مقدرة المصارف التجارية على خلق النقود الكتابية تصبح كما يلي :

حجم النقود الكتابية =

$$\text{حجم الودائع} \left(1 - \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}} \right) (1 - \text{نسبة التسرب})$$

من هذا يتبين لنا أن ظاهرة التسرب تؤدي إلى الحد من قدرة المصارف التجارية على خلق النقود الكتابية .

والخلاصة فإن قدرة المصارف التجارية على خلق النقود الكتابية ليست متحررة من أية قيود قانونية أو عملية . فأول قيد يجد من قدرة هذه المصارف هو معامل السيولة ونسبة الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع الجارية وهذه النسبة غالباً ما يحددها المصرف المركزي ويكون من مصلحة المصارف التجارية التقيد بها .

كما تشترط التشريعات المختلفة احتفاظ المصارف التجارية في خزائنها أو خزينة المصرف المركزي باحتياطي نقدي ويمثل هذا الاحتياطي النقدي جانباً من صرح الثقة القائمة بين المودعين في المصارف التجارية وهذه المصارف. وتلتزم هذه الأخيرة بهذا الاحتياطي ، ليس لبناء الثقة فيها وبنشاطها فحسب وإنما لضمان وقوف المصرف المركزي إلى جانبها إذا دعت الضرورة واحتاجت إلى السيولة النقدية . هذا ويضع ضعف الوعي المصرفي في مجتمع ما وتقشي ظاهرة التسرب قيداً يحد من مقدرة المصارف التجارية على خلق النقود الكتابية كما رأينا تواتراً . وأخيراً فإن المدى الذي تذهب إليه المصارف التجارية في خلق النقود الكتابية يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما ، فالمصارف التجارية تتوسع في فتح الحسابات الجارية عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة انتعاش . وهذا النشاط للمصارف التجارية هو سبيلها للحصول على الأرباح ، أما في حالة الركود الاقتصادي أو الانكماش فإن المصارف التجارية ، تتجنب التوسع في منح الائتمان خوفاً من حالات الإعسار التي قد يواجهها الأفراد والمشروعات فلا تستطيع هذه المصارف أن تستعيد أموالها .

المبحث الثالث

التخصص والتركز في نشاط المصارف

لقد عرف النشاط للمصرف كأى نشاط إنتاجي آخر ظاهرتي التخصص والتركز. وظاهرة التخصص التي عرفت المصارف التجارية انصرفت في مجال تلقي الأموال من الأفراد وذلك من حيث آجالها وكذلك عرقته في مجال منح الائتمان نوعاً ومدى . ويرتبط هذا التخصص بمراحل تطور نشاط هذه المصارف وعلاقة هذا التطور بمستويات النمو الاقتصادي الذي يرتبط به النشاط المصرفي . وكذلك يرتبط الأمر بمدى ما يتوفر من ضمانات للقروض التي يقدمها وسرعة تحصيلها .

كما يعرف نشاط المصارف التجارية ، كما هي حالة تطور المشروعات الإنتاجية في الاقتصاد الحديث ، تركراً كبيراً ، حيث يعرف النشاط المصرفي مصارف كبيرة وقليلة العدد جداً وتشتأثر بمعظم نشاط هذا الجهاز . وسنعرض فيما يلي هاتين الظاهرتين .

أولاً - التخصص

على الرغم من أن النشاط المصرفي بصورة عامة ينصب على التجارة بالائتمان وتقديم الخدمات في هذا المجال ، إلا أن المصارف قد سارت على مبادئ التخصص إلى حد كبير . فالمصارف التجارية - كما سبق القول - هي المصارف التي تتولى قبول الودائع تحت الطلب أو الودائع قصيرة الأجل كما تقوم بتقديم الائتمان قصير الأجل. أما المصارف المتخصصة الأخرى، فهي المصارف التي لا تقوم على أساس قبول الحسابات الجارية من الأفراد والودائع قصيرة الأجل ، وإنما تحصل على مواردها من مصادر أخرى وعلى شكل قروض طويلة الأجل وبالمقابل فإنها تقوم بإمداد المشروعات الاقتصادية في القطاعات المختلفة بالقروض طويلة الأجل أو تسهم ببعض مواردها في رؤوس أموال هذه المشروعات كاستثمارات طويلة الأجل .

فالمصارف التجارية تحصل على مواردها ، عن طريق الودائع الجارية أو قصيرة الأجل ، وتقوم بتقديم الائتمان قصير الأجل كخصم الأوراق التجارية " الكمبيالات " والسند الإذني ، وفتح الاعتمادات - النقود الكناية لتمويل نشاط المشروعات في قطاع الصناعة والزراعة والأعمال - وهذا الائتمان يكون موجهاً لتمويل النشاط الإنتاجي لدورة إنتاجية واحدة ، أي أن المصارف التجارية ، وكفاعدة عامة لا تلجأ إلى تمويل نشاط هذه المشروعات بائتمان طويل الأجل كالاستثمار في الأصول الرأسمالية .

وتعود أصول تخصص المصارف إلى التجربة الإنجليزية في هذا المجال . فالمصارف في ذلك البلد تجنبت تمويل الصناعة بالقروض طويلة الأجل وانصرفت إلى الإقراض قصير الأجل ، تمسكاً بالاحتفاظ بسيولة مرتفعة ، وأصولها تتمثل في سهولة

التحويل إلى نقود ودون أية خسائر ، وقد ساعد على هذا الاتجاه في إنجلترا نمو القطاع الصناعي وتوفر الأموال الذاتية من داخل قطاعات الاقتصاد القومي ، ولم تظهر حاجتها للائتمان طويل الأجل وإنما اكتفت هذه القطاعات بالحصول على الائتمان قصير الأجل لتمويل نشاطها الجاري وقد حصلت عليه من المصارف التجارية .

وهذا المسلك الذي سلكته المصارف الإنجليزية لم يكن هو نفس مسلك المصارف التجارية في القارة الأوروبية وعلى الأخص في ألمانيا . فالمصارف في أوروبا - أي المصارف التجارية - مارست كل أشكال العمليات المصرفية سواء ما تعلق منها بالقروض قصيرة الأجل أو القروض طويلة الأجل التي توجه نحو التكوين الرأسمالي ، فعملت على تشجيع عملية التنمية الاقتصادية في أوروبا (١) .

وبالإضافة إلى هذا فإن المصارف الإنجليزية لم تلتزم بمبدأ التخصص بصورة مطلقة وجامدة . فهذه المصارف وجهت جزءاً من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية وخاصة أوراق الحكومة طمعاً فيما يحققه الاستثمار في الأوراق من إيرادات ثابتة وبمخزٍ . والطابع الذي غلب عليها هو تمحاشي الاستثمار في أصول الشركات الثابتة .

وهذا التخصص الذي عرفته المصارف التجارية ، لم يرق على أسس نظرية بقدر ما قام على اعتبارات فرضها الواقع الذي يحيط بالنشاط المصرفي . فدرجة نماء الاقتصاد القومي ومستوى نشاط هذا الاقتصاد من حيث انتعاشه أو ركوده ، كل هذه عوامل تحدد مسار استثمار المصارف التجارية للموارد الموضوعة تحت تصرفها . فهذه المصارف وهي تسمى من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح تتوسع في مجالات استثماراتها أو منحه الائتمان في حالة الانتعاش الاقتصادي وهي تتجنب التوسع في هذا الاتجاه في حالة الركود والانكماش الاقتصادي ، خشية إفلاس المدينين من الأفراد والمؤسسات فلا تستطيع أن تستعيد قروضها فتقع في حالة إعسار لعدم توفر القدر الكافي من السيولة لكي تواجه

(١) على سبيل المثال ، يعزى إلى عدم تمسك المصارف في القارة الأوروبية بمبدأ التخصص ، حالات الانهيار التي عرفتها المصارف التجارية أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في أوروبا بصورة عامة وفي ألمانيا بصورة خاصة .

طلبات المودعين ومع هذا فإن عدداً من التشريعات تضع بعض القيود على أوجه استخدام المصارف التجارية لمواردها وخاصة في الأصول الرأسمالية الثابتة وذلك من أجل حماية مصالح المودعين في هذه المصارف .

تخصص المصارف التجارية والبلدان النامية :

في زمن السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، على البلدان النامية ، سارت المصارف التجارية في هذه البلدان على إتباع مذهب المصارف في الجزر البريطانية ، حيث أحجمت عن إمداد الصناعة الناشئة بحاجاتها من رؤوس الأموال الثابتة . وقد اقتصر نشاط هذه المصارف على ميدان التجارة في السلع الأولية والصناعة الاستخراجية ، كما توجهت لتمويل تجارة المحاصيل والمواد الخام المعدة للتصدير إلى الأسواق المتقدمة . وقد نتج عن إتباع هذه السياسة وفي إطار أسواق مالية وتقنية مشوهة ، أن عمدت هذه المصارف إلى تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى أسواق المال والنقد الأجنبية ، وترتب على هذه السياسة حرمان البلدان النامية من استخدام مدخراتها القومية في عملية التنمية الاقتصادي .

وبعد أن حصلت البلدان النامية على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية - توجهت من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وكتيجة لنقص الموارد المالية - نحو استخدام الجهاز المصرفي لهذا الغرض . وقد عمدت معظم بلدان العالم الثالث إلى إدخال الجهاز المصرفي والمالي في نطاق القطاع العام ، فأصبح هذا الجهاز نتيجة لهذا الإجراء يلعب دوراً قيادياً في تجميع المدخرات المحلية قصد توجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة اجتماعياً ووفقاً لخطة التنمية القومية .

والسياسة الملائمة للبلدان النامية والتي يطلب من الجهاز المصرفي إتباعها تتمثل في موقف هذا الجهاز من دعمه لعملية التنمية الاقتصادية . فهذا الجهاز يستطيع أن يسهم بجزء من موارده ، بإمداد عمليات التنمية ببعض احتياجاتها للتمويل طويل الأجل بهدف التكوين الرأسمالي فضلاً عن موقفه بإمداد قطاعات الاقتصاد القومي بالائتمان قصير الأجل.

ومع هذا فإن البلدان النامية قد أنشأت مؤسسات مصرفية متخصصة لتمويل قطاعات اقتصادية معينة بمجالاتها للائتمان طويل الأجل. ويمكن أن تلجأ هذه المؤسسات إلى المصارف التجارية للحصول على بعض إحتياجاتها من الأموال. وأخيراً فإذا كان من المحيذ أن تقف المصارف التجارية في البلدان النامية موقفاً إيجابياً من عملية التنمية في هذه البلدان فلا بد وأن تقف هذه المصارف عند حد الأمان ، فلا تغالي في توظيف معظم مواردها في أصول ثابتة ، فهي لا بد وأن تراعي جانب السيولة بحيث تستطيع مواجهة طلبات المودعين باسترداد ودائعهم الجارية .

ثانياً - التركيز

يقصد بالتركز كبر حجم المشروع الإنتاجي وامتلاكه لعدد كبير من الفروع التي تمارس نفس نشاطه داخل القطر المعني او خارجه . وهذه الظاهرة عرفها النظام الرأسمالي منذ منتصف القرن التاسع عشر . ففي مختلف مجالات الإنتاج ظهرت مشروعات عملاقة تتبعها مجموعة كبيرة من الفروع وتمتلك إمكانات هائلة بالإضافة إلى قدرات تنظيمية وفنية كبيرة جداً . ولم يشذ النشاط المصرفي عن هذه القاعدة . فقد عرفت المصارف التركيز فظهرت مصارف كبرى في البلدان الرأسمالية وغيرها من البلدان وإن كانت أسباب ظهور التركيز في الأولى تختلف عنها في الثانية . وهذه الظاهرة لا تعني عدم وجود مشروعات صغيرة إلى جانب المشروعات الكبيرة.

والبلدان الرأسمالية التي تتضح فيها ظاهرة تركيز المصارف التجارية ، حيث يوجد عدد قليل من هذه المصارف الكبيرة وبفروعها الواسعة الانتشار ، هي إنجلترا حيث تستأثر أربعة مصارف تجارية بحوالي 90% من العمليات المصرفية وفرنسا حيث تبرز ثلاثة مؤسسات مصرفية كأكبر المؤسسات في هذا المجال تستأثر بمعظم النشاط المصرفي، وكذلك الحال في ألمانيا حيث توجد أربعة مصارف تجارية كبرى تتولى معظم النشاط المصرفي (١).

(١) في إنجلترا ، خلال الفترة 1891 - 1918 هبط عدد المصارف التجارية من 706 إلى 34 . .

والواقع أنَّ هذه الظاهرة معروفة في معظم البلدان الرأسمالية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يوجد فيها مايقرب من أربعة عشر ألف مصرفاً تجارياً ، ويعود السبب في عدم وضوح ظاهرة التركيز في هذه الدول إلى موقف المشرع ، من فتح فروع المصارف حيث يضع قيوداً عديدة تحد من حرية المصارف على فتح فروع لها . ومع هذا فإن في الولايات المتحدة حوالي ١30 مصرفاً تجارياً من بين العدد الكبير الموجود فيها من هذه المصارف يستأثر بحوالي 60٪ من حملة ودائع المصارف التجارية .

أما في البلدان الاشتراكية فإن ظاهرة التركيز تعود إلى قيام الدولة بالسيطرة على وسائل الإنتاج فتم لهذا السبب تجميع نشاط المصارف التجارية في مؤسسة واحدة . وهذا يعني أن التركيز قد حدث بفعل المشرع أي بقوة القانون : وبصورة عامة فإن المصرف المركزي أو بنك الدولة في البلدان الاشتراكية يقوم بوظيفة المصارف التجارية بالإضافة إلى وظائفه الأخرى والتي على رأسها إصدار النقود . ويسود مثل هذا الوضع في الاتحاد السوفيتي - سابقا - وبولندا .

وحتى البلدان النامية عرفت ظاهرة تركيز المصارف التجارية وبرزت هذه الظاهرة على أثر رحيل السيطرة الأجنبية المباشرة على هذه البلدان ، كما ازدادت ظاهرة التركيز وضوحاً في عدد من البلدان النامية وذلك على أثر تأميم هذه المصارف حيث تم إدماج بعضها ببعض الآخر . ومن الدول العربية التي عرفت هذه الظاهرة جمهورية مصر العربية والعراق وسوريا وعدد آخر من الدول العربية . وواضح أن التركيز في البلدان النامية يعود إلى إرادة المشرع أيضاً .

وقد تم التركيز في البلدان الرأسمالية عن طريق الاندماج أو تكوين الشركات القابضة أو تنظيم السلانل المصرفية . كما لعبت المنافسة دورها في اختفاء المصارف الصغيرة في حالات عديدة أمام نشاط المصارف الكبرى .

وصور الاندماج الذي عرفته المصارف التجارية إما باندماج مصرفين أو أكثر يستمر العمل باسم أحدهما ويختفي الآخر وإما باندماجها جميعاً وظهورها بكيان جديد .

والشركات القابضة تقوم بإنشاء شركة ، أو شركة قائمة أصلاً وتمتلك هذه الشركة أسهم عدة مصارف فتتولى إدارتها كمشروع واحد .

أما التركيز عن طريق السلاسل المصرفية فيتم بلجوء مصرفين أو أكثر لإنشاء إدارة واحدة لها ، أو يتم بإعتماد شخصيات الملاك لهذه المصارف .

وللتركز في مجال النشاط المصرفي مزايا عدة ، منها تلك المزايا التي تنسب للمشروعات الكبيرة في مختلف مجالات الإنتاج من حيث تحقيق الوفورات الداخلية للمشروع .

أما المزايا التي تنسب إلى المصارف الكبرى فمنها ما يتعلق بارتفاع مستوى كفاءة أداؤها لأعمالها ومنها ما يتعلق بدورها في خدمة الاقتصاد القومي . ففيما يتعلق بارتفاع مستوى كفاءتها . فالحجم الكبير للمصرف وانتشار فروعه وتنوع الخدمات التي يقدمها لعملائه ، كلها عوامل توحى بالثقة في هذا المصرف فتؤدي هذه الحالة إلى سهولة تجميع الموارد . كما يستطيع مثل هذا المصرف الكبير أن يتجنب حالات الإعسار نظراً لإمكانية توزيع استثماراته وتنويعها بحيث يتجنب مواجهة إعساره من ناحية عن طريق تحقيق الأرباح من نواح أخرى .

وأما ما يتعلق بدور مثل هذه المصارف الكبرى في خدمة الاقتصاد القومي على نطاق أوسع . فكما سبق وأن قلنا إن ظاهرة التركيز قد ظهرت في مختلف المشروعات الإنتاجية ، وهذا يعني أن هناك مشروعات كبرى ذات رؤوس أموال ضخمة ، ومثل هذه المشروعات لا يمكن أن تجد حاجتها من الائتمان إلا عند المصارف الكبرى خاصة إذا تدخل المشرع ووضع قيوداً كمية على الائتمان الذي تقدمه المصارف ، كأن يكون حجم الائتمان الذي يستطيع أن يحصل عليه العميل يمثل نسبة معينة من رأس المال للمصرف الذي يقدم الائتمان .

كما تستطيع المصارف الكبرى أن تقدم خدمات للاقتصاد القومي عن طريق مساهمتها في الدراسات الاقتصادية أو الدراسات الفنية للمشروعات التي تحصل منها على الائتمان أو غير ذلك من المساهمات .

ومع الإقرار بهذه المزايا للمصارف الكبرى ، إلا أنها إذا كانت ملكية خاصة فإنها تشكل مراكز سيطرة في المجتمع . وهذا النفوذ للمصارف التجارية حقيقة قائمة أدت في كثير من الحالات إلى لجوء الدولة إلى تأميمها حتى في الدول الرأسمالية التي تقوم اقتصادياتها على أساس نشاط المشروع الخاص .

الفصل الثاني

موارد المصارف التجارية وأوجه استخدامها

من دراستنا السابقة وجدنا أن المصارف التجارية تقوم بنشاط يدور حول الائتمان . فهذه المصارف تقبل الودائع تحت الطلب أو لأجل من الأفراد ، وتقوم باستخدام مواردها هذه كأساس لفتح الحسابات الجارية . فعمل هذه المصارف يتركز بصورة رئيسية في التجارة بالائتمان ، أي الديون .

وصورة ميزانية أي مصرف تجاري تتضمن عناصر موارد هذا المصرف واستخداماته لهذه الموارد . وهي تنقسم إلى قسمين الجانب الأيسر منها يتضمن خصوم المصرف ، وهي ديون المصرف للغير . والجانب الأيمن من هذه الميزانية يمثل الأصول ، وهي حقوق المصرف قبل الغير . وصورة هذه الميزانية مبينة على الصفحة التالية .

وستناول فيما يلي موارد مصرف تجاري (الخصوم) في مبحث واستخدامات موارده (الأصول) في مبحث ثان .

الأصول	المخصص	(بنود أرقام)
أرصدة نقدية	رأس المال	
- نقد في خزانة المصرف	الاحتياطي	
- نقد لدى المصرف المركزي	الاحتياطي القانوني	
أوراق (حوالات) مضمومة	الاحتياطي النظامي	
- أذونات خزانة	الودائع :	
- أوراق تجارية	ودائع لدى الطلب	
محفظة الأوراق المالية :	ودائع لأجل	
- سندات حكومية	ودائع توفير	
- أوراق مالية أخرى	قروض :	
قروض :		
- قروض مضمونة		
- قروض غير مضمونة		
000	000	000

المبحث الأول

موارد المصرف التجاري

هذه الموارد هي خصوم المصرف التجاري ، فالموارد التي يحصل عليها هذا المصرف إنما هي حقوق للآخرين عليه ، فبداية من رأس المال ، والذي يعتبر من الموارد الذاتية للمصرف التجاري، فهو يمثل حقوق المساهمين وكذلك الحال بالنسبة للاحتياطيات . و الودائع تمثل التزامات المصرف إزاء المودعين ، و واضح أن القروض التي يحصل عليها المصرف التجاري هي حقوق للغير لدى المصرف .

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل بند من بنود جانب الخصوم .

أولاً : رأس المال - وهو يعنى المدفوع من رأس المال للمصرف والذي يمثل المساهمة المالية للمساهمين أو حصة أسهم المصرف ، ورأس المال هذا يظهر في جانب الخصوم سواء أكان المصرف مشروعاً خاصاً أو من مشروعات القطاع العام . ورؤوس أموال المصارف التجارية لا تمثل إلا جزءاً محدوداً ومنخفضاً بالنسبة لموارد هذه المصارف من الودائع .

إلا أن رأس المال بالإضافة للاحتياطي إنما يشكل جزءاً من الحماية المطلوبة لمصالح المودعين في المصارف التجارية . وكلما ارتفع حجم رأس المال كلما زادت درجة اطمئنان المودعين بضمان قدر من ودائعهم . وفي حالة ملكية الدولة لرأس مال المصرف التجاري فإن ضمان أموال المودعين ستقف من خلفه الدولة بإمكاناتها الواسعة .

ووفقاً لاتفاقية (بازل) لعام (1988) ، والتي أقرتها لجنة الرقابة المصرفية الدولية تم تقسيم رأس المال إلى فئتين هما :

- رأس المال الأساسي : ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطيات المعلنة بكافة أشكالها .

- رأس المال المساند : ويتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم ومخصصات الديون المشكوك فيها والأدوات الرأسمالية المتنوعة والدين المساند . وعموماً فإن هذا التحديد لرأس المال قصدت به اللجنة المذكورة تحديد الملاحة المالية للمصارف التجارية ، وسيأتي ذكرها في نهاية هذا الفصل .

ثانياً : الاحتياطي - وهو ينقسم إلى قسمين الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي . والأول هو ما يفرضه المشرع ، وهو عبارة عن مبلغ من المال تم تجميعه باستقطاع نسبة معينة من الأرباح السنوية التي يحققها المصرف . والقانون يفرض تكوين هذا الاحتياطي ليكون مع رأس المال جزءاً من الضمان للمودعين . أما الاحتياطي النظامي ، فهي مبالغ من المال تستقطع من الأرباح السنوية . وتتولى تحديد نسبته من الأرباح ،

الجمعية العمومية وفقاً لنظام المصرف التجاري . والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تنصرف فيها الجمعية لمواجهة أية طوارئ تواجه المصرف . وعلى هذا فإن مبالغ الاحتياطي النظامي تستطيع الجمعية العمومية أن تنفقها كلها أو جزء منها بقرار منها ، أي تستطيع أن توجهها للغرض الذي يخدم المصرف ، كزيادة حجم رأس المال ، أو زيادة أرباح المصرف الموزعة في السنوات التي لا يحقق فيها المصرف نفس المستوى من الأرباح .

وهناك نوع من الاحتياطي الذي لا يظهر في ميزانية المصرف وهو ينشأ عندما يتم تقدير أصول المصرف دفترياً بأقل من قيمتها الحقيقية ويطلق على هذا الاحتياطي اسم " الاحتياطيات السرية " وذلك بسبب عدم ظهورها في ميزانية المصرف .

ثالثاً : الودائع - تمثل الودائع بأنواعها الجزء الكبير من موارد المصارف التجارية . فهذه الودائع هي التي تشكل الموارد التي يمارس بها المصرف التجاري نشاطه . وما رأس المال والاحتياطي إلا سنداً لهذه الموارد . فالودائع مع رأس المال مع الاحتياطيات تشكل مقدرة المصرف التجاري على الاستثمار وتحقيق المكاسب .

وودائع الأفراد والمشروعات لدى المصارف التجارية تتألف من نقد قانوني من صكوك يسحبها هؤلاء على المصارف الأخرى وجميع صور الائتمان الذي يتم التعامل به . هذا مع الأخذ بعين الاعتبار مقدرة مجموع المصارف التجارية على خلق نقود الودائع والتي تمثل جانباً مهماً من مجموع نشاطها ، مع التأكيد بأن كل مصرف تجاري على انفراد يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية (من رأسمال واحتياطي) وكذلك على ودائع الأفراد من النقود القانونية وغيرها من أدوات الاقتراض كالصكوك وغيرها .

والودائع تنقسم إلى عدة أنواع وذلك من حيث الأجل الذي توضع فيه لدى المصرف التجاري . وهي إما أن تكون ودیعة جاریة (أو ودیعة لدى الطلب) أو ودائع لأجل أو ودائع توفير .

والودائع الجارية هي أهم هذه الأنواع على الإطلاق بالنسبة لنشاط المصارف التجارية ، حيث تمثل موارده الرئيسية من الأموال التي يحصل عليها من الأفراد

والمشروعات . وهذه الحسابات الجارية حسابات يكون المصرف مستعداً لدفعها لدى الطلب . وهذه الحسابات يستخدم أصحابها الصكوك لتسوية مدفوعاتهم فيتم ترحيل المبالغ التي تتضمنها هذه الصكوك من الحساب المسحوب منه إلى حساب المستفيد من المبلغ الوارد في الصك . والتعامل بالصكوك يعتبر أسهل وسيلة للتعامل بالنقود كما يعتبر من الوسائل المأمونة حيث يتم بواسطتها تسوية الحسابات دون أن تدخل النقود القانونية في التوسط لإتمام الصفقة ، وهذه الحالة تتجنب مخاطر نقل النقود القانونية كالضياع والسرقة والتلف . وكثيراً ما تمنح تعليمات المصارف المركزية دفع فوائد على مثل هذه الحسابات . وكذلك جرت العادة ألا تدفع فوائد على مثل هذه الحسابات حتى لو لم يكن هناك قيداً بشأن دفع الفوائد ، فإن المصارف التجارية لا تدفع الفوائد إلا إذا بلغت الوديعة الجارية حداً معيناً . زيادة حجم الودائع الجارية يؤدي إلى ضرورة احتفاظ المصرف بمستوى مرتفع من السيولة لمواجهة طلبات السحب من هذه الودائع . ومع هذا فإن ودائع الأفراد الجارية تتميز بشيء من الثبات النسبي من حيث فترات سحبها ومثل هذا الوضع يزيد من اطمئنان المصرف من حيث التوسع في استثمار الودائع الجارية .

و النوع الثاني من الودائع هو الودائع لأجل : وهي ودائع يحصل أصحابها على فوائد يدفعها المصرف التجاري . هي تنقسم إلى قسمين ، هما ودائع بإشعار أو إخطار وودائع بدون إخطار . والنوع الأول من هذه الودائع يتم سحبها من قبل أصحابها على شرط إبلاغ المصرف في فترة معينة من الزمن يتم الاتفاق عليها عند وضع الوديعة . أما النوع الثاني من الودائع لأجل فهي الودائع التي لا يتم سحبها من قبل أصحابها إلا بانتهاء أجل الوديعة . وهذا النوع من الودائع يرتبط بسعر الفائدة المقدم فهي مدخرات للأفراد ، فيزيد إيداع المبالغ بهذا الشكل إذا ارتفعت أسعار الفائدة . وبالمقابل فإن المصرف التجاري يستطيع أن يستخدم هذا النوع من المدخرات في استثمارات طويلة وذات فوائد مجزية ومضمونة دون خشية من مفاجآت المدعين بسحبها ، فالمصرف يعرف أجل هذه الودائع فيتصرف في ضوء معرفته هذه . وهذا النوع من الودائع يأتي في

المرتبة الثانية بعد الودائع الجارية من حيث حجمها كمصدر من مصادر حصول المصارف التجارية على الأموال .

والنوع الأخير من الودائع هو مبالغ التوفير ، وهذا النوع يحصل على الفوائد كما هو الأمر بالنسبة للودائع لأجل . إلا أن حساب التوفير يعتبر ديدة أكثر استقراراً بالنسبة لحرية المصرف التجاري باستثمارها في الأجل الذي يراه مناسباً لمصلحته ذلك أن مبالغ التوفير يتم وضعها عادة لأمد طويل .

ويقوم المصرف المركزي بتحديد نسب الفوائد التي تدفعها المصارف التجارية على الودائع لأجل وكذلك على مبالغ التوفير وأحياناً تترك بعض الحرية للمصارف التجارية من حيث تحديد نسب الفائدة فيتم تحديد حد أدنى وحد أعلى يتم بينهما تحديد سعر الفائدة الذي يدفعه المصرف مقابل الودائع .

رابعاً : القروض : هذا النوع من الموارد الذي تحصل عليه المصارف التجارية يمثل الملجأ الأخير لهذه المصارف للحصول على الأموال . فهي تلجأ عادة لمثل هذا المصدر عندما تواجه مصاعب في السيولة المطلوبة . وتحصل المصارف على القروض من المصارف الأخرى ، وعلى رأسها المصرف المركزي كمقرض أخير للمصارف التجارية ويفرض المصرف المركزي رقابة على منحه القروض للمصارف التجارية لتلا يسرف المصرف التجاري في استخدام قروض المصرف المركزي في نشاطه . كما تستطيع المصارف التجارية أن تحصل على قروض من المصارف التجارية الأخرى . كما تستطيع أن تحصل على القروض من المصارف الأجنبية . وفي هذه الحالة الأخيرة إذا كان المصرف التجاري فرعاً لمصرف أجنبي أو يرتبط بالمصرف الأجنبي بعلاقة ما ، فإنه يستطيع أن يحصل على القروض من مركزه الرئيسي أو من المصرف الأجنبي الذي يرتبط به .

ولا تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من المصارف الأخرى إلا عند الحاجة القصوى نظراً لأن مثل هذا السبيل يكلفها دفع فوائد على القروض التي تحصل عليها .

هذا هو مجمل خصوم مصرف تجاري ، أي حقوق الغير قبل هذا المصرف وفي نفس الوقت مجمل أنواع الموارد التي يحصل عليها هذا المصرف لتسيير نشاطه الذي يتمثل بصورة رئيسية في استخدام هذه الموارد أي استثمارها وهو موضوع المبحث الثاني .

المبحث الثاني

أوجه استخدام المصرف التجاري لموارده

موارد المصرف التجاري ، سواء الذاتية منها أو الودائع التي يتلقاها من الأفراد والمؤسسات تمثل الأساس الذي ينطلق منه هذا المصرف لتحقيق مكاسبه ، أي أرباحه ، وإن كانت الودائع تشكل العمود الفقري النقدي لاستثمارات المصارف التجارية .

ومع أن سبيل حصول المصارف التجارية على أرباحها يعتمد على الائتمان الذي تقدمه إلى عملائها - وهو يمثل العمل الرئيسي من بين خدماتها التي تقدمها - إلا أن هذه المصارف لا تتمتع بالحرية الكاملة للتصرف في مواردها من الناحية القانونية ، حيث تخضع للتعليمات أو التوجيهات المباشرة الصادرة من المصرف المركزي . ومن هذه القيود وضع حد أعلى للقروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية ، أو منع هذه المصارف من توظيف أموالها في استثمارات معينة ، أو تحديد نوع الضمان الذي يجب أن يقدم للحصول على القروض من هذه المصارف .

كما يحدد المستوى الاقتصادي من حيث النمو أو مستويات النشاط الاقتصادي من حيث الانتعاش أو الركود ، طبيعة وحجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية .

ويمثل الجانب الأيمن من ميزانية مصرف تجاري أصول هذا المصرف أي الأوجه التي يستثمر فيها موارده و الميزانية الواردة آنفاً تعرض ملخصاً لأهم أوجه هذه الاستثمارات ، وفيما يلي شرح لل فقرات الواردة في جانب الأصول .

أولاً : الأرصدة النقدية — وهذه الأرصدة إما أن تكون مودعة في خزائن المصرف ذاته أو لدى المصرف المركزي وهي تكون على شكل نقد قانوني — بنكنوت أو

نقود مساعدة - وتحدد كمية هذه النقود على أساس نسبة معينة من إجمالي ودائع المصرف التجاري (جارية وأحياناً لأجل) . كأن تكون 10٪ أو 20٪ من إجمالي الودائع ويتم تحديد هذه النسبة أما من قبل المشرع مباشرة أو يترك أمر تحديدها للمصرف المركزي أو يحددها العرف .

وهذه الاحتياطات تمثل رصيد المصرف التجاري من النقود السائلة، وعلى هذا الأساس فإنها أصول لا تدر أي ربح للمصارف التجارية سواء أكانت في خزائن هذه المصارف أم لدى خزينة المصرف المركزي فهي مجمدة ، ولهذا السبب فإن المصارف التجارية تحاول أن تخفض من مستوى هذه النسبة في فترات الانتعاش الاقتصادي حيث تتميز هذه الفترات بارتفاع الطلب على النقود . وبقاء قدر من أرصدة المصرف النقدية مجمدة يعني فوات فرص متاحة لتحقيق الربح. وواضح من هذا أن إيداع هذه النقود القانونية في خزائن المصرف المركزي لا يحقق أي مكسب للمصارف التجارية ، حيث أن المصرف المركزي لا يدفع أي فوائد على هذه الودائع . ومع هذا فإن المصارف التجارية تلتزم بالاحتفاظ بالنسب المقررة للأرصدة النقدية لضمان وقوف المصرف المركزي إلى جانبها في حالة حاجتها إلى السيولة وهي تحرص على الالتزام بها لكي لا تعرض موقعها إلى الخطر . (١)

ثانياً : الأوراق المخصومة - هذا النوع من الأصول التي يستثمر فيها المصرف التجاري أمواله يمثل المرتبة الثانية من حيث تمتعه بالسيولة حيث يأتي بعد الأرصدة النقدية . والأوراق المخصومة هي سندات قصيرة الأجل أمدتها 90 يوماً أو 120 يوماً . واستثمار المصارف التجارية في مثل هذه الأوراق يتم عن طريق خصمها من قبل هذه المصارف . والخصم عبارة عن قيام المصرف بدفع مبلغ هذه الورقة قبل حلول أجل الوفاء بها مقابل الفائدة التي يستحقها مبلغها خلال فترة تقع بين تاريخ عملية الخصم وتاريخ

(١) وموقف المصرف المركزي إلى جانب المصرف التجاري في الظروف الصعبة يعد مكسباً للمصرف التجاري لا يستهان به .

الوفاء بها مع إضافة مبلغ آخر يمثل عمولة المصرف و مصاريف التحصيل . وهذه الأوراق
أما أن تكون حكومية أو خاصة . ومن أبرز الأوراق الحكومية أذونات الخزنة ، أما
الخاصة فهي الأوراق التجارية .

وأذونات الخزنة عبارة عن سندات تصدرها خزنة (أوخزينة) الدولة لتمويل
عجز طارئ ورينما يتم تحصيل إيرادات الميزانية العامة . وهي تصدر لمدة تصل إلى ثلاثة
أشهر ، وفي بعض الدول تصل في بعض الأحيان إلى سنة ، وتسهم المصارف التجارية
بالاكتتاب في هذه السندات ، لأنها تدر عائداً مضموناً وإن كان منخفضاً . وهذه
السندات الحكومية تتمتع بسيولة عالية ذلك أن المصرف المركزي يقف على الدوام لإعادة
خصمها وهذا ما يوفر لمثل هذه السندات سيولة مرتفعة .
كما أنها تمتاز بقصر أجلها وتدني عنصر المخاطرة فيها بسبب ضمان
الحكومة لها .

أما الأوراق التجارية ، فهي الأوراق التي تداولها الأسواق التجارية وأرباب
الأعمال . وهذه الأوراق على أنواع وهي " الكمبيالة " والسند الإذني والصك .
وصورة " الكمبيالة " تتم على شكل أمر مكتوب من شخص يسمى الساحب
موجه إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه يأمره بدفع مبلغ معين من المال لمصلحة
شخص ثالث يسمى بالمستفيد . وأجل هذه " الكمبيالة " يكون في حدود ثلاثة أشهر
وهي أداة ائتمان وصرف ووفاء ، ويتم التعامل بها في سوق التجارة والأعمال بصورة
عامة ، ويمكن تداولها بالتظهير وقد أحاطها المشرع بضمانات عديدة حماية لأصحاب
الحقوق فيها .

أما السند الإذني ، فهو سند يتعهد بموجبه محرره " منشئه " بدفع مبلغ معين في
تاريخ معين لمصلحة شخص معين ، ويسمى هذا الأخير بالمستفيد . وقد يحزر هذا السند
لحامله . وهو يعنى تعهداً بالدفع وليس أمراً .

وأخيراً الصك ، ويسمى بالحوالة المصرفية ، وهو أمر صادر عن شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه ، وهذا الأخير عادة ما يكون مصرفاً ، وهو يتضمن دفع مبلغ معين لمصلحة شخص ثالث لدى الإطلاع .

وهذه الأوراق التجارية ، وهي جميعاً قصيرة الأجل تعتبر مجالاً لاستثمارات المصارف التجارية . ذلك أن التجار ورجال الأعمال يلجأون إلى هذه الوسائل للحصول على حاجتهم من الأموال ، فهي تمثل التزاماً من جانبهم مقابل الحصول على مبالغها .

واستثمارات المصارف التجارية ، تتمثل بتقديم هذه الأوراق إليها فتتولى خصمها . وهي أوراق مالية (١) عالية السيولة نظراً لقصر أجلها أي أجل سدادها كما أن المصرف المركزي يكون مستعداً لإعادة خصمها إذا كانت منظمة وفقاً للشروط القانونية ، إلا أن المصرف المركزي هنا يحصل على سعر أعلى عند إعادة خصم هذه الأوراق مما يتقاضاه عند إعادة خصم أذون الخزانة .

ورواج التعامل بالأوراق التجارية يرتبط بمستوى نمو الاقتصاد القومي ورواج النشاط الاقتصادي . والتعامل بها في البلدان النامية يكون محدوداً نظراً لعدم نمو اقتصادها . وعن طريق هذا الاستثمار تحصل المصارف التجارية على جزء من أرباحها ، كما تعتبر هذه الوسيلة (الاستثمار) وسيلة مهمة ، لأنها تيسر إمداد قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بالائتمان اللازم لاستمرار النشاط الاقتصادي ، وبخاصة ما يتعلق بالأوراق التجارية . ويطلق على الأوراق المخصصة اسم الاحتياطات الثانوية (2) .

ثالثاً : محفظة الأوراق المالية - مجموعة الأوراق المالية التي يستثمر فيها المصرف التجاري أمواله يطلق عليها " محفظة الأوراق المالية " . وهذه الأوراق إما أن تكون حكومية أو خاصة .

(1) ولهذا السبب تدخل هذه الأوراق في عداد سوق النقد وليس سوق المال .

(2) ونظراً لامتص هذه الأوراق بالسيولة ولتشجيع المصارف التجارية بالائتمان فيها ، وخاصة أذونات الخزانة ، يقلبها ، أحياناً ، المصرف المركزي ضمن الاحتياطي النقدي الذي يجب أن يحتفظ به المصرف التجاري .

وهذه الأوراق المالية تكون طويلة الأجل ومنها سندات القروض العامة وسندات الشركات وأسهمها . وتحصل المصارف على عائد مجز من هذه الاستثمارات وذلك على شكل فوائد بالنسبة للسندات وعلى شكل أرباح بالنسبة للأسهم . ومع هذا فإن الاستثمار في مثل هذه الأوراق يكون محفوفاً بالمخاطر نظراً لأنها طويلة الأجل وهذا يعني أنها لا تتمتع بسهولة مرتفعة كما أن قيمتها في سوق الأوراق المالية تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة على المدى الطويل . وهذه الاستثمارات من هذه الطبيعة الأخيرة .

وعلى الرغم من حاجة البلدان النامية إلى تعبئة مواردها المالية للاستثمار في عمليات التنمية ، إلا أن توجيه مقادير كبيرة من موارد المصارف التجارية نحو هذه الناحية يعتبر مخاطرة وذلك نظراً لانعدام الأسواق المالية في هذه البلدان وحتى لو توفرت فإنها ضيقة ولا تتسم بالنشاط . ومن هنا فإن بعض التشريعات تضع قيوداً على استثمارات المصارف التجارية في هذه الأوراق ، كوضع حدٍ على ما يستطيع المصرف التجاري أن يمتلكه من أسهم الشركات .

وأخيراً فإن بعض الدول تفرض على المصارف التجارية المساهمة في السندات الحكومية بنسبة معينة من مواردها .

رابعاً : القروض . منح المصارف التجارية قروضاً لعملائها ، ولغيرهم ، لقاء فوائد تفوق في مستواها مستوى الفوائد التي تحصل عليها المصارف التجارية من استثماراتها الأخرى . وهذه القروض تتم على شكل قروض بسيطة حيث يحصل طالب القرض على مبلغ قرضه من المصرف بعد اقتطاع الفائدة . أو يكون القرض على شكل فتح اعتماد لدى المصرف نفسه يستخدمه العميل بترجيل مبالغه باستخدام الصكوك . وأسعار الفائدة المرتفعة التي يحصل عليها المصرف التجاري لقاء هذه القروض تكون لمقابلة عدم تمتع هذه القروض بالسهولة من ناحية ولاحتمالات عدم تسديد القرض من ناحية أخرى . كما تنقسم القروض إلى قروض مضمونة وقروض غير مضمونة . والقروض

والسُّلف المضمونة هي التي يتقدم المقرض فيها بضمان شخصي أو عيني يستطيع المصرف عن طريق هذه الضمانات تحصيل حقوقه . أما القروض أو الاعتمادات المفتوحة التي تقدم بدون ضمانات عينية أو شخصية ، فالمصرف يقدمها بعد دراسة وضع المقرض في السوق وكتيجة لتأكده من ملائمة المقرض ودقة وفائه بالتزاماته . وفي الحقيقة فإن مثل هذه القروض تنطوي على مخاطرة عالية .

وتدخل تعليمات المصرف المركزي في تنظيم مثل هذه القروض وذلك لحماية مصالح اللودعين وخشية أن تستغل إدارة المصارف التجارية هذه الوسيلة فتمنح قروضاً دون التأكد من إمكانية تحصيلها .

والمصارف التجارية توازن بين عوامل السيولة وعوامل تحقيق الأرباح ، فهذه المصارف تحصل على أرباحها عندما تقوم بتوزيع مواردها على الأصول المختلفة . فقد رأينا كيف أن كل أصل يختلف عن الآخر من حيث تجمع مستويات السيولة .

وسنختتم هذا الفصل بكلمة موجزة عن كل من السيولة والملاءة المالية . وهي الحالات التي تتوقف عندها المصارف التجارية عند استثمار أموالها ضماناً لتوفر السيولة لديها وانخفاض درجة المخاطرة .

السيولة : يقصد بالسيولة سهولة تحويل أصول المصرف التجاري من غير النقود الحاضرة إلى نقود ودون تحمل خسارة .

وعلى هذا فإن المصارف التجارية تحرص على توظيف قدر من إيراداتها في أصول عالية السيولة كأذونات الخزانة والأوراق التجارية .

وقد ذهب الفكر التقليدي إلى أن المحافظة على السيولة المطلوبة للمصارف التجارية يتطلب وجوب قصر عمليات الائتمان الذي تمارسه هذه المصارف على القروض قصيرة الأجل والتي توجه لقطاع التجارة والصناعة وقطاع الأعمال لتمكينها من الحصول على الأموال . والأساس النظري لهذا الفكر مستمد من نظرية القروض التجارية ، حيث

تدعي هذه النظرية بوجود أصول تتمتع بسيولة ذاتية مثل القروض التي تتم مقابل عمليات تجارية حقيقية . وعند تصفية هذه العمليات التجارية تتوفر الأموال التي تغطي القروض المقدمة من المصارف التجارية . وعلى هذا الأساس فإن أفضل الأصول التي تستثمر فيها المصارف التجارية هي الأوراق التجارية و الحسابات بضمان السلع المادية . وهذه هي الأصول التي تتمتع بالسيولة المطلوبة . وهي قروض تتمتع بصفة التصفية الذاتية .

لقد طبعت هذه النظرية سياسة المصارف التجارية في كل من إنجلترا وأمريكا .

وتتقد هذه النظرية لأنها تنظر إلى القروض التي يقدمها مصرف بمفرده دون النظر إلى الجهاز المصرفي ككل ، كما تهمل دور السوق المالي ونمائه . فقيام سوق مالية متطورة تستطيع من خلالها المصارف التجارية أن تبيع عند الحاجة أوراقها المالية طويلة الأجل دون صعوبة أو خسارة . كما تتجاهل هذه النظرية دور المصرف المركزي واستعداده لتوفير السيولة عندما يجد أن الاقتصاد القومي بحاجة إليها وأن المصارف التجارية تلتزم بالتعليمات التي يصدرها أو يفرضها العرف .

فاستعداد المصرف المركزي لنجدة المصارف التجارية ونمو السوق المالية و إتساع نشاطها، كل هذه عوامل تجعل سيولة الأوراق التجارية والأوراق المالية متقاربة. والسيولة المطلوبة من المصارف التجارية تتوفر في الاحتياطي النقدي وكذلك في الأوراق التجارية وأذونات الخزنة وبعض الأوراق المضمونة . نسبتها تتحدد إلى مجموع ودائع المصرف التجاري .

ففي بعض الدول يشترط المشرع أو العرف أن تكون في حدود 30% وفي عام 1971 كانت هذه النسبة تبلغ 28% في إنجلترا . ومعامل السيولة في المغرب يبلغ 50% وقد تم تحديد عام 1969 . ويتم تحديده كنسبة مئوية بين مجموع الموجودات النقدية والأوراق التجارية وأذونات الخزنة منسوبة إلى مجموع الودائع لدى الطلب والودائع لأجل قصير .

وفي ليبيا حدد مصرف ليبيا المركزي احتياطي السيولة المطلوب الاحتفاظ به من قبل المصارف التجارية ، ولدى المصرف المركزي نفسه، في حدود 15٪ من إجمالي الودائع، بأنواعها ، والاقتراض من المصارف .

خامساً : الملاءة المالية . يقصد بالملاءة المالية العلاقة بين رأس المال ومجموع أصول المصرف التجاري ، كما يسمى البعض هذه العلاقة بكفاية رأس المال . ويقصد بالأصول جميع استثمارات المصرف التجاري .

وقد حددت (لجنة الرقابة المصرفية الدولية) نسبة الملاءة المالية للمصارف التجارية بحيث لا تقل عن (8٪) وذلك وفقاً لاتفاقية (بازل) لعام (1988) . وقد أصبحت هذه النسبة معياراً عالمياً متبعاً .

ووفقاً لهذا المعيار يجب على المصارف التجارية رفع حجم رؤوس أموالها لكي تصل إلى هذه النسبة . ومن هنا حددت اللجنة المذكورة مفهوم رأس المال للمصرف التجاري ، كما حددت عناصر رأس المال التي يمكن أن تدخل في حساب الملاءة المالية . ووفقاً لما حددته هذه اللجنة فلا يمكن للمصارف التجارية أن تدخل الاحتياطيات غير المعلنة وكذلك احتياطي إعادة تقييم الأصول ضمن رأس المال لغرض تحديد نسبة الملاءة المالية .

ويعود سبب رفع نسبة الملاءة المالية إلى أزمة المديونية التي وقعت فيها دول العالم الثالث وزيادة حجم ونسب الديون المشكوك في تحصيلها والتي سبق وأن أقرضتها المصارف العالمية الكبرى وخاصة الأمريكية منها .

ولقد تم تقسيم دول العالم من حيث مستوى الملاءة المالية لمصارفها التجارية إلى مجموعتين ، مجموعة الدول عالية المخاطر (نسبة الملاءة دون النسبة المذكورة) ومجموعة دول العالم الثالث تقع ضمن هذه المجموعة باستثناء عدد محدود جداً .

الفصل الثالث

المصرف المركزي

تمهيد :

عند استعراضنا للتطور التاريخي لنشأة المصارف التجارية وجدنا أن عملية إصدار النقود قد نشأت وتطورت بواسطة هذه المصارف . وعندما وجدت الدولة أن الحاجة تدعوها لتتولى عملية إصدار النقود بنفسها أو بإشرافها لجأت إلى منح امتياز إصدار هذه النقود لأحد المصارف التجارية . وكانت هذه الوظيفة مع وظيفة إقراض الحكومة من أول الوظائف التي تمحّدت للمصارف المركزية .

وأول مصرف مركزي ظهر في التاريخ الحديث هو بنك السويد (1650) ومع هذا فإن كتب الاقتصاد تذكر أنّ أول مصرف مركزي ظهر إلى الوجود هو بنك إنجلترا (1694) . وقد كانت أول وظائف هذا المصرف إقراض الحكومة . ومع مرور السنوات تطورت وظائفه حتى أصبح يمارس جميع ما هو معروف اليوم من وظائف هذه المصارف سواء في البلدان الرأسمالية أو في البلدان النامية التي نقلت نظم المصارف المركزية عن الغرب . وقد كان مصرف إنجلترا مصرفاً خاصاً يقوم بوظائف المصرف المركزي إلى أن تم

تأميمه في عام 1947 في أعقاب وصول حزب العمال إلى السلطة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1) .

هذا ومن النادر أن نجد بلداً يتمتع باستقلاله الكامل يخلو من مصرف مركزي وذلك نظراً لخطورة الوظائف التي يقوم بها هذا المصرف على ما سيأتي (2) . وعموماً فإن المصرف المركزي - في أي بلد أنشئ فيه - إنما يتم إنشائه لمساعد الحكومة على إدارة أموالها وتنفيذ معاملاتها وكذلك لتنفيذ سياستها في التوجيه و السيطرة على نشاط المصارف التجارية ، بل وفي إنحاز وظيفة أكثر أهمية من هذه الوظائف وهي الوظيفة المتعلقة بتنظيم عرض النقد الوطني وتوجيه الائتمان على نطاق الاقتصاد القومي .

وتشترك المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية المتقدمة بأداء نفس الوظائف الرئيسية . و في البلدان النامية ذات الاقتصاد المختلط تحتوي نظم هذه المصارف نفس الوظائف وهي تؤدي بعض هذه الوظائف كما تؤديها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية المتقدمة كعملية إصدار النقد أو إدارة أموال الحكومة والسيطرة على بعض جوانب نشاط المصارف التجارية . ويرجع السبب في عدم قيام هذه المصارف في البلدان النامية بنفس الوظائف في البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى أسباب تنظيمية واقتصادية و سياسية .

فالبلدان النامية لم تعرف النشاط المصرفي الوطني إلا منذ عهد قريب ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بل أنها جميعها تعرف المصارف المركزية كمصارف وطنية إلا بعد حصولها على الاستقلال السياسي بفترة طويلة ، حيث كانت هذه الوظيفة موكولة لمصارف خاصة أجنبية . وهذه الحالة تعني أن الجهاز المصرفي في هذه البلدان يعاني من القصور في تنظيمه . وأما الأسباب الاقتصادية فتعود إلى تخلف الجهاز الإنتاجي في هذه

(1) R. Lipsey, an introduction .. OP. Cit. P. 556.

(2) في غرب إفريقيا يقوم مصرف مركزي واحد بإصدار الفرنك الإفريقي لأربع عشر دولة إفريقية في المنطقة .

البلدان بل وحتى تبعية هذا الاقتصاد لاقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة . كما تعاني بلدان العالم النامي من تخلف الأسواق المالية والنقدية فيها . والأسباب السياسية إنما ترتبط بحالة عدم الاستقرار الذي تعرفه معظم البلدان النامية وأثر مثل هذه الحالة على النشاط الاقتصادي والمالي فيها ، وكثيراً ما تؤثر مثل هذه الأوضاع السياسية على مقدرة المصرف المركزي لأداء، ووظائفه كما تحددها له النظم الموضوعه . وفي البلدان الاشتراكية ، تتولى المصارف المركزية بعض الوظائف الرئيسية التي تتولاها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما تقوم بوظائف لا تسمح طبيعة النظام الرأسمالي للمصارف المركزية في البلدان الرأسمالية القيام بها . كالاشتراك في التخطيط أو مراقبة المشروعات الإنتاجية . وفي هذا الفصل سوف نتناول المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية المتقدمة على أن نتناول النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية في فصل لاحق . أما بالنسبة للمصارف المركزية في البلدان النامية فسوف يكون نموذجها المصرف المركزي في ليبيا والمغرب على التوالي وذلك عند استعراضنا للنظام المصرفي في البلدين .

المبحث الأول

الوظائف الرئيسية للمصارف المركزية

وظائف المصرف المركزي المعروفة في الوقت الحاضر لم تكن معروفة منذ نشأة هذه المصارف ، فقد أنيطت بها الوظائف المختلفة مع تطور الحياة الاقتصادية وتطور دور الدولة في هذه الحياة وتدخلها فيها ، وأيضاً تبعاً لتطور وظيفة الجهاز المصرفي ذاته . والوظائف الرئيسية للمصارف المركزية هي :

أولاً : تولي إصدار النقد : هذه الوظيفة التي تزاو لها المصارف المركزية في جميع بلدان العالم بدون استثناء تعتبر أول وظيفة أنيطت بهذه المصارف ، حيث أعطتها الدول لمصرف واحد بعد أن كانت تمارسها جميع المصارف التجارية كما سبق وقرأنا . ولا تتولى المصارف المركزية عملية إصدار النقد من أوراق البنكوت فحسب بل وقد تعهد

بعض الدول للمصرف المركزي تولي عملية إصدار العملات المساعدة أيضاً . وعلى العموم تعتبر وظيفة إصدار النقد وظيفة محصورة في المصرف المركزي فقط .

والمصرف المركزي لا يقوم بإصدار النقد بدون أية قيود ، فالمرشع يضع قيوداً لا بد وأن يلتزم بها المصرف المركزي عند توليه هذه الوظيفة التي تعتبر في غاية الخطور بالنسبة للاقتصاد القومي وأول هذه القيود هو وجوب امتلاك المصرف المركزي كمية من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل تمثل نسبة معينة من الكمية النقدية التي يتولى المصرف المركزي إصدارها . ولم تعد دول العالم تلتزم بوجوب وجود مقابل كامل من الذهب والعملات الأجنبية لما يتم إصداره من العملات الورقية . إلا أن الدول لا زالت تضع مثل هذا القيد على الإصدار وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة . وإذا حدد المرشع نسبة ما يجب أن يحتفظ به المصرف المركزي من الذهب والعملات الأجنبية كمقابل للإصدار النقدي فيجب أن يلتزم المصرف المركزي بهذه النسبة .

لقد كان اشتراط الغطاء الذهبي كمقابل لإصدار العملة المحلية في الماضي يمثل احتياطاً لمواجهة طلبات تحويل العملة المحلية في الداخل إلى ذهب ، وكذلك لعدم مركز العملة الوطنية في الخارج . ومن المعروف الآن أن الدول جميعاً قد تخلت عن أي التزام لتحويل العملة الوطنية في الداخل إلى ذهب .

كما أن الذهب لم يعد وحده الذي يقرر قيمة العملة في الخارج ، إنما تستمد هذه العملة قوتها في الأسواق العالمية من قوة الاقتصاد القومي وكذلك في ضوء حالة ميزان المدفوعات ومدى تحقيق فائض أو عجز في هذا الميزان . أما اشتراط هذا الغطاء في الوقت الحاضر فلإنما يهدف بصورة أساسية إلى وضع أسس يلتزم به المصرف المركزي عندما يقوم بإصدار النقد ، فلا يتجاوز المصرف الحدود المرسومة له . ومن ناحية أخرى فإن اشتراط توفر نسبة معينة من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل قيام المصرف المركزي بإصدار النقود ، إنما يستهدف حماية المصرف المركزي نفسه من ضغط الخزينة العامة أو الحكومة عندما تجدد نفسها في حاجة إلى الأموال من المصرف المركزي فيتمسك

بعدم تجاوز الحدود المرسومة . هذا وقد مر اشتراط توفر غطاء معين مقابل الإصدار النقدي من قِبَل المصرف المركزي بعدة مراحل حتى استقر على الشكل المعروف حالياً .

فقد عرفت نظم الإصدار في البداية نظاماً كان يضع حداً أعلى لما يمكن أن يصدر عن المصرف المركزي من نقود ويكون غطاء هذا الحد سندات حكومية ، وأي مبلغ يزيد عن هذا الحد فلا بد من تغطيته بالذهب بصورة كاملة . وقد أخذت بهذا النظام إنجلترا وفقاً لقانون عام 1844 . ويتسم نظام الإصدار هذا بعدم تجاوبه مع التطورات الاقتصادية، وكذلك في الحالات التي يزداد فيها الطلب على النقود فلا يستطيع المصرف المركزي فعل شيء لإزاء هذه الحالات . ومع هذا بقيت إنجلترا ملتزمة به حتى عام 1928 حيث أدخلت عليه بعض التعديل ثم تخلت عنه عام 1939 .

ونظام الإصدار الثاني وضع للمصارف المركزية لتلتزم به عندما تقوم بإصدار النقود ، فقد وضعت فرنسا نظاماً طبقته من عام 1870 - 1928 ويقوم هذا النظام بأن يحدد المشرع الحد الأقصى للنقود التي يستطيع المصرف المركزي إصدارها، دون أن يلتزم المصرف بالاحتفاظ برصيد ذهبي كغطاء للإصدار . وهذا النظام لم يكن يستجيب للتغيرات الاقتصادية التي تشهدها البلاد . كما كان عرضة لتجاوزات السلطة التشريعية حيث تمتلك من السلطات التي تستطيع بواسطتها زيادة كمية النقد. وقد هجرت فرنسا هذا النظام إلى النظام التالي .

وأخيراً فقد إتبعَت ألمانيا منذ عام 1875 نظاماً يقوم على وجوب امتلاك نسبة معينة من الذهب وتم تغطية باقي النقد بالأوراق المالية الحكومية والأوراق التجارية . وقد أخذت كثير من الدول بهذا النظام فيما بعد. ومن الدول العربية التي إتبعته مصر حيث أخذت به في عام 1898. وقد انتشر هذا النظام بين دول العالم وخاصة الدول الحديثة .

وفي المغرب يتولى المصرف المركزي (بنك المغرب) إصدار العملة في حدود نسبة معينة من الذهب والعملات الأجنبية التي يجب أن يمتلكها المصرف، ومقدار هذه النسبة 9/1.

ويتم تغطية النسبة الباقية من النقد الذي يصدره المصرف المركزي بالأوراق الحكومية ، سندات طويلة الأجل وأذن خزنة .

والمصارف المركزية تحصل على الأرباح مقابل قيامها بإصدار النقد وتحصل الحكومة على الجزء الأكبر من هذه الأرباح بعد أن تترك جزءاً منها للمصرف المركزي ليضاف إلى احتياطياته .

ثانياً - المصرف المركزي هو مصرف الحكومة : (١)

من الطبيعي أن يقوم المصرف المركزي بهذا الدور للحكومة ما دام هذا المصرف هو وسيلتها الحكومية في تنفيذ سياستها الائتمانية وسياستها في عرض النقد .

فهذا المصرف يقوم بتقديم المشورة للحكومة في مجال سياستها المالية كما يقوم بتعبئة وإدارة موارد الدولة من النقد الأجنبي ويتولى المصرف المركزي توفير النقد الأجنبي لتغطية الاستيراد من الخارج حيث يكون هو المسؤول عن تنظيم دخول العملات الأجنبية إلى البلاد وخروجها منها .

كما تقوم الدول بإيداع حساباتها لدى المصرف المركزي ويقوم بتنظيم مدفوعاتها . كما يقوم بتنظيم القروض العامة وعلمتها .

ومن أهم الوظائف التي يؤديها المصرف المركزي للحكومة تلك التي تتعلق بالسلف والقروض التي يقدمها إليها . فهو يقدم سلفاً وقروضاً قصيرة الأجل ، كأذن الخزنة التي لا تجاوز أجلها ثلاثة أشهر . كما يقدم قروضاً لتمويل العجز المؤقت في الميزانية العامة . وفي الحالات الاستثنائية التي تمر بها الدولة كالحروب فإن المصرف المركزي يقدم للحكومة قروضاً ذات طبيعة استثنائية . إلا أن المشرع قد إحتاط لما قد يقع من إسراف من قبل الحكومة في طلب القروض من المصرف المركزي ، فربط القروض التي تحصل عليها الحكومة بأجال محددة وبنسب معينة من إيراداتها الاعتيادية ، كما اشترط حصول الحكومة على قروض استثنائية الحصول على موافقة السلطة التشريعية .

(١) R. Lipsey, an itrodution ... OP. Cit. PP. 557 - 8.

ويقوم المصرف المركزي لتحقيق أهداف الدولة بتعبئة جهده وخصرته في شتى مجالات النشاط الاقتصادي .

ويعتبر المصرف المركزي هو ممثل الدولة مع المصارف المركزية في الدول الأجنبية وكذلك مع المنظمات الدولية المهتمة بشؤون المال كصندوق النقد الدولي .

ثالثاً - المصرف المركزي هو مصرف المصارف :

المصرف المركزي كمؤسسة يقوم على رأس الجهاز المصرفي في أية دولة من دول العالم وهو رأس النظام المصرف والائتماني بصور عامة . فعندما أقدمت دول العالم وبالتابع على منح امتياز إصدار العملة لأحد المصارف القائمة ، أخذ دور المصرف المركزي يتبلور بين المصارف القائمة حتى أصبح بمثابة مصرف لبقية المصارف .

وأول خدمة قام بها هذا المصرف المركزي للمصارف الأخرى تمثلت بقيام المصارف التجارية بإيداع ما يفيض عن حاجتها من النقد لدى المصرف المركزي . وقد وضع المصرف المركزي مجموع هذه الأموال في خدمة المصارف التجارية بحيث تقدم الأموال للمصرف الذي يكون في حاجة إليها وهذه العملية تخدم الائتمان بصورة عامة . كما كان المصرف المركزي يستخدم أموال المصارف في تسوية حساباتها .

وقد كانت المصارف التجارية تضع أموالها في خزائن المصرف المركزي بصورة اختيارية. ثم وجد المشرع أن يجعل هذا الإيداع إجبارياً، فقامت الدول المختلفة بإصدار تشريعات تحدد مقدار المبالغ النقدية التي يجب وضعها من قبل المصارف التجارية لدى المصرف المركزي وهذا المقدار يتم تحديده كنسبة من مجموع الودائع لدى المصرف التجاري . وقد أصبحت هذه الوديعة إحدى وسائل المصرف المركزي للرقابة على الائتمان الذي يقدمه الجهاز المصرفي .

ويبلغ الاحتياطي النقدي في إنجلترا نسبة 12.5٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية 15٪ من مجموع ودائع المصرف التجاري .

أما في المغرب فقد تحددت نسبة هذا الاحتياطي في حدود 4٪ من مجموع ودائع المصرف التجاري ، مع منح بنك المغرب سلطة رفع هذه النسبة إلى 7٪ إذا رأى أن الوضع يستدعي هذا . كما يؤدي المصرف المركزي خدمة مهمة أخرى للمصارف التجارية وهي إجراء المقاصة بالنسبة لالتزامات المصارف بعضها إزاء البعض الآخر .

ففي نهاية كل يوم عمل ترسل المصارف التجارية ما يتجمع لديها من صكوك مسحوبة على بعضها البعض فيتولى المصرف المركزي تسويتها ويقوم بتسجيل ما في هذه العمليات في دفاتره لمصلحة المصرف الدائن . ويتم هذه العملية دون الحاجة لنقل النقود من مصرف لآخر . ويتم عمليات المقاصة في المصرف المركزي .

ويقدم المصرف المركزي خدمة مهمة لا للمصارف التجارية فحسب وإنما للاقتصاد القومي من خلال هذه المصارف . فالمصرف المركزي يعتبر المقرض الأخير والملاذ النهائي للمصارف التجارية وعند حاجتها للنقود . وهذه الوظيفة للمصرف المركزي ترتبط بمسؤوليته في دعم سوق النقد والائتمان . فإذا استشعر هذا المصرف حاجة السوق إلى النقد ، أي حالات الضيق المالي فإن المصرف يكون مستعداً ليضع في متناول المصارف التجارية وغيرها من مؤسسات الائتمان ، الأموال المطلوبة . ويتم تقديم الأموال اما بصورة مباشرة أو على شكل إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية وقد يمارس المصرف المركزي من تلقاء نفسه عمليات السوق المفتوحة لحماية للسوق المالية من أية تقلبات تسبب الإضرار بالسوق المالية والنشاط الاقتصادي .

والمصرف المركزي يستخدم ما يمتلك من سلطات لضمان استخدام المصارف التجارية لمواردها بما يحقق المصلحة العامة .

وقد أصبحت هذه الوظيفة من ألق وظائف المصارف المركزية بعد أن كانت هذه المصارف في نشأتها الأولى تزود في القيام بمثل هذه الوظيفة .

رابعاً - المصرف المركزي رقيباً على الائتمان :

لقد سبق أن عرفنا دور المصارف التجارية في المساهمة في خلق وسائل الدفع وذلك بخلقها للنفود الكتابية ، أو الودائع الجارية . وقد رأينا أن المصارف التجارية لا تملك الحرية بشكل مطلق في دورها هذا ، وإنما تخضع لرقابة المصارف المركزية والواقع الاقتصادي .

وعلى هذا فإن وظيفة المصرف المركزي في الرقابة على الائتمان يعتبر من الوظائف المهمة جداً وذلك في مختلف البلدان الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاد المختلط . وأهمية هذه الرقابة تأتي للصلة الوثيقة بسن حجم الائتمان ، حيث يرتبط بهذا حجم وسائل الدفع ، وأثر هذا على مستويات الأسعار . وقد رأينا أهمية المحافظة على الثبات النسبي للأسعار ودور المصرف المركزي في تحقيق هذا الهدف عن طريق رقابته لحجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية إلا أن المصرف المركزي لا بد وأن يضع في اعتباره تحقيق أهداف أخرى في نطاق الائتمان .

فسياسة المصرف المركزي هنا لابد وأن ترتبط مع الأهداف التي تضعها السلطة التنفيذية في مجالات الاقتصاد المختلفة والمصرف لابد أن يقف وراء نجاح هذه السياسة .

فسياسة الدولة في مجال الائتمان قد ترتبط بهدف تحقيق التشغيل الكامل ، أو استغلال الموارد المعطلة أو العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية . وفي مثل هذه الحالات لا بد للمصرف المركزي أن يضع كل هذه الأهداف نصب عينيه وهو يتابع رقابة الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية .

المبحث الثاني

الوسائل التي يستخدمها المصرف المركزي في رقابته على الائتمان

الرقابة على الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية ، يعتبر من أهم الوظائف التي يمارسها المصرف المركزي ، وهي وظيفة ترتبط بتحقيق الاستقرار في أسواق المال والنقد وهو السبيل لتحقيق الاستقرار النسبي للاقتصاد القومي كما سبق أن عرضنا .
ولتحقيق هذه الأهداف يقف المصرف المركزي على استعداد. ليتدخل في الوقت المناسب بوسائله المتعددة لمعالجة أي خلل والحيولة دون حدوث أزمة داخل الاقتصاد القومي .

وقبل أن نعرض لهذه الوسائل نشير إلى توفر إمكانية كبيرة لنجاح المصرف المركزي بتحقيق أهدافه عن طريق استخدام هذه الوسائل في البلدان الرأسمالية المتقدمة .
أما هذه الوسائل فلا يؤمل لها إلا نجاحاً محدوداً ومحصوراً في نطاق ضيق في البلدان النامية لأسباب سنشير إليها في حينها .

وتصنف وسائل المصرف المركزي للرقابة على الائتمان إلى ثلاثة أنواع هي :

أولاً - الرقابة الكمية .

ثانياً - الرقابة الكيفية .

ثالثاً - الرقابة المباشرة .

وفيما يلي شرح بإيجاز عن كل وسيلة من هذه الوسائل .

أولاً - الرقابة الكمية :

هذا النوع من الرقابة يهدف إلى التأثير في حجم الائتمان (كميته) ولا شأن لهذه الرقابة بنوعية الائتمان . وسبل تنفيذ هذا التأثير سبلا غير مباشرة ، بمعنى أن الوسائل التي تُستخدم إنما تؤثر على حجم الائتمان عن طريق التأثير على محددات حجم الائتمان .
والوسائل التي يلجأ إليها المصرف المركزي للتأثير في حجم الائتمان هي :

أ - تعديل الاحتياطي النقدي .

ب - عمليات السوق المفتوحة .

ج - تعديل سعر إعادة الخصم .

وتعتبر الوسيطان الأولى والثانية من أنجع الوسائل للتأثير على حجم الائتمان وخاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والوسيلة الأولى ذات فاعلية أكبر من غيرها في البلدان النامية حديثة العهد بالنظم المصرفية . وفيما يلي سنعرض لكل وسيلة من الوسائل أعلاه .

أ - تعديل الاحتياطي النقدي :

لقد سبق وعرفنا أن المشرع أو العرف المصرفي يفرض على المصارف التجارية الاحتفاظ باحتياطي نقدي لدى المصرف المركزي . وقد كان هذا الاحتياطي مفروضاً لمصلحة المودعين في أول الأمر ، ثم تطور الحال بحيث أصبح هذا الاحتياطي يستخدم كأحد الوسائل للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية .

فإذا أراد المصرف المركزي أن يحد أو يخفض من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية فإنه يعتمد إلى رفع حجم الاحتياطي النقدي الذي يجب أن تحتفظ به هذه المصارف لدى المصرف المركزي . وهذا الإجراء يؤدي إلى خفض حجم الموجودات النقدية لدى المصرف التجاري وهذا يؤدي بدوره إلى خفض حجم الائتمان الذي يستطيع هذا الأخير تقديمه . ويحصل العكس إذا وجد المصرف المركزي أن الاقتصاد القومي في حاجة إلى التوسع في الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية ، فيعتمد في هذه الحالة إلى خفض حجم الاحتياطي النقدي .

وفي حالات الأزمات لا يُنتظر أن تنجح مثل هذه السياسة ، وخاصة عندما يستدعي الأمر التوسع في الائتمان ، فإن المصارف التجارية تحجم عن هذا التوسع بسبب الأزمة المحيطة .

كما أن تكرار الحالات التي يلجأ فيها المصرف المركزي إلى هذه الوسيلة يؤدي إلى أن المصارف التجارية تضع في اعتبارها مثل هذه الحالات فتحتفظ في التوسع في منح الائتمان . ومثل هذه الحالة تحد من فاعلية هذه الوسيلة . ومع هذا ، فإن هذه الوسيلة تعتبر من أكثر الوسائل التي يتوسل بها المصرف المركزي في البلدان النامية . وهي من الوسائل الفعالة في البلدان الرأسمالية المتقدمة .

ب - عمليات السوق المفتوحة :

يُقصد بالسوق هنا السوق المالية والنقدية . وتمثل هذه العملية في أن المصرف المركزي عندما يجد ضرورة للتغير في حجم الائتمان يلجأ إلى هذه السوق . فالمصرف المركزي في كل بلد يحتفظ بكمية من الأوراق المالية للحكومة لاستخدامها وقت الحاجة في عمليات السوق المفتوحة . ولا يتوقف الأمر عند بيع المصرف لأوراق الحكومة المالية بل وشرائها أيضاً .

فعمليات السوق المفتوحة تقوم ، بقيام المصرف المركزي من تلقاء نفسه وعندما يتطلب الأمر ، ببيع سندات الحكومة التي يمتلكها في سوق الأوراق المالية والنقدية ، ويقوم الذين اشترؤا هذه السندات بدفع قيمتها نقداً أو على شكل صكوك تُقتطع من حساباتهم في المصارف التجارية ، فيقوم المصرف المركزي بخصم هذه المبالغ من حسابات المصارف التجارية المسجلة لديه .

وهذه العملية تؤدي إلى سحب كمية من الأرصدة النقدية المتداولة من التداول مما يُحد من قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان . ويقوم المصرف المركزي بهذه الخطوة في الحالات التي يجد فيها أن وسائل الدفع قد ارتفعت عن الحد الملائم . أما إذا وجد المصرف المركزي أن الاقتصاد في حاجة إلى السيولة فإنه ينزل إلى السوق مشترئاً سندات الحكومة . والزيادة في كمية النقد أو السيولة تتحقق عندما يحصل حملة سندات الحكومة على مبالغ هذه السندات لقاء بيعها للمصرف المركزي . وعندما يقوم من

حصلوا على مبالغ هذه السندات بإيداع ما حصلوا عليه من مبالغ لدى المصارف التجارية، فإن هذه الأخيرة تستطيع عندئذ أن تتوسع بالائتمان كنتيجة لزيادة حجم النقود القانونية المودعة لديها .

ويؤثر تدخل المصرف المركزي كبائع أو مشترٍ للسندات الحكومية في الأسواق المالية ، يؤثر هذا التدخل في أسعار الفائدة فتتخفض عندما يشتري المصرف المركزي السندات من السوق ، ويحدث العكس عندما يبيع السندات في السوق (١) .

وقد تواجه نجاح هذه السياسة مصاعب في أوقات الأزمات وعندما تُحجم المصارف التجارية عن استخدام الأموال التي تتاح لها في توسيع الائتمان . وعلى العموم فإن فرص نجاح مثل هذه السياسة تكون أوسع عندما يدخل المصرف المركزي بائعاً للسندات الحكومية ، أما في حالة الشراء فمن الصعب إرغام حملة السندات على بيع سنداتهم ، سيما في حالة انخفاض سعر الفائدة الجاري . أما بالنسبة لنجاح مثل هذه السياسة في البلدان النامية فإن فعاليتها محدودة جداً ، وذلك بسبب عدم توفر أسواق مالية ونقدية متطورة في مثل هذه البلدان أو أنها لا تتوفر مطلقاً في بعضها، كما أن حجم السندات الحكومية عادة ما يكون محدوداً في البلدان النامية .

حـ - تعديل سعر إعادة الخصم :

سعر إعادة الخصم كما سبق بيانه . هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه المصرف المركزي عندما يقوم بقبول الأوراق المالية قصيرة الأجل والأوراق التجارية التي تقدمها إليه المصارف التجارية. فهذه الأخيرة تقوم بإقراض قطاعات الاقتصاد والحكومة عن طريق خصم الأوراق التجارية، أي قبولها لمثل هذه الأوراق ودفع مبالغها عند تقديمها لقاء تقاضيها سعر فائدة معين ونفقات إدارية ونفقات تحصيل وسعر الخصم هذا الذي تحصل عليه المصارف التجارية هو السعر الذي يدور مقداره حول سعر الفائدة السائد في السوق.

(١) يحدث ذلك بسبب زيادة عرض النقد في الحالة الأولى وخفضه في الحالة الثانية .

كما تقوم المصارف التجارية بشراء أذونات الخزانة . وعندما تحتاج هذه الأخيرة للنقد القانونية ، أي لأرصدة حاضرة ، فإنها تحصل على هذه النقود عن طريق إعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية وأذونات الخزانة لدى المصرف المركزي . وهذا الأخير يحصل مقابل هذه العملية على سعر فائدة هو الذي يُسمي "سعر إعادة الخصم".

وعن طريق تغيير سعر الخصم هذا يستطيع المصرف المركزي التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية إلى قطاع الاقتصاد وقطاع الأعمال بصورة عامة.

وفي حالة ارتفاع سعر الخصم ، فإن هذا سيؤدي إلى أن المصارف التجارية لن تقبل خصم الأوراق التجارية بسعر أقل من سعر إعادة الخصم الذي يفرضه المصرف المركزي بإرادته المنفردة . وهذا يعني أن أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية سوف ترتفع وتؤدي هذه الحالة إلى الإحجام عن طلب الائتمان وبالتالي انخفاض حجمه (١) . أما إذا أراد المصرف المركزي توسيع حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية ، فإنه يُخفّض سعر إعادة الخصم وهذا يؤدي بالمصارف التجارية أن تخفض من أسعار الفائدة التي تتقاضاها من عملائها لقاء خصم أوراقهم التجارية ، كما تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان وذلك عن طريق زيادة حجم موجوداتها النقدية بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأوراق مالية قصيرة الأجل لدى المصرف المركزي ، يشجعها على هذا انخفاض سعر إعادة الخصم .

لقد لاقت هذه السياسة نجاحاً في القرن التاسع عشر ، أما في الوقت الحاضر فلم تعد لها تلك الأهمية . حيث أثبتت التجربة العملية أنه على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة وتوفر الأموال لدى المصارف التجارية فإن رجال الأعمال لا يقبلون على الاقتراض في فترات الأزمات . وفي مثل هذه الأوضاع لا يمكن أن تؤثر بأي شيء سياسة سعر الخصم .

(١) لا يقصد الإحجام المطلق ، وإنما المقصود تقلص الطلب على الائتمان عن المستوى السابق .

ولكي نحقق مثل هذه السياسة آثارها لا بد من وجود سوق مالية متطورة، وكذلك مستوى مرتفع للنشاط الاقتصادي ، وتعامل رجال الأعمال بصورة واسعة بالأوراق التجارية فضلاً عن وجود كمية كبيرة من أدوات الخزنة ، ومثل هذه الشروط والظروف لا تتوفر في البلدان النامية . وهذا يعني أن فاعلية مثل هذه السياسة في البلدان النامية محدودة جداً .

ويذهب الاقتصاديون إلى أن سياسة تغيير سعر إعادة الخصم تحدث آثاراً نفسية أكثر من الآثار الأخرى ، فهي بمثابة تنبيه للمصارف التجارية ولرجال الأعمال . ومع هذا فإن لجوء المصرف المركزي إلى هذه السياسة يعتبر دعماً للوسائل الكمية الأخرى التي يلجأ إليها للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية .

ثانياً - الرقابة الكيفية : يتدخل هنا المصرف المركزي لا للتأثير في حجم الائتمان بل في نوع الائتمان ، أي التأثير في توجيه الائتمان إلى النواحي التي يرغب في التوجه إليها .

وباختصار فإن الرقابة الكيفية أو النوعية إنما تقوم على أساس التفرقة في معاملة القروض المقدمة ولاشأن لهذه الرقابة في حجم الائتمان .

وتستخدم الرقابة الكيفية لتلافي العيوب التي تسببها الرقابة الكمية ، فلو عمد المصرف المركزي إلى تخفيض حجم الائتمان المقدم لمختلف قطاعات الاقتصاد المرغوب في نموها وغير المرغوب . في مثل هذه الحالات يمكن أن يلجأ المصرف المركزي إلى الرقابة الكيفية بحيث يقدم سعراً لإعادة خصم الأوراق المالية أو التجارية المسحوبة لمصلحة الزراعة أو الصناعة ، أو أن المصرف المركزي يقبل أوراقاً مالية أو تجارية معينة كضمان لحصول المصارف التجارية على قروض منه وذلك تشجيعاً لنشاط ما .

كما يمكن أن يشجع المصرف المركزي المصارف التجارية للاستثمار في أوراق معينة ، كسندات الحكومة أو أوراقها قصيرة الأجل ، فيقبل مثل هذه الأوراق بالإضافة للاحتياطي النقدي لتكوين النسبة المطلوبة لسيولة المصرف التجاري .

وبالمقابل فإن المصرف المركزي يستخدم هذه الرقابة كوسيلة لمنع المصارف التجارية للاستثمار في قطاعات غير مرغوب الاستثمار فيها بصورة مباشرة أو عن طريق عدم إعادة خصم أوراق تجارية مسحوبة لمصلحة هذه القطاعات . ويتم اللجوء إلى الرقابة الكيفية في البلدان النامية بسبب ضعف وسائل الرقابة الكمية في هذه البلدان كما سبق وأن رأينا . ومن هنا فإن المصارف المركزية في هذه البلدان تزود بصلاحيات واسعة لتمارس رقابتها على الائتمان المقدم من المصارف التجارية .

ثالثاً - الرقابة المباشرة - تعني هذه الرقابة تدخل المصرف المركزي بنفسه وبوسائله الذاتية للتأثير في حجم الائتمان أو توجيهه نحو الوجهة المرغوب فيها . ويلجأ المصرف المركزي لمثل هذه الحالة عندما يجد أن جميع الوسائل السابقة والتي استخدمها لم تأت بالنتيجة المطلوبة . أو قد يلجأ إلى التدخل المباشر لتعزيز نتائج الرقابة الكمية والكيفية . ويستخدم المصرف المركزي ما يتمتع به من نفوذ معنوي لدى المصارف التجارية للتأثير المباشر على حجم الائتمان . فسبب العلاقة الفعلية والعلاقة التي أقامها المشرع بينه وبين الجهاز المصرفي ككل ، لهذه الأسباب يمتلك المصرف المركزي من الأسباب المعنوية والمادية للتأثير على حجم الائتمان . ومن وسائل التأثير المعنوي التصريحات التي تصدر عن المصرف المركزي بشأن الائتمان حجماً ونوعاً والإنجهاضات المرغوب فيها من قبل المصرف المركزي . كما يلجأ للاجتماع بالمسؤولين عن الجهاز المصرفي ويطرح عليهم الصورة التي يرغب فيها فيما يتعلق بالائتمان .

وأخيراً يلجأ المصرف المركزي إلى استخدام وسائل أكثر فاعلية للتأثير على الائتمان - فيلجأ إلى تحديد نسبة بين موجودات المصرف التجاري الذاتية وبين حملة ما يمنحه من ائتمان . أو يحدد المجالات التي لا يجوز أن يستثمر فيها المصرف التجاري . أو تحديد حد أعلى لما يستطيع كل مصرف تجاري إقراضه خلال فترة زمنية معينة . وقد يلجأ المصرف المركزي إلى دخول سوق الائتمان فيقبل الودائع من الأفراد وكذلك يقدم الائتمان إليهم وإلى المشروعات .

وهذه الحالات لا تلجأ إليها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية المتقدمة احتراماً لمبدأ التخصص ، إلا أنه في البلدان النامية نجد مثل هذه الحالة والسبب يرجع إلى عدم إمكانية السيطرة على الجهاز المصرفي بالوسائل السابقة لأسباب عديدة ، من بينها أن هذا الجهاز حديث العهد كما أنه يرتبط بالخارج في حالات عديدة .

إلا أنه لا حاجة إلى لجوء المصرف المركزي إلى هذه الحالات إذا كانت المصارف التجارية مملوكة ملكية عامة ، ففي مثل هذه الحالة لن يجد المصرف المركزي صعوبة في استخدام وسائله مع مثل هذه المصارف .

وفي ختام الكلام عن المصرف المركزي لا بد من الإشارة ، ولو بكلمة ، عن العلاقة بين الحكومة (السلطة التنفيذية) وهذا المصرف .

فعلى الرغم من أن المصرف المركزي ، في أي بلد ، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وعلى الرغم من أن المشرع قد ضمن حصانة معينة لمحافظة هذا المصرف ومجلس إدارته ، على الرغم من كل هذا يظل هذا المصرف أحد الجهات الرئيسية التي تنفذ سياسة تضع خطوطها حكومة ، مسؤولة عن تنفيذها أما السلطة التشريعية . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود تنسيق وانسجام بين المصرف المركزي والسلطة التنفيذية ، وذلك فيما يتعلق بالسياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا التنسيق والانسجام لا ينفي الدور المستقل للمصرف المركزي وذلك فيما يتعلق بوضع السياسة النقدية واستقرار قيمة العملة بالإضافة للإشراف والرقابة على النظام المصرفي بمجموعه (١) .

وفي البلدان حديثة العهد بالنظام المصرفي عموماً والمصارف المركزية خصوصاً ، تظهر الحاجة بصورة أكبر للتنسيق والانسجام بين المصرف المركزي والسلطة التنفيذية

(١) د. حازم البيلوي ، عن استقلال المصرف المركزي ، جريدة الأهرام ، يوم الأحد 1992/03/08 .

وذلك من أجل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع ضمان احترام الضوابط التي تحفظ للمصرف المركزي استقلاله في مجالات النقد والرقابة على الجهاز المصرفي .

النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية

النظام الاشتراكي (١)، كما هو معروف ، يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج . ولا تختلف البلدان الاشتراكية من هذه الناحية بعضها عن البعض الآخر إلا في المدى الذي شملته هذه الملكية العامة ، وذلك بسبب درجة نمو الاقتصاد في هذا البلد أو ذاك أو مرحلة التطبيق الاشتراكي . ومع هذا فإن الجهاز المصرفي (أو مؤسسات المال) يعتبر جميعه قطاعاً عاماً في جميع البلدان الاشتراكية . وبالإضافة إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج في البلدان الاشتراكية فإن إدارة الاقتصاد في هذه البلدان تقوم في ضوء أسس خطة اقتصادية شاملة تتضمن توزيع الموارد المالية والعينية بين مختلف وحدات الإنتاج ، ومن هنا فإن نشاط المشروعات الإنتاجية جميعاً يندمج في إطار هذه الخطة .

(١) مع أن التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية ، قد دفعت هذه الدول نحو الأخذ باقتصاديات السوق و النظام المصرفي مشمولاً بهما ، أرى من المفيد للطلاب والباحث بصورة عامة الإطلاع على تجربة لها طابعها الخاص في ميدان المصارف علماً بأن :

- التحول نحو اقتصاد السوق لا زال في البداية .
- ولا زالت عدة دول تتبع نفس النظام ومنها الصين .

ويختلف النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية عما هو عليه في البلدان الرأسمالية ، وذلك من حيث هيكله ، أو من حيث طبيعة الوظائف التي تؤديها وحدات هذا النظام في البلدان الاشتراكية . ومع هذا فإن هناك وظائف رئيسية تؤديها المصارف في كلا النظامين تعتم وظائف ذات طبيعة واحدة وإن اختلفت في حالات عدة من حيث الهدف . وفيما يلي سنعرض لهيكل النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية في مبحث أول ثم لوظائف المصرف المركزي في هذه البلدان في مبحث ثان .

المبحث الأول

هيكل النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية

يحتل المصرف المركزي في النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية مكاناً بارزاً، فلا يعتبر هذا المصرف العمود الفقري للجهاز المصرفي فحسب وإنما لتشعب دوره في النشاط الاقتصادي في هذه البلدان. ويوجد إلى جوار المصرف المركزي في البلدان الاشتراكية عدد آخر من المصارف المتخصصة هذا وقد تأكد الدور المهم للنظام المصرفي في ظل النظام الاشتراكي منذ قيام ثورة أكتوبر في روسيا وقيام الدولة السوفيتية ، حيث لم يلتفت قادة هذه الثورة إلى الدعوات التي ارتفعت مع قيام الثورة وطالبت باختفاء النقود والمصارف من حياة المجتمع الاشتراكي (١) .

إن الميزة الرئيسية للنظام المصرفي في البلدان الاشتراكية هي ظاهرة التركيز الشديد، هذا التركيز الذي قام بإرادة المشرع ، حيث وجد بعد تأمين هذا الجهاز أن المصلحة تقتضي تجميع النشاط المصرفي في عدد محدود من المؤسسات المصرفية لأسباب تنظيمية واقتصادية . وإلى جانب هذا التركيز تعرف التخصص .

(١) أكد لينين عدة قوام الثورة استحالة تحقيق الاشتراكية بدون المصارف الضعيفة ، ففي رايه أن هذه المصارف جهاز يلزم الدولة من أجل الإشراف على سير الإنتاج وتداول البضائع ومن أجل تطوير الاقتصاد الاشتراكي .
يونسفيلين ، أسس تنظيم المالية و التسليف ، دار التقدم ، موسكو ص : 164 .

وتتفاوت طريقة إدارة المؤسسات التي تقوم على تعبئة الموارد المالية في الاقتصاد القومي بين الإدارة التي تقوم على المركزية العالية وبين الإدارة التي تمنح قدراً من الاستقلال لوحدة هذا الجهاز ، ففي الاتحاد السوفياتي ، حيث يعد نموذجاً إحتدت به بقية البلدان الاشتراكية ، يسود إلى حد كبير الطابع المركزي الذي يقوم على أوامر التسيير من أعلى ، بينما يقلب طابع الإدارة المستقلة للوحدات المصرفية في النظام اليوغسلافي . ويتألف هيكل الجهاز المصرفي السوفياتي من الوحدات التالية :

1. المصرف المركزي ويسمى بنك الدولة للإتحاد السوفياتي (جوسبانك) .
 2. مصرف الاستثمار الرأسمالي (بنك الإنشاء للإتحاد السوفياتي) .
 3. مصرف التجارة الخارجية للإتحاد السوفياتي .
 4. شبكة مصارف الإيداع (صناديق الدولة للتوفير ومؤسسات الرهونات) (١) .
- ومن هذا الهيكل يتضح مدى التركيز في الجهاز المصرفي في الإتحاد السوفياتي ، وباستثناء المصرف المركزي ، إلى حد ما ، فواضح مدى تخصص المصارف الثلاثة الأخرى .
- والمصرف المركزي (بنك الدولة) في الإتحاد السوفياتي ، يقوم ببعض وظائف تقوم بها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية ، فضلاً عن هذا يقوم بوظائف لا تقوم بها تلك المصارف في تلك البلدان .

وأول الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي في الإتحاد السوفياتي إصدار أوراق العملة (البنكوت) وكذلك العملة المساعدة ، كما يتولى وظيفة الاحتفاظ بحسابات الدولة وإدارة أرصدة الدولة من العملات الأجنبية وهذه الوظائف تقوم بها المصارف المركزية في جميع دول العالم بصرف النظر عن النظم الاقتصادية السائدة . كما

(١) شهد الهيكل المصرفي تعديلات متلاحقة ، وقد استقر بشكله الوارد أعلاه منذ عام 1959 . بر يسلفين ، المرجع السابق مباشرة ، ص 192 .

يقوم المصرف المركزي في الاتحاد السوفياتي بعمليات المقاصة ليس بين المصارف التجارية ولكن بين مشروعات القطاعين العام والتعاوني . أما الوظائف التي يمارسها المصرف المركزي في الاتحاد السوفياتي ولا يمارسها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية ، فهي وظائف ترتبت على وجود خطة اقتصادية شاملة ، فقامت مسؤوليات توديعها المصارف المركزية في جميع البلدان الاشتراكية تقريباً . فهذه المصارف تضع خطط الائتمان وخطط العملة وتحمل مسؤولية تنفيذ هذه الخطط . كما يقبل المصرف المركزي ودائع المشروعات بصورة مباشرة ويهيمن على مصارف الإدخار التي تقبل ودائع الأفراد ، وقد سبق أن رأينا أن تخصص المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية لا يسمح لها بقبول الودائع من الأفراد والمشروعات إلا بصورة استثنائية ونادرة ، وكذلك يقوم المصرف المركزي في الاتحاد السوفياتي بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل كالقروض الممنوحة للاستثمار في الزراعة وكذلك القروض المقدمة لبناء المساكن في الريف ، وقروض مقدمة لأجل صيانة وإصلاح المعدات الرأسمالية ، وهي قروض متوسطة الأجل . ولما كانت وظيفة المصرف المركزي في الاتحاد السوفياتي المتعلقة بالرقابة على المشروعات من الوظائف المهمة لهذا المصرف والتي تميزه عما سواه بالنسبة للبلدان الرأسمالية فسوف نتناولها وكذلك وظيفته المتعلقة بالنقود والائتمان في البحث التالي .

وعلى العموم فإن المصرف المركزي (بنك الدولة) يعتبر هو المصرف المركزي والمصرف التجاري الوحيد في الاتحاد السوفياتي . ويمارس نشاطه من خلال آلاف الفروع . ويتولى مصرف الاستثمار الرأسمالي ، توفير الأموال اللازمة للاستثمارات طويلة الأجل ، باستثناء تلك التي يقدمها المصرف المركزي لـ (قطاع الزراعة) كما يسهم مصرف الاستثمار مع هذا الأخير في وضع خطط الاستثمار طويلة الأجل . وتأتي موارد مصرف الاستثمار على شكل مساهمة من قبل الدولة وكذلك أقساط امتلاك المشروعات (الانثارات) وجزء من أرباح بعض المشروعات الإنتاجية .

ومصرف التجارة الخارجية يتولى تمويل التجارة الخارجية وتسوية المعاملات المرتبطة عليها ، كما يقوم بتدبير القروض التي تحتاج إليها مؤسسات التجارة وذلك في إطار خطة التنمية .

هذا ويضع مصرف التجارة الخارجية حصيلة العملات الأجنبية تحت تصرف المصرف المركزي (بنك الدولة) .

أما مصارف الإدخار ، فهي شبكة كبرى من المصارف يتولى الإشراف عليها المصرف المركزي (بنك الدولة) منذ عام 1963 .

وتقوم هذه المصارف بتجميع مدخرات الأفراد كما تقبل مدخرات بعض الهيئات.

وتأخذ حسابات الأفراد لديها شكل الودائع الجارية أو الودائع الثابتة. وهذه المصارف تعمل من أجل تشجيع الإدخار الاختياري بهدف تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وبعض الهيئات كما تقوم هذه المصارف بتقديم بعض الخدمات لعملائها كاستلام أجورهم ومرتباتهم كما تتولى تسديد ما عليهم من ضرائب وتسديد ديونهم والتزاماتهم الأخرى .

ونظراً لأن مصارف الإدخار هذه تخضع لسيطرة (بنك الدولة) فإن ما تجمعها من مدخرات تدخل تحت سيطرة هذا الأخير من حيث التصرف فيها . ومما سبق يتضح كيف أن هيكل الجهاز المصرفي في البلدان الاشتراكية يتميز بالتركز وكذلك التخصص ، مع الأخذ بعين الاعتبار قيام المصرف المركزي في هذه النظم بوظائف المصارف التجارية من حيث قبوله الودائع وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى المشروعات كما سيأتي. كما تتضح مدى مركزية نشاط هذا الجهاز من حيث الإشراف المباشر أو غير المباشر للمصرف المركزي (بنك الدولة) .

والنظام السوفييتي كما سبق أن ألقينا هو النموذج السائد في جميع البلدان الاشتراكية وذلك باستثناء يوغسلافيا .

فالنظام المصرفي في يوغسلافيا تتمتع وحداته بقدر من الاستقلال سواء من حيث إدارتها أو من حيث طريقة حصولها على الموارد وتصرفها في هذا الموارد .

ويتألف الهيكل المصرفي اليوغسلافي من الوحدات التالية :

1. المصرف المركزي ويطلق عليه - البنك الأهلي اليوغسلافي .

2. مصارف المراكز أو (بنوك الكميونات) .

3. مصارف الإيداع التعاونية .

4. ثلاثة مصارف متخصصة ، وهي :

أ . مصرف يوغسلافيا للتجارة الخارجية .

ب . مصرف الاستثمار اليوغسلافي .

ج . المصرف الزراعي اليوغسلافي .

ويتولى المصرف المركزي (البنك الأهلي) جميع الوظائف التي تتولاها المصارف المركزية تقريباً ، فهو يتولى إصدار العملة ويتولى حفظ حسابات الحكومة وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية . كما يقوم هذا المصرف بإقراض المصارف الأخرى وكذلك هو الذي يقرض الحكومة . كما يعد خطة الائتمان وهو الذي يشرف على تنفيذها . إلا أن المصرف المركزي في يوغسلافيا لا يتولى الإشراف على نشاط المشروعات الإنتاجية .

هذا وتشكل مصارف المراكز (بنوك الكميونات) أساس الجهاز المصرفي اليوغسلافي وهي تنتشر في جميع أنحاء البلاد . وهذه المصارف تتولى تقديم القروض قصيرة الأجل ، كما تمول المشروعات التي تعمل في نطاق كل مصرف من هذه المصارف بحاجتها للائتمان طويل الأجل . وتعتبر هذه المصارف ، وحدات مستقلة بذاتها كل في إطار المنطقة التي ينشط فيها .

وتتولى مصارف الإيداع التعاونية تقديم قروضها للمزارعين الأفراد علماً بأن حوالي 90٪ من الأراضي الزراعية يتم استغلالها استغلالاً خاصاً . وتخضع هذه المصارف لإشراف المصرف الزراعي اليوغسلافي . ويتولى مصرف الاستثمار مهمة محددة وهي الاستثمارات الواردة في خطة التنمية الاقتصادية . ويتولى مصرف التجارة الخارجية تمويل عمليات التجارة الخارجية . كما يتولى تسوية المعاملات مع المصارف الأجنبية . كما يعمل هذا المصرف على تشجيع التجارة الخارجية وخاصة بالنسبة للصادرات . ويتولى المصرف الزراعي اليوغسلافي تمويل مشروعات القطاع العام في نطاق الزراعة ، كما يشرف هذا المصرف على نشاط مصارف الإيداع التعاونية .

هذا وأن أهم صور اللامركزية في النظام المصرفي اليوغسلافي تتمثل في انتشار مصارف المراكز واستقلالها المالي والإداري . ومن صور اللامركزية أيضاً ، أن الرقابة على الائتمان التي يمارسها المصرف المركزي في يوغسلافيا ، تهدف إلى التأثير وليس عن طريق التحكم في حجم الائتمان الممنوح من قبل مصارف المراكز للمشروعات .

المبحث الثاني

وظائف المصرف المركزي في البلدان الاشتراكية

سبق القول أن المصارف المركزية في البلدان الاشتراكية تتولى عدداً من الوظائف التي تتولاها المصارف المركزية في جميع بلدان العالم . ومن هذه الوظائف إصدار العملة وإدارة حسابات الحكومة وإدارة الموجودات الأجنبية للدولة . إلا أن هذه المصارف تقوم بوظائف لا تمارسها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية أو تمارس وظائف مشابهة للوظائف التي تمارسها هذه الأخيرة ولكن بوسائل مختلفة ولأهداف مختلفة أيضاً . وستتناول وظيفتين تمارسهما المصارف المركزية في البلدان الاشتراكية لهما أهميتهما وهما : الرقابة على نشاط المشروعات الإنتاجية والرقابة على النقد والائتمان .

أولاً - رقابة المصرف المركزي على نشاط المشروعات :

يقصد بالنشاط هنا النشاط الجاري الذي يستغرق دورة إنتاجية واحدة وليس النشاط المتعلق بالتكوين الرأسمالي طويل الأجل . ويمارس المصرف المركزي في الاتحاد السوفياتي رقابته عن طريق تنفيذ المؤشرات الواردة في الخطة القومية . فالخطة القومية تتضمن تفاصيل الخطط الجزئية لقطاعات الاقتصاد وكذلك للوحدات الإنتاجية . وهذه الخطط التي تتضمن مؤشرات تلتزم المشروعات بإمجازها وهي التي يراقب المصرف المركزي النشاط الجاري للمشروعات من خلالها .

وتتم الرقابة بمناسبة منح الائتمان المخطط الذي يخص كل مشروع إنتاجي وهو ائتمان قصير الأجل يقدمه المصرف المركزي . ولا يوافق هذا الأخير على منح الائتمان الوارد في الخطة إلا في ضوء ما يحققه المشروع من تقدم في تنفيذ المؤشرات الواردة في خطة المشروع ذاته . والمؤشرات التي يراقبها (بنك الدولة) هي حجم الإنتاج وحجم المبيعات وكذلك الأرباح . ومن حق المصرف أن يتحقق بأن الائتمان الممنوح للمشروع وكذلك موارده الذاتية التي تستخدم في الإنتاج الجاري إنما يتم توجيهها نحو تحقيق الأهداف الواردة في الخطة .

هذا ويمتنع المصرف المركزي عن منح الائتمان للمشروعات التي تعجز عن السير نحو تحقيق أهدافها المقررة إذا كان عجزها هذا ناتج عن سوء الإدارة أو سوء استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرف المشروع (١) . وإذا نبه المصرف المشروع الذي لا يسير بشكل سليم لتحقيق أهدافه بضرورة تعديل مساره ولم يستجب المشروع لهذا التنبيه ، فإن المصرف يطالب الجهة التي تتبعها المشروع أن تتخذ الإجراءات اللازمة ، كما يلجأ المصرف إلى فرض عقوبات على المشروع الذي لا تتم إدارته بكفاءة ، كرفع سعر فائدة

(١) عن تمويل المشروعات الإنتاجية وشروطه ، يراجع ، بيرسلفين ، أسس تنظيم ، المراجع المذكور سابقاً ، ص 198 وما بعدها . ويورد هذا المراجع بأن المشروعات التي تقع في متاعب مالية لأسباب خارجة عن إرادتها ، يلزم (بنك الدولة) ، لتجديتها في الوقت المناسب ، ص 201 .

الائتمان الممنوح له أو يطالبه بتسديد ما عليه من التزامات قبل ميعادها ، فضلاً عن امتناعه عن تزويد المشروع بالائتمان الذي يطلبه .

هذا ولضمان فاعلية رقابة المصرف المركزي للنشاط الجاري للمشروعات الإنتاجية فقد تم إتخاذ عدد من الإجراءات ، ومنها :

1. تحديد الموارد الذاتية التي يستخدمها المشروع في النشاط الجاري بنسبة لا تزيد على 40% من جملة احتياجاته في هذا المجال ويمثل الائتمان الذي يحصل عليه من المصرف المركزي 44% .

2. منع المشروعات الإنتاجية من إعطاء القروض بعضها للبعض الآخر ، فالتصويل قصير الأجل من حق المصرف المركزي وحده .

3. فرضت السلطات على المشروعات أن تقوم بإيداع ما تحصل عليه من مبالغ لدى المصرف المركزي في حسابها الخاص وذلك باستثناء مبالغ صغيرة تستطيع الاحتفاظ بها . وعن طريق حساب المشروع لدى المصرف المركزي تتم تسوية مدفوعاتها مع الدولة والمشروعات الأخرى بواسطة إجراء المقاصة من قبل المصرف نفسه .

4. مدفوعات المشروع بعضها للبعض لا يقوم بها المصرف المركزي إلا بعد أن يتقدم المشروع بالوثائق التي تبرر مثل هذه المدفوعات . ويملك المصرف المركزي حق إيقاف المدفوعات التي لا ترد في إطار خطة الإنتاج للمشروع .

مما سبق يتبين أن المصرف المركزي في الاتحاد السوفياتي يمارس رقابة مباشرة عن طريق منح الائتمان ومدفوعات هذا الائتمان للمشروعات الإنتاجية . وهذا النموذج السوفياتي هو الذي تأخذ به الدول الاشتراكية الأخرى وذلك باستثناء يوغسلافيا .

فالذي يمارس الرقابة على نشاط المشروعات هي مصارف المراكز . فالمشروع يتقدم للمصرف الذي يقع في دائرة نشاطه بطلب الائتمان قصير الأجل ويقوم المصرف بفحص الطلب للتأكد من سلامة الغرض الذي من أجله تم طلب القروض وكذلك من

سلامة المركز المالي للمشروع ومستقبل إنتاجه . وقد يجد المصرف أن الحالة تتطلب ضمانات من الدولة نفس الشيء بالنسبة للقروض التي تطلبها المشروعات الإنتاجية من المصارف المتخصصة ، وواضح أن هذه الصورة من العلاقة التي تقوم بين مصارف المراكز والمشروعات الإنتاجية وكذلك بالنسبة للمصارف المتخصصة ، إنما تمثل صورة مصرف يتحقق من إمكانية حصوله على القروض التي يمنحها المشروع أي التأكد من استردادها وليس التدخل في شؤون المشروع ولا يقوم على أساس التأكد من سلامة تمسكه بمؤشرات الخطة وإنما للتأكد من سلامة موقفه المالي ومن هنا تختلف الرقابة التي تمارسها مصارف المراكز على المشروعات في الاتحاد السوفياتي حيث تتم الأخيرة بمركزية واضحة وكذلك بالالتزام بمؤشرات الخطة العامة وخطط الائتمان وخطط الإنتاج للمشروعات .

ثانياً - الرقابة على النقد والائتمان :

هذه الوظيفة التي تمارسها المصارف المركزية في البلدان الاشتراكية هي نفسها التي تمارسها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية والبلدان ذات الاقتصاد المختلط . إلا أن الخلاف يكمن في الأساليب المتبعة في كلا النظامين من ناحية ومن ناحية ثانية في الأهداف التي تعمل على تحقيقها الرقابة في هذا النظام وفي النظام الآخر .

ففي الاتحاد السوفياتي يتولى المصرف المركزي (بنك الدولة) وظيفتي إصدار النقد والقيام بوظيفة المصارف التجارية ، حيث يتولى منح الائتمان قصير الأجل . فلا مجال في مثل هذه الحالة لاستخدام الأساليب التي تستخدمها المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية وفي البلدان ذات الاقتصاد المختلط للسيطرة على الائتمان حيث لا توجد مصارف تجارية في الاتحاد السوفياتي وكذلك في غيره من البلدان الاشتراكية وذلك باستثناء يوغسلافيا ، حيث تلعب مصارف المراكز هذا الدور .

وبالنسبة للرقابة على النقد والائتمان ، في الدول الاشتراكية المخططة مركزياً يتم تحديد السياسة في هذا المجال عن طريق الخطة القومية ومسؤولية المصارف المركزية تنحصر

في تنفيذ مؤشرات هذه الخطة والعمل على توفير ظروف نجاحها . ويقوم المصرف المركزي في هذه البلدان بتحديد عرض النقد بما يتفق مع احتياجات الاقتصاد القومي لإتمام الصفقات . أما في يوغسلافيا فبعد عام 1961 بدأت الدولة تمنح استقلالاً أكبر للوحدات الإنتاجية في تسيير شؤونها وقد ترتب على هذا إجراء تعديلات للتخفيف من المركزية في إدارة شؤون الاقتصاد ، ومن هذا نجد أن المصرف المركزي اليوغسلافي (البنك الأهلي) يمارس رقابته في هذا المجال بأساليب التأثير وليس عن طريق الممارسة المباشرة .

ولما كانت مصارف المراكز في يوغسلافيا هي التي تمارس عمليات منح الائتمان قصير الأجل وكذلك طويل الأجل ، فإن هذه المصارف تلتزم بأن تضع لدى المصرف المركزي احتياطي نقدي يبلغ 20٪ من ودائعها .

وتعتبر نسبة هذا الاحتياطي ، و التغيير الذي يفرضه المصرف المركزي من الوسائل التي تستطيع أن يؤثر فيها بحجم الائتمان (١) .

وإذا كان من المتفق عليه أن أهداف التحكم في النقد والائتمان بصورة عامة وفي ظل النظام الرأسمالي ترتبط بتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والثبات النسبي للأسعار وتحقيق معدلات قريبة من التشغيل الكامل . وهذه الأهداف هي مسؤولية المصارف المركزية في النظام الرأسمالي ، فإننا نجد أن مثل هذه الأهداف هي من مسؤولية الخطة القومية ، فالتخطيط في البلدان الاشتراكية هو المسؤول عن بلوغ معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وكذلك التشغيل الكامل للاقتصاد وتثبيت القوة الشرائية للنقود فهذه الأهداف ليست مسؤولية المصارف المركزية في البلدان الاشتراكية كما هو الحال في البلدان الرأسمالية .

(١) صبيحي تادرس قريبة ، دراسة في النظم النقدية و المصرفية ، سبق ذكره ، عن النظام المصرفي في يوغسلافيا ، ص

وعلى هذا الأسس فإن مسؤولية المصارف المركزية في البلدان الاشتراكية في مجال النقد والائتمان إنما تنحصر في تنفيذ الأهداف المقررة في الخطط الاقتصادية القومية ، وعلى المصارف أن تعمل على تسهيل تنفيذ هذه الأهداف .

الفصل الخامس

النظام النقدي والمصرفي في ليبيا

تمهيد تاريخي :

تداول النقود وظهور المصارف وتطورهما في بلد ما ، يرتبطان أوثق الارتباط بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد . كما أن الاستقلال السياسي من عدمه ، هو الذي يحدد إمكانية وجود عملة خاصة بذلك البلد من عدمها . ومن نافلة القول ، أن نذكر أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يكون تاماً إلا إذا تمكن البلد المعني من ممارسة حقه الكامل في إصدار عملته الخاصة به وإدارة كل ما يتعلق بشؤونه الاقتصادية والمالية بحرية تامة . وكل انتقاص لأي مجال ، سياسي أو اقتصادي أو نقدي أو مالي يعتبر انتقاصاً لمسيادة ذلك البلد .

ومن هنا سوف نلاحظ أن وجود النقود في ليبيا وتطور هذا الوجود ، أو مراحلها وكذلك ظهور النشاط المصرفي ونموه ، إنما يرتبطان بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت على هذا البلد .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن فهم هذه التطورات والإلمام بمراحلها لا يجعلنا ندرك حالة بلد بذاته ، وإنما ندرك حالة جميع البلدان التي يطلق عليها اليوم اسم (البلدان

النامية) . فقد سبق وأن خضعت هذه البلدان للسيطرة الأجنبية وتعرضت مواردها للنهب من قبل الغزاة وفترات طويلة .

أولاً : النقود في ليبيا قبل الخمسينيات :

في المراحل التاريخية المتقدمة التي تم فيها استخدام النقود في منطقة البحر الأبيض المتوسط شهدت ليبيا كجزء من هذه المنطقة مختلف أنواع النقود السلعية ومنها تلك التي كانت تسك من المعادن النفيسة ؛ الذهب والفضة . وقد عرفت ليبيا في تلك المراحل النقود الإغريقية والرومانية كنتيجة لانتشار النفوذ الإغريقي والروماني في منطقة الشمال الإفريقي .

وفي مرحلة تالية ، أي منذ نهاية القرن السابع وحتى السيطرة العثمانية ، عرفت ليبيا ، كبقية أجزاء الدولة العربية الإسلامية ، النقود الإسلامية ؛ الدنانير الذهبية و الدراهم الفضية ، وفي عهد السيطرة العثمانية تم تداول النقود المسكوكة من الذهب والفضة والنحاس . وقد تولى ولاية الدولة العثمانية في ليبيا سكها وطرحها في التداول . وعندما غزت إيطاليا الأراضي الليبية في عام (1911) فرضت سلطات الغزو الجديد نفودها الخاصة بها . فبعد ثلاثة أعوام من بداية هذا الغزو تم إلغاء جميع العملات المتداولة في الأراضي الليبية وقصر التعامل على الليرة الإيطالية ، عملة الغزاة ، كعملة وحيدة .

وفي أعقاب اندحار إيطاليا أمام قوات الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية ، دخلت الأراضي الليبية قوات أجنبية جديدة وجلبت معها عملات جديدة تم تداولها داخل التراب الليبي . ففي منطقة الشرق (برقة) تم تداول الجنيه المصري حيث جلبته السلطات العسكرية البريطانية التي دخلت ليبيا من ناحية مصر . وفي منطقة طرابلس ، حيث دخلت القوات الإنجليزية كذلك ، تم تداول عملة إصدارتها السلطات العسكرية وأطلقت عليها اسم (الليرة العسكرية) .

وإلى جانب هذه الليرة الجديدة استمر استخدام الليرة الإيطالية . أما في منطقة الجنوب الغربي (منطقة فزان) ، فقد جلب الجيش الفرنسي معه الفرنك الجزائري والذي كان متداولاً في الجزائر الخاضعة هي الأخرى للسيطرة الفرنسية آنذاك . وبذا أصبح السكان في ليبيا يستعملون خليطاً من العملات لإنجاز معاملاتهم .

وأمام حالة الفوضى التي نتجت عن استخدام أكثر من عملة واحدة في إقليم واحد طلب ممثل الأمم المتحدة في ليبيا من صندوق النقد الدولي إرسال بعثة نقدية للدراسة تلك الحالة . وقد توصلت تلك البعثة إلى افتراضات محددة تمثلت بإنشاء (لجنة نقد ليبية) وإصدار عملة واحدة في ليبيا .

إصدار أول عملة ليبية :

وكتيجة لما توصلت إليه تلك البعثة من مقترحات ، تم صدور أول تشريع ليبي يتعلق بالنقد في عام 1951 . وقد نصت المادة الثانية من قانون (النقد الليبي) على تشكيل (لجنة النقد الليبية) وخولت مهمة الإشراف على إصدار العملة وإدارة الشؤون المتعلقة بهذا الإصدار .

ولذا فقد تم في الشهر الثاني من عام 1952 إنشاء (لجنة النقد الليبية) والتي تولت إصدار العملة .

وقد عكس تشكيل تلك اللجنة حالة التبعية السياسية والاقتصادية والمالية التي كانت عليها ليبيا حيث لم تتخلص من السيطرة الأجنبية المباشرة .

وتم تشكيل لجنة النقد على الشكل التالي :

1. رئيس اللجنة ، ويتم اختياره من قبل السلطات الليبية .
2. عضوان ليبيان يحل أحدهما محل الرئيس في حالة تغيبه . ويتم اختيارهما من قبل السلطات الليبية .
3. عضوان إنجليزيان يرشحهما (بنك إنجلترا) .

4. عضو مصري يختاره (البنك الأهلي المصري) .

5. عضو فرنسي يرشحه (بنك فرنسا) .

6. عضو إيطالي يرشحه (بنك إيطاليا) .

وقد اختارت الحكومة الليبية رئيساً إنجليزياً للجنة . كما أن البنك الأهلي المصري كان في ذلك الوقت خاضعاً للنفوذ الإنجليزي . وواضح من هذا التشكيل ضياع العنصر الوطني حتى من الناحية الشكلية .

وقد كانت بداية عمل هذه اللجنة يتمثل في إصدار أول عملة ليبية وذلك في 1952/02/24 . وقد سُميت تلك العملة بالجنيه . وبهذا الإصدار حل الجنيه الجديد محل جميع العملات التي كانت متداولة في ليبيا .

وقد تم إصدار مضاعفات الجنيه الليبي حتى عشرة جنيهاً . كما تم إصدار العملات المساعدة ، ورقية و معدنية .

أما بالنسبة لقيمة الجنيه فقد تم تحليدها عند صدوره بمنا يعادل (2.48828 غم) من الذهب الخالص ، كما تم مساواة قيمته بقيمة الجنيه الأسترليني أيضاً . وقد أسندت لجنة النقد مهمة إصدار العملة إلى (بنك باركلز) الإنجليزي .

وكان النقد الذي يتم إصداره مغطى بالكامل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، على أن يشكل الجنيه الأسترليني نسبة لا تقل عن (75٪) من إجمالي غطاء إصدار النقد . وتتألف بقية النسبة من عملات أجنبية أخرى ترتبط ليبيا بدورها بعلاقات تجارية .

وفي خطوة متواضعة إلى الأمام ، صدر في عام (1955) القانون رقم 30 لسنة (1955) بشأن إنشاء مصرف يتولى مهمة إصدار العملة الوطنية . وبناءً على أحكام هذا القانون تم تأسيس (البنك الوطني الليبي) في نفس عام صدور القانون المذكور .

لقد باشر (البنك الوطني) مهامه الرسمية في عام (1956) وذلك في مدينة طرابلس وفيما بعد في مدينة بنغازي في عام (1957) . وانتقلت إلى المصرف الجديد مسؤوليات

(لجنة النقد الليبية) ، وبهذا أُسندت إليه مهمة إصدار العملة . كما انتقلت إليه أصول وخصوص تلك اللجنة . وإلى جانب قسم إصدار العملة في المصرف الجديد تم إنشاء قسم للعمليات المصرفية .

ونظراً لارتباط صدور القانون رقم 4 لسنة (1963) بشأن النقود والمصارف بالتطور الذي لحق بالنشاط الاقتصادي والمصرفي في ليبيا وما يترتب على هذا من الحاجة إلى قيام المصرف الوطني بدور أكثر فاعلية كمصرف مركزي يمارس وظائفه ليس في نطاق إصدار العملة فحسب بل وفي نطاق الرقابة على النقد ونشاط المصارف التجارية .

وسوف نتوقف حتى هذه المرحلة من مراحل إصدار النقد في ليبيا على أن نستكمل هذا الموضوع عند تناول وظائف مصرف ليبيا المركزي .

ثانياً - المصارف حتى عام 1963 .

منذ منتصف القرن الماضي ، تقريباً ، وحتى عام (1963) ، شهدت ليبيا نشاطاً مصرفياً ، وقد كان أكثر ظهوراً في السنوات الأخيرة من تلك المرحلة . لقد كانت أهم سمات ذلك النشاط الإهتمام بمصالح المستعمرين وكذلك المستوطنين الأجانب . ولم تمنح تلك المصارف أي قدر من الإهتمام للمصالح المحلية أو مصالح المواطنين .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإن تناول نشاطها في تلك المرحلة لا بد وأن يعكس مرحلة تاريخية إسمت بالاستعمار المباشر وتسخير كل وسائله في سبيل نهب ثروات المناطق التي وقعت تحت السيطرة . ولم تكن ليبيا وحدها التي تعرضت للسيطرة والنهب ، بل وكافة أجزاء الوطن العربي ، إن لم تكن كافة مناطق العالم خارج القارة الأوروبية .

لقد كانت بداية معرفة ليبيا بالنشاط المصرفي إبان عهد السيطرة العثمانية تم إنشاء مصرف متخصص وذلك في عام (1868) وقد كان ذلك المصرف مصرفاً زراعياً ، حيث تم إنشائه في مدينة بنغازي . وفي عام (1901) تم افتتاح فرع له في مدينة طرابلس .

وتدل المعلومات المتاحة عن هذا المصرف أنه قد قام بإنشاء عدة فروع أخرى له في عدد من المدن الليبية . وقد تركّز نشاط هذا المصرف وفروعه في تقديم القروض للمزارعين . وفي أعقاب الغزو الإيطالي لليبيا تمت تصفية هذا المصرف . أما المصرف الآخر الذي ظهر في ليبيا إبّان الحكم العثماني فقد كان مصرف روما (إيطالي) . ولقد بدأ هذا المصرف نشاطه بافتتاح فرعين له في طرابلس وذلك في عام (1907) . ويبدو أن هذا المصرف قد كرس نشاطه لتمهيد الطريق أمام الغزو الإيطالي لليبيا والذي كانت بدايته في عام 1911 .

وباستثناء هذين المصرفين ، المصرف الزراعي ومصرف روما ، لم يكن هناك أي نشاط مصرفي آخر ، وبالتالي لم تكن هناك رقابة على نشاطهما لعدم وجود مصرف مركزي . وانتهت هذه الفترة بنهاية السيطرة العثمانية .

وبعد استقرار السيطرة الإيطالية على ليبيا بدأت المصارف الأجنبية تؤسس فروعاً في المدن الليبية المختلفة . وقد كانت مهمة تلك المصارف خدمة أهداف الاستعمار وتمويل النشاط الاقتصادي الذي مارسه المستوطنون الطليان ، وخاصة فيما يتعلق بالاستيلاء على الأراضي الزراعية .

لقد شهدت مرحلة السيطرة الإيطالية ظهور المصارف التالية :

1. بنك روما : والذي مر ذكره توطاً ، وقد استمر في مواصلة نشاطه بعد أن استقر الأمر لسلطات الغزو الإيطالي . وسبق أن عرفنا أنه باشر نشاطه في ليبيا بافتتاح فرعين له في مدينة طرابلس .

2. بنك إيطاليا : وقد بدأ نشاطه بفتح فرعين له ؛ أحدهما في مدينة طرابلس والآخر في مدينة بنغازي . وقد تركّز نشاط هذا المصرف على تقديم القروض للمستوطنين الطليان من أجل الاستيلاء على الأراضي الزراعية في ليبيا ، فتولى إمداد المزارعين الطليان بالقروض .

3. **بنك سيشيليا** : بدأ هذا المصرف نشاطه في عام (1912) . وقد سلك في نشاطه سلوك مصرف روما حيث قام بتزويد الغزاة الطليان بالقروض للاستيلاء على الأراضي الزراعية .

4. **بنك نابولي** : كانت بداية نشاط هذا المصرف افتتاح فرعين له وذلك في عام (1913) في مدينة طرابلس . وقد مارس نشاط المصارف التجارية . وبالإضافة إلى هذه القروض للمصارف الأجنبية ، وفي نفس الفترة ، تم إنشاء مؤسستين مصرفيتين محليتين ، وهما :

1- **صندوق التمويل** : وقد تم تأسيسه في عام (1923) في طرابلس ، كما تم إنشاء صندوق للتوفير في برقة عام (1925) . وقد تولى هذا الصندوق تقديم القروض للمزارعين . كما شارك في تقديم القروض في مجال الاستثمار العقاري للمستوطنين الطليان في كل من طرابلس وبنغازي ومصراتة ودرنة . كما قام هذا الصندوق بفتح وكالات له في مناطق أخرى من ليبيا .

2- **بنك طرابلس** : تم إنشاء هذا المصرف ومارس نشاطه في أواخر العشرينات ثم عاد وأغلق أبوابه في بداية الثلاثينيات (1) .

أما في الفترة الزمنية التي أعقبت هزيمة إيطاليا و دخول قوات الحلفاء في بداية النصف الثاني من هذا القرن فقد شهدت البلاد نشاطاً مصرفياً . ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا النشاط استمر نشاطاً أجنبياً صرفاً .

فبعد أن تولت الإدارة البريطانية تسيير شئون ليبيا في الأربعينات سمحت هذه الإدارة لـ (بنك باركليز) بافتتاح فرعين له في كل من طرابلس وبنغازي وذلك لتقديم خدماته للسلطات البريطانية بالدرجة الأولى . وقد قام هذا (البنك) بإصدار (الليرة

(1) بشير الكوني علي ، النقود والمصارف ، مطابع الوحدة العربية بالزواوية ، بدون تاريخ طبع ، ص 100 - 101 وذلك عن المرحلة التاريخية بصورة عامة .

العسكرية) ، ثم قام فيما بعد بدور الوكيل ، فأصدر الجنيه الليبي نيابة عن لجنة النقد الليبية في عام (1952) .

كما تم السماح ، وفقاً للإعلان رقم (211) الصادر عن الإدارة البريطانية ، لعدد من المصارف الأجنبية بفتح فروع لها في ليبيا . وفي مقدمة هذه المصارف تلك التي رحلت إبان الحرب العالمية الثانية ، ومن بين المصارف التي عادت فروع المصارف الإيطالية مثل بنوك روما و نابولي و سيشيليا . كما باشر البنك العربي المحدود نشاطه في نفس الفترة . وقد استمر فتح الباب أمام المصارف الأجنبية لممارسة نشاطها في ليبيا حتى قيام الثورة .

ففي عام 1952 بدأ " البنك البريطاني للشرق الأوسط " ممارسة نشاطه . وفي عام 1954 باشر (بنك مصر) نشاطه ، كما سُمح للبنك العقاري الجزائري التونسي بممارسة نشاطه في عام 1955 .

وقبل أن نبحت عن الدور الوطني في هذا النشاط لا بد من الإشارة إلى طبيعة علاقة النشاط المصرفي بالاقتصاد الوطني ودوره في دفع عجلة النمو . الواقع أن المصارف الأجنبية ، طوال فترة الاحتلال المباشرة لليبيا وحتى نهاية الستينات ، ركزت نشاطها لخدمة مصالح الدول التي تنتمي إليها وتجاهلت المصالح المحلية . أما عن الرقابة على نشاط هذه المصارف والتي يمارسها عادة المصرف المركزي ، ففي مثل الأوضاع التي عرفتها ليبيا لا يمكن تصور أي شكل من أشكال الرقابة على نشاط هذه المصارف في بلد انتهكت سيادته وانشغل سكانه في مقاومة الغزو الأجنبي . وقد كانت مقاطعة المؤسسات الأجنبية ، والمصرفية بالذات ، صورة من صور المقاومة التي مارسها الشعب العربي الليبي في وجه الاحتلال الأجنبي . وفي مثل هذه الأوضاع وجدت المصارف الأجنبية المجال واسعاً أمامها لنقل الموارد المحلية إلى الخارج متفرعة بذرائع مختلفة .

أما عن الدور الوطني في هذا النشاط ، فقد سبق وأن أشرنا إلى بعض الخطوات التي إتخذها في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بإصدار النقد . أما بالنسبة لمجال النشاط

المصرفي ، فقد كانت البداية تتمثل في قسم العمليات المصرفية في " البنك الوطني الليبي " والذي تم إنشاؤه في عام (1955) . وقد مارس هذا القسم نشاط المصارف التجارية من حيث تعامله بالنقد والائتمان . كما كان يتعامل مع الأفراد .

وعلى الرغم من أن " البنك الوطني " قد بدأ نشاطه في عام (1956) وعلى الرغم من صدور أول تشريع ليبي بشأن تنظيم نشاط المصارف التجارية في عام (1958) ، إلا أن أية خطوة جادة بشأن الرقابة على المصارف التجارية لم تتم وذلك طوال عقدي الخمسينيات والستينيات .

ونخلص من كل ما سبق ؛ إلى أن النشاط المصرفي في ليبيا بقى نشاطاً أجنبياً ، باستثناء البنك الوطني الليبي ، وبدون أية رقابة على هذا النشاط وحتى بعد صدور القانون رقم/4 لسنة 1963 بسنوات أخرى ، كما سنرى .

وبعد هذا العرض التاريخي لبداية ظهور النقود والمصارف في ليبيا سوف نبدأ بدراسة النظام المصرفي، بما في ذلك دور المصرف المركزي في إصدار العملة الوطنية في ليبيا. وسنبداً بدراسة المصرف المركزي ثم المصارف التجارية ونشاطها، وأخيراً المصارف المتخصصة ، وذلك في ثلاث مباحث على التوالي .

المبحث الأول

مصرف ليبيا المركزي

إن المرحلة التي تبلور فيها كيان المصرف المركزي في ليبيا ، كياناً وظيفية ، شهدت عدة تطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

فمن المسلم به أن إصدار النقد في أي بلد يعتبر من أعمال السيادة ، وترك هذا الأمر لمؤسسات أجنبية ، بأي شكل ، يعتبر انتهاكاً لسيادة ذلك البلد . وعلى هذا فقد كان لزاماً ظهور مؤسسة وطنية لممارسة هذا الدور .

أما في الجانب الاقتصادي ، فقد بدأ اكتشاف النفط وتصديره في عام 1961 ، وهذا الحدث مجد ذاته لا يعطي الدولة إمكانيات اقتصادية وحسب بل ويحملها مسؤوليات كبيرة تتعلق بكيفية استغلال وإدارة الموارد المتاحة .

لقد كان من نتائج هذه التطورات قيام مصرف مركزي يتولى مسؤوليته في هذا المجال حماية للمصالح الوطنية .

وكانت بداية ظهور المصرف المركزي في ليبيا تتمثل بظهور (البنك الوطني الليبي) وبداية نشاطه في عام (1956) . وقيام هذا المصرف بوظيفة إصدار النقد تعتبر تجسيدا لوظيفته كمصرف مركزي . كما أن قيام هذا المصرف كمصرف للحكومة دليل آخر على تحديد دور المصرف الوطني كمصرف مركزي . وقد حددت هذه المهام للمصرف الوطني المادة السادسة من القانون رقم / 30 لسنة (1955) (١) .

ومع هذا فإن المصرف الوطني لم يمارس أي دور ، كمصرف مركزي ، وذلك فيما يتعلق بالرقابة على نشاط المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا على الرغم من صدور أول قانون خاص بتنظيم نشاط هذه المصارف في أواخر عام (1958) .

وفي بداية الستينيات دفعت التطورات الاقتصادية واتساع نشاط المصارف التجارية الأجنبية في ليبيا إلى ضرورة تنظيم هذا النشاط والسيطرة عليه لحماية للاقتصاد الوطني . ولقد كانت أهم خطوة إتخذت في هذا الإتجاه صدور القانون رقم / 4 لسنة / 1963 .

ومن أبرز الآثار التي ترتبت على صدور القانون المذكور ، إبراز دور المصرف الوطني ، كمصرف مركزي وتأكيد دوره في الرقابة على نشاط المصارف التجارية فضلاً عما أسند إليه في مجال إصدار النقد ودوره كمصرف للحكومة .

وقبل أن تتناول التنظيم الهيكلي لمصرف ليبيا المركزي ووظائفه ، لا بد من الإشارة إلى أن التطورات التي حدثت في أعقاب تفجر ثورة الفاتح من سبتمبر (1969)

(١) مصرف ليبيا المركزي ، موجز تاريخي عن السنوات العشر الأولى 1956 - 1966 . د. صالح الأرباب ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ص 132 .

وخاصة فيما يتعلق بتحويل رأسمال المصارف التجارية ، جزئياً ثم كلياً إلى الليبيين ، ثم إجراءات تأميم هذه المصارف في عام (1970) قد عززت دور المصرف المركزي وسهلت مهمته وذلك فيما يتعلق بالرقابة على نشاط المصارف التجارية والرقابة على النقد والائتمان وتعبئة الموارد المحلية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يلي سنتناول بحث الهيكل التنظيمي ووظائف مصرف ليبيا المركزي .

أولاً - الهيكل التنظيمي والإداري لمصرف ليبيا المركزي :

لقد حدد المشرع كيان المصرف المركزي بتحديد وظائفه ومسؤولياته (١) .

فباستثناء المادة رقم/١ من القانون رقم/ ٤ لسنة (١٩٦٣) وكذلك نفس المادة من القانون رقم / ١ لسنة (١٩٩٣) ، حيث نصت على تمتع المصرف بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، لم تطرق نصوص المواد المتعلقة بالمصرف المركزي الواردة بالقانونين المذكورين إلا عن إدارة ووظائف ومسؤوليات المصرف المركزي (٢) .

وقد حدد القانون رقم /٤ لسنة ١٩٦٣ رأسمال المصرف المركزي بـ ١٠٠ مليون دينار ليبي وقصر ملكية أسهمه على الدولة وحدها . وقد تم رفع رأسماله فيما بعد إلى (١٠٠) مليون دينار وقد تم دفعه بالكامل ، وقد ذهبت المادة الثانية من القانون الجديد إلى نفس ما ذهبت إليه المادة (٢) من القانون رقم / ٤ لسنة ١٩٦٣ . وفي نهاية عام ١٩٩٢ بلغ الاحتياطي للمصرف المركزي (٢٠٠) مليون دينار ، كما بلغ حجم احتياطي الطوارئ (٣٠) مليون دينار (٣) .

ونص القانون على أن تكون مدينة طرابلس مقراً رئيسياً للمصرف . وأجاز إنشاء فروع له في داخل البلاد أو خارجها كما يستطيع أن يعين وكلاء ومراسلين له .

(١) سوف نشر لمصرف ليبيا المركزي ، بالمصرف المركزي ، اختصاراً .

(٢) القانون رقم / ١ لسنة ١٩٩٣ - بشأن المصارف والنقد والائتمان . وسوف نشر إليه فيما يلي بالقانون الجديد .

الجزيرة الرسمية ، العدد / ١٨ - السنة الحادية والثلاثون .

(٣) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية . م/ ٣٢ ، العدد ١٠ - ١٢ ، جلد ١ / ١ .

أما بالنسبة لإدارة المصرف فقد نص القانون على الجهة التي تتولى هذه الإدارة .
وقد ورد نص المادة رقم / 4 من القانونين المذكورين أعلاه بشأن إدارة المصرف .
فيموجب هذا النص ، يقوم على إدارة المصرف المركزي وتنفيذ المهام الموكلة له ، مجلس
إدارة مؤلف من :

المحافظ : رئيساً للمجلس ، ونائب المحافظ والذي يشغل مركز نائب رئيس
المجلس ، ومن خمسة أعضاء من كبار موظفي الدولة ومن ذوي المؤهلات العالية في
مجالات القانون والشؤون المالية والمصرفية والاقتصادية .

واشترط القانون فيمن يتولى منصب محافظ المصرف ونائبه وكذلك بالنسبة
لأعضاء مجلس إدارته ؛ أن يكونوا من المتمتعين بالجنسية الليبية . وألا تكون بين أحد
أعضاء المجلس وبقية الأعضاء صلة قرابة لغاية الدرجة الرابعة . وألا يكون أي منهم محروماً
من حقوقه المدنية أو السياسية . وألا يكون لأي منهم مصالح جدية في أية هيئة مصرفية أو
مالية .

هذا ويتم تصعيد المحافظ ونائبه بقرار صادر عن مؤتمر الشعب العام ولمدة خمسة
أعوام ، كما يجوز إعادة تصعيدهما .

أما بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين فيتم تعيينهم بقرار من اللجنة الشعبية
العامة بناءً على اقتراح المحافظ ولمدة ثلاث سنوات كما أجاز القانون إعادة تعيينهم .
ومحافظ المصرف أو نائبه ، في حالة غيابه هو الرئيس التنفيذي للمصرف وهو
الذي يتولى إدارته وتصريف شؤونه العادية تحت إشراف مجلس الإدارة .

أما بالنسبة لاجتماعات مجلس إدارة المصرف فقد نص القانون على اجتماع
المجلس مرة واحدة على الأقل كل شهر . ويدعو المحافظ ، أو نائبه في حالة غيابه ،
المجلس للاجتماع . كما يجوز أن يجتمع المجلس بناءً على طلب أربعة من أعضائه . أو بناءً
على طلب من الأمين المختص .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أكثر من نصف أعضائه بما فيهم المحافظ أو نائبه .

ثانياً - وظائف مصرف ليبيا المركزي :

لقد وردت في الفصل الثاني من القانون رقم 4 لسنة (1963) والقانون رقم 1 لسنة (1993) المواد التي تتعلق بتحديد وظائف المصرف المركزي ومسؤولياته .

وقد نصت المادة (13) من القانونين المذكورين على مسؤولية هذا المصرف عن إصدار النقد (ف/1) والمحافظة على استقرار النقد الليبي في الداخل والخارج (ف/2) .

ولما كانت وظيفة إصدار النقد هي الوظيفة الأولى للمصارف المركزية في جميع بلدان العالم . ولما كانت هذه الوظيفة هي أول الوظائف التي مارسها المصرف المركزي ، وحتى قبل أن يأخذ هذه التسمية ، منذ عام (1952)، كما سبق ومر بنا ، لذا فسوف نبدأ بدراستها .

1 - إصدار العملة :

لقد سبق وأوضحنا أن أول إصدار نقدي تم في ليبيا كان بواسطة (لجنة النقد الليبية) والتي تولت إصدار الجنيه الليبي وذلك في عام (1952) ، وقد آسندت هذه المهمة لمصرف أجنبي وهو (بنك باركلينز) .

وفي عام 1956 قام (البنك الوطني الليبي) بتولي مهمة الإصدار بدلاً من لجنة النقد . وقد استمرت حالة إصدار النقد كما بدأت في عام (1952) وخاصة فيما يتعلق بغطاء العملة حتى صدور القانون رقم 4 لسنة (1963) .

فلقد كان غطاء العملة الليبية منذ صدورهما يتألف من العملات الأجنبية ، ولكن القانون رقم 4 لسنة (1963) حدد هيكلاً جديداً لغطاء العملة ، حيث لم يعد الجنيه الإسترليني (75٪) من حصة غطاء العملة المصدرة . وقد نصت المادة (31) من القانون المذكور على وجوب التزام المصرف المركزي بعدم إصدار أي نقد إذا لم يتوفر لدى

المصرف ما يعادل هذا النقد من أصول عدتها المادة المذكورة . وهذا يعني أن هذه الأصول تعتبر قيداً على حرية المصرف ، أو قدرته ، في إصدار النقد . فالمصرف المركزي لا يستطيع إصدار أي نقد إلا إذا توفر لديه ما يعادل هذا النقد من أصول .

أما الأصول التي يجب أن تقابل إصدار النقد ، ورقمي و معدني ، فهي :

أ - سبائك أو نقود ذهبية أو كلاهما أو نقود أجنبية قابلة للتحويل وفقاً لإتفاقية صندوق النقد الدولي ، أو أية نقود أخرى قابلة للتحويل ، وعلى أن لا تقل نسبة هذا النوع عن الأصول في مجموعها عن 25٪ من مجموع الأصول التي تغطي إصدار العملة .

ب - أذونات خزنة أجنبية تدخل عملاتها في إطار الفقرة السابقة .

ج - سندات أجنبية تصدرها حكومات أجنبية أو تضمينها ، وبشرط أن تكون عملاتها من ضمن العملات التي يمكن الاحتفاظ بها (الفقرة أ) أعلاه . على ألا تزيد مدة استحقاقها عن (5) سنوات بحيث لا تزيد قيمتها على 65٪ من مجموع أصول قسم الإصدار . ويجوز لمجلس إدارة المصرف أن يحتفظ ضمن هذه النسبة بسندات أجنبية تستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز (15) سنة وألا تزيد على 15٪ من مجموع أصول قسم الإصدار .

وفي كل الأحوال يجب ألا تقل الأصول الأجنبية كغطاء لإصدار العملة عن 90٪ من مجموع أصول الإصدار .

د - أذن مالية وسندات تصدرها أو تضمينها الحكومة الليبية وتستحق الدفع خلال مدة لا تتجاوز (15) سنة ويجب ألا تزيد قيمتها على 10٪ من مجموع أصول قسم الإصدار .

ولا تخفى أهمية تنويع غطاء العملة ، فمعظم الأصول الواردة أعلاه تشكل استثمارات تدور عائداً على المجتمع وخاصة الأذن والسندات الأجنبية .

هذ وقد وردت نفس القيود على إصدار العملة في القانون رقم 1/ لسنة 1993، فقد نصت المادة (30) من القانون المذكور على نفس مكونات غطاء العملة التي يقوم بإصدارها المصرف المركزي باستثناء تغير نسب بعض الأصول المقابلة للإصدار . فقد تم رفع نسبة نصيب الأذون المالية والسندات التي تصدرها الخزنة العامة من 10٪ في القانون القديم إلى 25٪ في القانون الجديد .

كما تم خفض نسبة نصيب السندات الأجنبية من 65٪ إلى 50٪ من مجموع أصول قسم الإصدار .

ويلاحظ أن القانون الجديد قد أدخل حقوق السحب الخاصة من ضمن مكونات الفقرة (أ) ويبدو أن هذا الموقف جاء نتيجة لتخلي صندوق النقد الدولي عن قاعدة الذهب .

وبصورة عامة فإن غطاء العملة في ليبيا في وضعه بعد صدور القانون رقم / 4 لسنة 1963 إنما جاء انعكاساً لما أعطاه اكتشاف النفط وتصديره من دعم للاقتصاد الوطني . كما أن رفع نسبة الأذون والسندات المالية التي تصدرها الخزنة العامة إنما تعبر عن الثقة في قوة ونمو الاقتصاد القومي عما كانت عليه حالته في السابق .

ومن الأرقام الواردة في الجدول (رقم 1/) والذي يبين الأصول المستخدمة كغطاء للعملة ونسب توزيع هذه الأصول وحجم العملة التي قام بإصدارها ، نجد :

- أن غطاء العملة كان ضمن الحدود التي وضعها القانون رقم / 4 لسنة 1963 ، وذلك حتى نهاية الربع الأول من عام 1991 .

لقد تجاوزت نسبة الذهب النقدي والعملات القابلة للتحويل ووحدات حقوق السحب الخاصة النسبة المقررة بالقانون كحد أدنى بأكثر من ثلاث مرات ؛ حيث بلغت نسبتها 77٪ أما نسبة السندات الأجنبية فقد بلغت 13٪ فقط من مجموع أصول الإصدار. وأخيراً التزام المصرف المركزي بالنسبة المحددة بالقانون وذلك فيما يتعلق بالأذون والسندات التي تصدرها الخزنة العامة الليبية .

ومن الأرقام الواردة في نفس الجدول نجد أن مقدار العملة التي أصدرها المصرف المركزي ، ورقية ومعنوية ، في 31/03/1991 قد بلغت (1503) مليون و (790) ألف دينار ليبي .

جدول رقم / 1

غطاء العملة ونسبة كل أصل منها بالدينار الليبي

1991 / 3 / 31

1989 / 12 / 31

الأصول	العملة المصدرة	%	العملة المصدرة	%	الحذ القانوني
ذهب نقدي	45000923	4	45011156	3	لا يقل
أرصدة بعملة قابلة للتحويل	690577590	59	1035268383	68	عن
وحدات حقوق السحب الخاصة	68069162	6	83439989	6	25 %
أذونات خزائنة محلية	116264466	10	151487500	10	لا يزيد عن 10 %
أذونات خزائنة أجنبية	—	—	—	—	لا يوجد حد قانوني
سندات خزائنة أجنبية :					
استحقاق خلال 5 سنوات	171892557	15	135826920	9	لا يزيد عن 50 %
استحقاق من 5 إلى 15 سنة	71035302	6	52756052	4	لا يزيد عن 15 %
المجموع	1162840000	100	1.503.790.000	100	—

مصرف ليبيا المركزي - التقرير السنوي الخامس والثلاثون - السنة المالية 1991/90

الجدول رقم - 30

أما بالنسبة لما يحصل عليه المصرف المركزي من عائدات من جراء قيامه بإصدار العملة ، فقد نص القانون على حصول الدولة على (80%) من هذه العائدات ويحصل المصرف على النسبة الباقية ، وذلك بعد أن يتم تجنب جميع التكاليف بما فيها الاحتياطي لمواجهة انخفاض قيمة الأصول ، مادة / 34 من القانون القديم والمادة (33) من القانون الجديد .

وقبل أن نغتم الكلام عن مسؤولية إصدار العملة من قبل المصرف المركزي لا بد من الإشارة إلى تعديلين مهمين يتعلقان بالعملة : الأول يتعلق باسمها والثاني بالقيمة التبادلية لها .

فبالنسبة لاسم العملة فقد تم تعديل القانون رقم 4/ لسنة 1963 في عام 1971 وأطلق هذا التعديل اسم (الدينار) على العملة الليبية بدلاً من الاسم القديم (الجنيه) . كما أطلق اسم الدرهم على آخر جزء من الدينار . وقد تم تقسيم الدينار إلى (1000) درهم . وعلى الرغم من تغيير اسم العملة إلا أن قيمتها بقيت كما هي بالنسبة للذهب .

أما بالنسبة للتعديل الثاني ، فقد تم في الفترة التي تولى فيها صندوق النقد الدولي عن قاعدة الذهب (نهاية السبعينات) . ونتيجة لذلك ترك الحرية للدول في اختيار طريقة تقويم عملاتها . وبالنسبة للدينار الليبي فقد اختارت السلطات الليبية وحدات السحب الخاصة (الأصول الاحتياطية في نظام النقد الدولي) كأساس لتحديد قيمة الدينار . وقد تم تحديد قيمته بما يعادل (2.8) من وحدات حقوق السحب الخاصة ، وقد نصت المادة 24/ من القانون رقم 1/ لسنة 1993 على هذا التعادل .

وفيما يخص قوة إبراء العملة فإنها مطلقة بالنسبة للنقد الورقي ، أما النقود المعدنية ، فقد حدد المشرع قوة إبرائها بمبلغ (25) ديناراً فقط . وفرض المشرع قبول أي مبلغ من العملة الوطنية مهما كانت فتنها من قبل الخزائن العامة والمصارف داخل البلاد ؛ (المواد 28 ، 27 من القانونين). ونظراً لطبيعة وظيفة العملات المساعدة ، ورقية ومعدنية ، فكان الأجدر بالمشرع أن يُقصر الإبراء المطلق على قاعدة النقد (الدينار) .

2- المصرف المركزي مصرفاً للدولة :

لا بد وأن تترتب على ملكية الدولة لكامل أسهم المصرف المركزي علاقة بين هذا المصرف من ناحية والدولة من ناحية أخرى ، وتمثل هذه العلاقة في مجالات عديدة. وتأكيداً لهذه العلاقة فقد نص عليها كل من القانون رقم 4/ لسنة 1963 والقانون رقم 1 / لسنة 1993 .

وفيما يلي نعرض للعلاقة بين الدولة والمصرف المركزي :

- حفظ حسابات الدولة والهيئات العامة :

يتولى المصرف المركزي ممارسة الأعمال المصرفية المتعلقة بالوحدات الإدارية العامة والهيئات والمؤسسات العامة ، وتقوم هذه الجهات بإيداع أرصدها لديه . وقد نص القانون على عدم دفع المصرف أية فوائد على ودائع الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ، كما لا يتقاضى أي مقابل لقاء الخدمات المصرفية التي يقدمها لتلك الجهات ، بما في ذلك تقديم القروض لها .

هذا ويجوز لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تحتفظ بأرصدها لدى المصارف التجارية وذلك بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي .
وأخيراً يقبل المصرف المركزي إيداع أرصدة الشركات المملوكة بالكامل للمجتمع وتقديم الخدمات المصرفية لها .

وقد حددت هذه العلاقة المادة / 18 في كل من القانونين المذكورين أعلاه وفي مجال إدارة أموال الدولة ، فقد نص القانون على أن المصرف المركزي هو الذي يتولى (إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي). (ف/3 من المادة رقم / 13 - القانون الجديد) .

- تقديم السلف للخزنة العامة لمواجهة العجز الطارئ في الإيرادات العامة :

نصت على هذه الناحية المادة /20 في القانونين القديم والجديد . فوفقاً لنص هذه المادة فإن المصرف المركزي يتولى تقديم سلفيات مؤقتة للخزنة العامة لمواجهة أي عجز مؤقت في إيرادات الميزانية العامة .

وقد اشترط القانون بأن لا تتجاوز قيمة هذه السلفيات سلس مجموع الإيرادات المقدرة في الميزانية (حوالي 16.7٪) ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه النسبة كانت تبلغ 10٪ من الإيرادات المقدرة وذلك في القانون القديم . ولا تحصل الدولة على أي سلف من هذا النوع إلا إذا قامت بتسديد جميع السلف التي حصلت عليها في أعوام السالف .

وهذه الحالة منطقية ، فإن الدولة سوف تلجأ إلى المصرف المركزي في حالة العجز المؤقت وذلك لكي لا يحتل عمل الجهاز الإداري وتزعزع الثقة في متانة وضع الدولة المالي . وسوف يقف المصرف إلى جانب الدولة .

أما عدم تقديم أية سلف أخرى إلا بعد تسديد الدولة لما حصلت عليه من سلف في العام السابق فهو قيد يحد من توجه الدولة لطلب السلف وبدون حدود .

- إدارة القروض العامة :

باعتبار أن المصرف المركزي هو رأس الجهاز المصرفي في البلدان المختلفة . فإن الموقع المهم لهذا المصرف يمكنه من معرفة سوق النقد والائتمان بصورة أفضل من أية مؤسسة أخرى في الدولة .

ولما كانت دول العالم تلجأ للاقتراض من الداخل والخارج إما لتغطية العجز في الموازنة العامة أو لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذه الحالة فإن الدول المختلفة تعهد إلى المصرف المركزي لإدارة قروضها والمقصود بإدارة القروض ، تنظيمه وجمع مبلغه أو التعاقد عليه ومن ثم القيام بخدمته ، أي تسديد أقساطه وفوائده السنوية أو إطفائه بصورة كلية .

وقد نصت المادة - ١٩ في كلا القانونين القديم والجديد على دور المصرف المركزي في إدارة القروض العامة . حيث ورد في نص المادة المذكورة في القانون الجديد ؛ على الدولة أن تعهد للمصرف المركزي بإصدار وإدارة جميع القروض التي تعقدها . كما يتولى المصرف ، بحكم النص خدمة هذه القروض واستهلاكها . ويقدم المصرف مشورته للدولة (الحكومة) قبل عقد القروض .

كما ورد في نص هذه المادة ، للمصرف أن يقدم مشورته فيما يتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية بصورة عامة .

- تمثيل الدولة في المنظمات الدولية ذات الصلة :

كما هو معروف فإن هناك عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية تهتم بالشؤون النقدية والمالية والاقتصادية ، وتشارك جميع دول العالم الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المؤسسات . ومن هنا فلا يوجد أقدر من المصرف المركزي ليتولى تمثيل الدولة أمام هذه المؤسسات .

وكما هو معروف فإن ليبيا عضو في جميع هذه المؤسسات النقدية والمالية ، الدولية والإقليمية ؛ فهي عضو في صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد العربي ... إلخ .

وفي هذا المجال فقد نص القانون على أن المصرف المركزي هو الذي يمثل الدولة في مسؤولياتها والتزاماتها قبل هذه الجهات الدولية . كما يتولى المصرف تمثيلها في الاتصالات والمفاوضات والعمليات المتعلقة بأمور نقدية أو مالية أو اقتصادية أو تجارية والتي تجري مع جهات أجنبية حكومات أو منظمات . كما يمثل المصرف المركزي الدولة أمام المصارف المركزية في الدول الأجنبية . وقد نصت المادة / 21 في كلا القانونين على هذا الدور للمصرف المركزي .

ومن جميع ما سبق يتبين الدور المهم والخطير الذي يقوم به المصرف المركزي .

3- المصرف المركزي مصرف المصارف :

نظراً لأهمية دور المصارف التجارية ، وخطورته بالنسبة للاقتصاد القومي كما سبق وأن علمنا ، فقد قام المشرع الليبي بتنظيم العلاقة بين هذه المصارف والمصرف المركزي .

ويمكن تحديد هذه العلاقة في ناحيتين ، الأولى تتعلق بالتنظيم والمساندة والثانية تتعلق بالرقابة على الائتمان وسوف نبحت هذه العلاقة في الفقرة التالية ، ونبدأ بالناحية المتعلقة بالتنظيم والمساندة .

- تبدأ هذه العلاقة منذ بدء العمل للمصرف التجاري حيث لا يستطيع هذا الأخير ممارسة نشاطه إلا إذا حصل على الإذن من الأمين المختص وبناءً على عرض محافظ مصرف ليبيا المركزي - (مادة / 52 القانون رقم / ١ لسنة 1993) .

- فرض القانون على المصارف التجارية أن تقدم للمصرف المركزي أية إيضاحات أو بيانات عن أية عمليات يياشرها للمصرف التجاري - (مادة / 65) .

كما ويستطيع المصرف المركزي أن يطلع ، وفي أي وقت ، على دفاتر ومستندات وحسابات المصارف التجارية ، وذلك في مزار المصارف التجارية بواسطة مفتشين ينتدبهم المحافظ لهذا الغرض . وفرض القانون على هؤلاء المفتشين ألا يفشوا ما أطلعوا عليه للغير إلا وفقاً للقانون - (مادة / 40 ، من القانونين) .

- تقدم المصارف التجارية نسخة من الميزانية السنوية والحساب الختامي إلى المصرف المركزي ، وذلك خلال أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للمصرف التجاري .

- المصارف التجارية ملزمة قانوناً بتقديم تقرير شهري عن نشاطها إلى المصرف المركزي وذلك في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من نهاية كل شهر .

- يقوم المصرف المركزي بإعادة خصم الأوراق الحكومية قصيرة الأجل والأوراق التجارية التي تقدمها له المصارف التجارية ، وذلك إذا تحققت شروط معينة في الأوراق التجارية .

- المصرف المركزي هو الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه المصارف التجارية عندما تواجه مشاكل تتعلق بالسيولة . وفي هذه الحالة تحصل المصارف التجارية على القروض من المصرف المركزي ، وذلك إذا كانت المصارف التجارية ملتزمة بتعليمات المصرف المركزي والمتعلقة بالاحتياطي النقدي وغيرها والتي سيرد ذكرها عند بحث الرقابة على الائتمان . وهذا الدور للمصرف المركزي بالغ الأهمية للمصارف التجارية . وبسبب هذه الخدمة سُمي المصرف المركزي بمصرف المصارف .

- وأخيراً يقدم المصرف المركزي خدمة مهمة للمصارف التجارية، وهذه الخدمة هي المقاصة . والمقاصة تتم عندما يتقدم كل مصرف من المصارف التجارية في وقت معين بما يتجمع لديه من صكوك يتقدم بها عملائه مسحوبة على مصارف أخرى ؛ إلى غرفة المقاصة في المصرف المركزي . ويتولى المصرف المركزي إجراء المقاصة بين المصارف التجارية ، فيزيد رصيد المصرف الدائن ويخفض رصيد المصرف المدين . ويقدم المصرف المركزي هذه الخدمة للمصارف التجارية في كل من مدينتي طرابلس و بنغازي .

وفي عام 1990 بلغ عدد الصكوك التي تقدمت بها المصارف التجارية أكثر من (869) ألف صك إلى غرفة مقاصة طرابلس . أما عدد الصكوك التي قُدمت إلى غرفة مقاصة بنغازي وفي نفس العام فقد بلغ (66) ألف صك (١) .

4 - المصرف المركزي رقيباً على الائتمان :

الرقابة التي تفرض على الائتمان من قبل المصرف المركزي تتعلق بالقروض والتسهيلات التي تعرضها المصارف التجارية لتمويل النشاط الجاري للقطاع الاقتصادي والاجتماعي. وعند الكلام عن المصارف التجارية بصورة عامة تعرضنا إلى طبيعة نشاطها، وكيف أن هذا النشاط قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار النقدي والاقتصادي فيما لو ترك دون أية رقابة . وقد مر بنا أن الذي يمارس هذه الرقابة هو المصرف المركزي بوسائله الخاصة ، كمية ونوعية وتدخل مباشر .

ومصرف ليبيا المركزي ، شأنه شأن أي مصرف مركزي، يمتلك الوسائل القانونية التي تمكنه من ممارسة هذه الرقابة . ومع هذا فإن النصوص القانونية وحدها في هذا المجال لا تكفي . فلا بد من توفر البيئة التي تجعل استخدام هذه الوسائل ممكناً ناهيك عن كفاءته .

(١) الأرقام مأخوذة عن / مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد / 32 - العدد 7 - 9 جلول / 11 .

وقيل أن تتعرف على وسائل مصرف ليبيا المركزي واستخدامها للرقابة على الائتمان لا بد من ذكر بعض الحقائق التي تحدد مدى فاعلية وتأثير وسائل المصرف المركزي هذه .

- إن معظم النشاط الاقتصادي في ليبيا بيد أو تحت سيطرة القطاع العام .
- إن المصارف التجارية مملوكة بالكامل (تقريباً) للمصرف المركزي .
- إن إدارة المصارف التجارية هي بيد المصرف المركزي وبالتالي فهو يتحكم بإدارتها . (المادة / 54 من القانون رقم 4 - لسنة 1963) (1) .
- تلجأ المؤسسات العامة والمشروعات المملوكة ملكية عامة للاقتراض مباشرة سواء من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية .
- عدم وجود سوق للأوراق المالية والتجارية ، فضلاً عن عدم وجود سوق للنقد .

وبعد هذه الإشارة التي لا بد منها نعود الآن لنرى كيف يستخدم مصرف ليبيا المركزي وسائله للرقابة على الائتمان .

أ - الاحتياطي النقدي : (2)

هذا الاحتياطي يرتبط بحجم الودائع : الحسابات الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير . وكما سبق وأن علمنا ، فإن على المصارف التجارية إيداع نسبة محددة من حجم الودائع ، بأنواعها ، لدى المصرف المركزي ، وعلى شكل نقد قانوني وبدون فوائد .

ويسعى المصرف المركزي من وراء هذا النوع من الاحتياطي للتحكم في حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي ، أما

(1) لم يرد نص لثل هذه المادة بالقانون رقم / 1 - لسنة 1993 .

(2) يستخدم مصرف ليبيا المركزي في نشراته تعبير الاحتياطي القانوني، والأفضل استخدام عبارة الاحتياطي النقدي، تمييزاً له عن الاحتياطي القانوني الذي يجب من أرباح المصارف .

إذا أراد العكس، أي زيادة حجم الائتمان، فإنه يخفض من نسبة الاحتياطي النقدي فتزداد مقدرة المصارف التجارية على التوسع بمنح الائتمان .

هذا وقد نصت على هذا الاحتياطي المادة /36 من القانون رقم / ١ - لسنة 1993، وحددت هذه المادة نسب الاحتياطي النقدي ، ففيما يتعلق بالودائع لأجل وودائع التوفير فإن النسبة تتراوح ما بين 5٪ - 20٪ وبالنسبة للحساب الجاري أو الأرصدة غير المستعملة من القروض الممنوحة والاعتمادات فتتراوح النسبة ما بين 10٪ - 40٪. ومن الناحية الفعلية فإن المصرف المركزي قد حدد هذه النسب منذ منتصف عام 1966 وحتى عام 1993 بـ 7.5٪ من حجم الودائع لأجل وودائع التوفير (الإدخار) ، ونسبة 15٪ للحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب) (١) .

ومقابل التزام المصارف التجارية باقتطاع هذا الاحتياطي من الودائع، بأنواعها ، فإن المصرف المركزي يقف إلى جانبها في حالة تعرضها إلى أزمة في السيولة فيقدم لها القروض . ولا يتردد المصرف المركزي في تقديم القروض للمصارف التجارية إذا كانت ملتزمة بتحتيب الاحتياطي النقدي وأن تُستخدم القروض للفرض الذي طُلبت من أجله ؛ أي مواجهة نقص السيولة .

ويلاحظ أن الاحتياطي النقدي الذي قامت المصارف التجارية بوضعه لدى المصرف المركزي قد فاق النسبة المحددة من قبل هذا الأخير وفقاً للقانون .

فقد بلغ حجم هذا الفائض حوالي (86.2) مليون دينار في عام 1992 . وبلغ حوالي (90.3) مليون دينار في عام 1993 (٢) . وارتفع حجم الاحتياطي النقدي بأكثر مما هو مقرر يعني أن مجالات استثمارات المصارف التجارية للموارد المتجمعة لديها كانت محدودة .

(١) مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية ، المجلد / 32 ، العدد 10 - 12 هامش الجدول رقم / 7 .

(٢) المصدر السابق ، ص 11 .

وهنا يمكن أن نلاحظ ، أن المصرف المركزي يستطيع أن يلزم المصارف التجارية بالتقيد بتحتيب نسبة الاحتياطي النقدي ، ولكنه لا يستطيع أن يجعلها تتوسع بمنح الائتمان إذا لم تتوفر الظروف الملائمة لذلك .

- تحديد نسب السيولة :

السيولة هي النقود القانونية الحاضرة أو الأصول التي يمكن أن يحولها المصرف إلى نقد بدون خسارة مثل أذون الخزانة والأوراق التجارية التي يعيد المصرف التجاري لدى المصرف المركزي .

لقد حددت المادة / 35 ف / 2 من القانون رقم / 4 لسنة 1963 وكذلك المادة / 34 ف / 2 من القانون الجديد ، الجهة التي تتولى تحديد نسب السيولة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المصارف التجارية . والجهة التي تحدد هذه النسب وأنواع الأموال ؛ هي مصرف ليبيا المركزي .

هذا وقد حدد المصرف المركزي نسبة السيولة بـ (15%) من مجموع الخصوم الإيداعية والاقتراض من المصارف .

والهدف من إلزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بهذه النسبة من السيولة لضمان قدرة المصرف التجاري على تلبية طلبات المودعين ، وكذلك كوسيلة من وسائل المصرف المركزي للتحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية . فإذا أراد المصرف المركزي أن يخفض من حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية فإنه يعتمد إلى رفع نسبة السيولة أما إذا أراد أن يزيد من حجم الائتمان الممنوح من هذه المصارف فإنه يخفض من نسبة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري .

وفي الممارسة العملية في تطبيق هذا الجانب من جوانب مراقبة الائتمان فإننا نجد حالة تشابه حالة الاحتياطي النقدي .

لقد بلغ حجم السيولة التي فرضها المصرف المركزي كنسبة من إجمالي الخصوم الإيداعية و الاقتراض من المصارف حوالي (641.6) مليون دينار وذلك في عام 1992

وحوالي (718.8) مليون دينار في عام 1993 بينما بلغ حجم الأصول السائلة الفعلية حوالي (1290.2) مليون دينار وحوالي (1839.2) مليون دينار وذلك في العامين المذكورين على التوالي أي بفائض بلغ (648.6) مليون دينار (1120.4) مليون دينار على التوالي (1) .
وواضح من هذه الأرقام مدى توفر إمكانيات المصارف التجارية لتقديم الائتمان ولكن لا توجد مجالات تستوعبه .

ومن بين الأصول السائلة ودائع المصارف التجارية تحت الطلب ولأجل لدى المصرف المركزي .

- سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم :

أسعار الفائدة هي العائد الذي تحصل عليه الودائع لأجل وودائع التوفير والذي تدفعه المصارف . أو تلك الفوائد التي تحصل عليها المصارف التجارية عندما تقدم القروض لطلابها .

أما بالنسبة للخصم وإعادة الخصم ؛ فالخصم يتمثل في أن يتقدم شخص ما بورقة تجارية (كميالة أو غيرها) أو ورقة مالية قصيرة الأجل، ليحصل على مبلغها قبل حلول الأجل ، فإن المصرف التجاري يقوم بخصمها ، أي يدفع مبلغها الاسمي مخصوصاً منه الفوائد وتكاليف التحصيل مقدماً وعندما يحل أجل سداد هذه الأوراق يحصل المصرف على كامل مبلغها الاسمي .

وبالنسبة لسعر إعادة الخصم فهو السعر الذي يحدده المصرف المركزي عندما يقوم بخصم الأوراق التجارية والمالية التي تقدمها المصارف التجارية لإعادة خصمها ، وفي هذه الحالة يحصل المصرف المركزي على نسبة معينة تقل أو تعادل ما حصل عليه المصرف التجاري عندما قام بخصمها لأول مرة .

(1) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة .

والمصرف المركزي هو الذي يحدد أسعار الفائدة (دائته أو مدينه) وكذلك سعر إعادة الخصم . وهذه الوسيلة تؤثر في حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية فرفع هذه الأسعار يحد من حجم الائتمان المقدم وقد نصت على دور المصرف المركزي في هذا المجال المادة رقم / 35 من القانون رقم / 4 لسنة 1963 . وكذلك المادة رقم / 34 من القانون رقم / 1 لسنة 1993 .

ويلاحظ هنا ، بأن تغيير أسعار الفائدة والخصم يمكن أن يؤثر في حجم الائتمان الذي يطلبه القطاع الخاص . ولكن تأثيرها في طلب المشروعات لا يمكن أن يكون ذا فاعلية ، خاصة إذا كانت هذه المشروعات تقوم بإتباع حاجات جماعية .

وقد تراوحت أسعار الفائدة خلال عام 1992 ما بين (5٪ - 5.5٪) على الودائع لأجل أما ودائع التوفير فكانت أسعار الفائدة التي تحصل عليها (5٪) . أما بالنسبة للحسابات الجارية فإن المصارف لا تدفع عنها أية فوائد، وبالنسبة لسعر الخصم فقد كان (5٪) وخلال نفس التاريخ (1) .

وكل ماسبق أعلاه يتعلق بالرقابة الكمية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي على نشاط المصارف التجارية وهي بصدد منح الائتمان .

أما بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة ، فإن المصرف المركزي في ليبيا يستثمر في السنوات طويلة الأجل ، ولكن عدم نمو سوق مالية ونقدية يجعل اللجوء إلى هذه الوسيلة غير ممكن للتأثير في حجم النقد المتداول أو التأثير في حجم الائتمان وأسعار الفائدة بصورة غير مباشرة .

وبالنسبة للرقابة النوعية التي يمارسها المصرف المركزي لتوجيه الائتمان أو التأثير في حجمه . فإن القانون قد منح المصرف المركزي من السلطات والوسائل ما يمكنه من توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة أو منع المصارف التجارية من استثمار أموالها في

(1) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 32 - العدد 10 - 12 ، جنول / 14 و جنول / 15 .

مجالات معينة (١) . ومن الأمثلة على ذلك قيام المصرف المركزي بتوجيه تعليماته بشأن رفع الائتمان الذي تحصل عليه قطاعات اجتماعية معينة أو إقراض العاملين في مهن معينة. ومن أمثلة الرقابة النوعية كذلك ما نصت عليه الفقرة / 3 من المادة / 34 من القانون رقم / ١ لسنة ١٩٩٣ ، والتي يحق للمصرف المركزي ، وفقاً لها منع المصارف التجارية من استثمار أموالها في مجالات معينة .

وفي ظل طبيعة العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية في ليبيا ، من حيث رأس المال والإدارة ، يصعب التصور أن هذه العلاقة لا تشكل تدخلاً مباشراً من قبل المصرف المركزي ، وفي أي وقت ، لمراقبة نشاط تلك المصارف . ومع هذا فقد نص القانون رقم / ١ - لسنة ١٩٩٣ في مادته الحادية والأربعين على السبل التي يلجأ لها المصرف المركزي في تدخله المباشر والذي يبلغ حد طلب تصفية نشاط المصرف التجاري السذي لا يستجيب لتعليماته .

المبحث الثاني المصارف التجارية

سبق أن تعرفنا على وجود المصارف التجارية في ليبيا وذلك في مرحلة السيطرة الاستعمارية وفي السنوات الأولى من الاستقلال الذي حصلت عليه ليبيا منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن .

وسبق أن اعتبرنا صدور القانون رقم / 4 لسنة ١٩٦٣ ، بداية مرحلة جديدة في نشاط هذه المصارف . فيما يلي سوف نستكمل دراسة الهيكل التنظيمي للمصارف التجارية ثم نتناول نشاطها الفعلي في ليبيا كدراسة عملية لنشاط مثل هذه المصارف في بلد نام .

(١) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الخامس والثلاثون ٩٠ / ١٩٩١ ، ص ٩٤ .

إن صدور قانون المصارف في عام 1963 ، شكّل مرحلة جديدة بالنسبة لهذه المصارف . فبعد صدوره تم الطلب من المصارف الأجنبية في ليبيا أن تعيد النظر في طبيعة تركيب رأسمالها وأن تتحول إلى شركات مساهمة يمتلك الليبيون ، قطاع خاص وعام ، ما لا تقل نسبته عن 51٪ من رأسمال كل مصرف .

وبالفعل فقد تم خلال الفترة من 1964 إلى 1966 إعادة ترتيب أوضاع أربع مصارف هي ، بنك سيشيليا والبنك العقاري الجزائري التونسي والبنك البريطاني للشرق الأوسط وبنك مصر . وبعد هذا الإجراء أصبحت هذه المصارف تعمل بأسماء : مصرف الصحاري ، الشركة المصرفية الإفريقية ، مصرف شمال إفريقيا ، وأخيراً مصرف النهضة العربية على التوالي . كما تم خلال نفس الفترة إنشاء (المصرف التجاري) وقد كانت نسبة مساهمة الليبيين في رأسماله تبلغ 51٪ (١) .

واستكمالاً لمشاركة رأس المال الوطني في المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا صدر قرار من (مجلس قيادة الثورة) في عام 1969 تم بموجبه حصول الدولة على النسبة المطلوبة (51٪) في رأسمال كل من بنوك روما وباركليز ونابولي والبنك العربي المخلود . وكتيجة لانتقال أكثر من نصف ملكية رأسمال هذه المصارف إلى الليبيين (قطاع عام وخاص) فلا بد وأن تصبح أكثرية أعضاء مجالس إدارة هذه المصارف من الليبيين . مما فيهم رئيس مجلس الإدارة .

ومنذ النصف الثاني من عام 1970 صدر قراران من (مجلس قيادة الثورة) تم بموجبهما تأميم الحصص الأجنبية في جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا . وبهذه الإجراءات أصبح الشعب مالِكاً لهذا القطاع الحيوي من الاقتصاد القومي ، وبهذه الملكية العامة يستطيع المجتمع أن يعيىء موارد لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فضلاً عن كون هذا الإجراء يعتمز المقدمة المنطقية لتحقيق الاستقلال النقدي والاقتصادي.

(1) عبد المنعم الهب ، المصارف في ليبيا كيف قامت وكيف تلبّيت وبعض الاقتراحات . مجلة الاقتصاد و التجارة ، جامعة قاريونس ، المجلد السادس ، العدد الأول ، 1970 ، ص 14 وما بعدها .

هذا ويبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا في الوقت الحاضر (عام 1993) خمسة مصارف هي :

- المصرف التجاري الوطني .
- مصرف الأمة .
- مصرف الجماهيرية .
- مصرف الصحاري .
- مصرف الوحدة .

ولهذه المصارف فروعاً منتشرة في كافة المدن الليبية وقد بلغ عدد هذه الفروع (221) فرعاً وذلك حتى 1992/11/15 .

وتستأثر منطقة طرابلس بحوالي 28% من مجموع هذه الفروع حيث بلغ عدد الفروع بها (63) فرعاً . وتأتي في المرتبة الثانية كل من منطقتي بنغازي وسرت حيث يوجد في كل واحدة منهما (33) فرعاً . وتحتل منطقة الجبل الأخضر المرتبة الثالثة حيث يوجد فيها (27) فرعاً ، ثم منطقة الزاوية حيث تحتوي على (25) فرعاً ، وفي الجبل الغربي يوجد (24) فرعاً وتأتي منطقة سبها في آخر القائمة حيث يوجد فيها (16) فرعاً . أما من حيث أكثر المصارف انتشاراً ، فإن مصرف الوحدة يحتل الصدارة حيث تبلغ فروعه (61) فرعاً ، يليه المصرف التجاري (47) فرعاً . ثم يأتي مصرف الجماهيرية (46) فرعاً ، ويحتل مصرف الأمة المركز قبل الأخير بين المصارف (35) فرعاً وأخيراً يأتي مصرف الصحاري (32) فرعاً (1) .

لقد عوّف المشرع للمصرف التجاري ، بأنه : شركة تتولى قبول الودائع بأنواعها؛ حسابات جارية ، وودائع لأجل ، وقبول وتحصيل الصكوك ومنح القروض والتسهيلات

(1) مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية ، 1992 ، المجلد / 32 - العدد 4 - ص 6 .

الائتمانية . واستبعد المشرع في نفس المادة من نطاق المصارف التجارية ، تلك التي تتعامل بالتمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي . مادة / 50 من القانون رقم ١/ لسنة 1993) .
والواقع أن المشرع كان يكفيه أن يُعرّف المصارف التجارية بأنها تلك المؤسسات (أو الشركات) التي تقبل فتح الحسابات الجارية وتتعامل بالائتمان قصير الأجل .
واشترط المشرع على المصارف التجارية أن تأخذ شكل الشركات المساهمة الليبية وألا يقل رأسمالها عن عشرة ملايين دينار ، موزعة على أسهم ولا تزيد قيمة السهم عن عشرة دنانير . (مادة / 53 من القانون أعلاه) (١) .

وقد أجاز المشرع في نفس هذه المادة للمصارف الأجنبية (أن تفتح لها فروعاً أو وكالات أو مكاتب تمثيل داخل الجماهيرية) ، والقانون القديم كان خلوّاً من هذا النص .
كما لم يشترط القانون الجديد امتلاك مصرف ليبيا المركزي لأية نسبة من رأس المال، وإنما اكتفى بمساهمة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الليبيين (العامة والخاصة).
وبالنسبة لرئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف التجاري ، فقد اشترط القانون أن يكونوا من المواطنين الليبيين ومتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية . وألا يكون قد حُكم على أي منهم بجرائم مخلة بالشرف وألا يكون أي منهم قد شغل عضوية مجلس إدارة مصرف قد أشهر إفلاسه .

ولا يبدأ المصرف التجاري نشاطه إلا بعد أن يحصل على الإذن من الأمين المختص بناءً على عرض محافظ مصرف ليبيا المركزي .

نشاط المصارف التجارية :

تمارس المصارف التجارية نشاطاً يتعلق بتداول النقود وتقديم الائتمان قصير الأجل ، وهذا هو نشاطها الرئيسي . بالإضافة إلى هذا فهي تقدم العديد من الخدمات لعملائها ، كسحب الصكوك من المصارف الأخرى وإجراء الحوالات ، والقيام بتسديد

(١) في القانون القديم كان رأسمال المصرف نصف مليون دينار .

التزامات عملها لجهات أخرى أو تحصيل حقوقهم . ومع هذا يبقى النشاط الرئيسي
لمثل هذه المؤسسات هو التجارة بالائتمان .

ولإعطاء فكرة مفصلة عن نشاط هذه المصارف سوف نتناول دراسة
خصوم وأصول المصارف التجارية في ليبيا ، مع التركيز على تطور بعض هذه
الخصوم والأصول .

والجدول (رقم / 2) يبين لنا خصوم وأصول جميع المصارف التجارية في ليبيا
خلال عامي 1990 و 1991 .

أولاً - جانب الخصوم :

نبدأ بهذا الجانب لأنه الجانب الذي يتضمن العنصر الذي لا بد منه لكي يقوم
المصرف التجاري ويبدأ به نشاطه وهو رأس المال .

ويقصد بالخصوم كما ذكرنا التزامات المصرف قبل الغير ، بمعنى أن الأموال في
هذا الجانب هي ديون على المصرف يؤديها بالطريقة التي يحددها القانون أو النظام
الأساسي للمصرف . وفيما يلي كل عنصر من جانب الخصوم .

١ - رأس المال الاحتياطي : تظهر هذه الفقرة من الخصوم دون التفرقة بين رأس
المال والاحتياطي ، ومن أجل الإيضاح والفائدة فسوف نبحث في رأس المال أولاً ثم
نتناول الاحتياطي .

أ - رأس المال : ويمثل رأس المال مجموع المبالغ التي أسهم فيها الأفراد (طبيعيون
واعتباريون) عند الاكتتاب في رأسمال المصرف . ورأسمال المصرف التجاري هو الذي
يشكل بداية انطلاقه في نشاطه من الناحيتين القانونية والفعلية .

وواضح من أرقام الجدول رقم / 2 أن مجموع رأسمال المصارف التجارية في ليبيا
قد بلغ (119.5) مليون دينار في عام 1991 ، وكان بنفس القدر في العام السابق . وتدل

المراجع المتاحة أن حجم رأسمال المصارف التجارية بقي كما هو وارد في الجدول حتى نهاية عام 1992 (١) .

وعلى الرغم من أن رأسمال المصارف التجارية يبلغ حوالي (120) مليون دينار إلا أنه لا يمثل سوى نسبة تبلغ حوالي 2.57٪ فقط من مجموع خصوم المصارف التجارية ، (بدون الحسابات المقابلة) .

هذا ويشكل رأسمال المصرف التجاري أول عنصر من عناصر أمواله الذاتية . ومع أن رأسمال المصرف يشكل حقاً للمساهمين إلا أنه لا يمكن الحصول عليه إلا في حالة توقف المصرف عن العمل ، ويتم دفع مقابل الأسهم بعد تصفية جميع التزامات المصرف قبل الغور . أما إذا تعرض المصرف لخسارة فإن كل مساهم يتحمل نصيبه من هذه الخسارة بقدر مساهمته .

وعلى العموم فإن رأسمال المصرف يشكل أول عنصر من عناصر الضمان لحقوق المودعين في المصرف .

ب - الاحتياطي :

هو النسبة التي تقتطع من الأرباح القابلة للتوزيع والتي يحققها المصرف في نهاية كل دورة إنتاجية ، وهي عادة سنة . والاحتياطي ينقسم إلى قسمين : (أ) احتياطي قانوني ، (ب) احتياطي نظامي .

الاحتياطي القانوني : هو الذي ينص عليه القانون ، وقد نصت على هذا الاحتياطي المادة / رقم 56 من القانون رقم / 1 لسنة 1993 . فوفقاً لهذه المادة ، فإن على المصرف التجاري أن يحتفظ باحتياطي لرأس المال يقتطع سنوياً من الأرباح المتحققة بنسبة لا تقل عن 50٪ من الأرباح السنوية حتى يبلغ حجم هذا الاحتياطي نصف قيمة رأس المال المدفوع . وعندما يتم اقتطاع نسبة تبلغ 25٪ من الأرباح إلى أن يصبح الاحتياطي مساوياً لحجم رأس المال المدفوع .

(١) مصرف ليبيا المركزي ، نشرة الاقتصادية ، المجلد / 32 - العدد - 10 - 12 جلول / 5 .

مليون دينار

جدول رقم / 2 أصول وصنوم مجموع المصارف التجارية في ليبيا للسنوات 1990 - 1991

		الأصول			
		1991	1990		
1991	1990	1991	1990	الأصول	
365.0	311.7	1297.2	1115.0	1- الأصول بسندية	
(119.5)	(119.5)	(54.4)	(37.2)	أ- بقية في المصارف	
(245.5)	(192.2)	54.3	36.5	- بائعته الليبية	
		0.08	0.7	- بائعته الأجنبية	
		1178.7	1036.6	ب- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	
		611.7	665.6	- تحت الطلب	
		567.0	377.0	- لأجل	
3365.9	3321.4	64.2	41.3	ج- ودائع لدى المصارف المحلية	
2812.3	2727.7	34.2	20.6	- تحت الطلب	
658.1	504.5	30.0	20.7	- لأجل	
95.5	89.2				
613.0	757.1	74.2	76.6	د- ودائع لدى المصارف الأجنبية	
319.0	298.8	1436.5	1436.5	2- سندات وأذونات خزنة محلية	
-	-	2615.8	2533.3	3- إجمالي الخصام	
296.0	458.3	2546.4	2484.8	أ- السجلات والمستحقة على البنوك	
		36.4	31.7	ب- أوراق تجارية مضمونة ومبدولة	
		33.0	16.8	ج- قروض أخرى	
1214.2	1205.3	327.5	434.3	4- أصول ثابتة وأصول أخرى	
1428.5	1564.6	1428.5	1564.6	5- حسابات مقابلية	
7179.6	7160.1	7179.6	7160.1	المجموع	

ومن الناحية الفعلية يتم اقتطاع الاحتياطي بنوعيه من قبل المصارف التجارية في ليبيا إلا أن الأرقام المنشورة لا تعطي أرقام كل نوع منهما على انفراد وإنما يتم وضع الأرقام تحت عنوان (الاحتياطي والطروري) .

وبالطبع فإن الاحتياطي هنا هو الاحتياطي القانوني ، أما الطوراي فهو الاحتياطي النظامي . ويبدو أن المصارف تحتفظ بحساب كل واحد منهما على انفراد .

ومن أرقام الجدول رقم (2) نجد أن حجم الاحتياطي والطوراي قد بلغ حوال (245.5) مليون دينار في عام 1991 . وهذا الرقم يدل على أن الاحتياطي والطوراي قد بلغ أكثر من ضعف حجم رأس المال . ولو أخذنا بظاهر نص المادة (57) سالفه الذكر فإن احتياطي الطوراي (أي النظامي) يبلغ أكثر من نصف إجمالي مبلغ الاحتياطي والطوراي .

ونذكر هنا بالقواعد التي تحكم التصرف في هذا الاحتياطي ، فبالنسبة للاحتياطي القانوني فهو يشكل مع رأس المال ضماناً للمودعين ولا يستطيع المصرف التجاري التصرف فيه . أما (الطوراي) فإن المصرف يستطيع أن يتصرف فيه وذلك وفقاً للغرض الذي تم اقتطاعه من أجله .

وأخيراً فإن الاحتياطي بنوعيه يعتبر حقاً للمساهمين (في رأسمال المصرف) يعامل معاملة رأس المال، باستثناء النظامي من حيث المعاملة .

2- الودائع :

والودائع هي مجموع الأموال التي يتلقاها المصرف التجاري من المتعاملين معه ، أي المودعين. وهذه الودائع تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي : الحسابات الجارية (تحت الطلب)، الودائع لأجل (الودائع الزمنية) وأخيراً الإيداع (حساب التوفير) . ويطلق مصرف ليبيا المركزي على الودائع بأنواعها اسم (الخصوم الإيداعية) (١).

(١) مصرف ليبيا المركزي - التقرير السنوي - 90 / 1991 . ص 54 .

لقد بلغ حجم الودائع المطلق (3565.9) مليون دينار في عام (1991) ، وتشكل الودائع نسبة بلغت 62٪ من جملة خصوم المصارف التجارية . كما يتضح من الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) أن الودائع تحت الطلب قد بلغت نسبتها حوالي 78.9٪ من إجمالي الودائع . ثم تأتي بعدها الودائع لأجل حيث بلغت نسبتها 18.5٪ ، وأخيراً تأتي ودائع التوفير (الإدخار) حيث كانت نسبتها 2.7٪ من إجمالي الودائع .

وهذا الترتيب للودائع من حيث الأهمية لا يعكس ظاهرة إيجابية بالنسبة لنشاط المصارف التجارية . ذلك لأن نشاط هذه المصارف يعتمد على الاستقرار النسبي للودائع . وطبيعة الحساب الجاري (الحساب تحت الطلب) أنه عرضة للسحب من قبل مودعيه في أي وقت ودون إشعار مسبق . وهذا يجعل المصارف التجارية في وضع شديد الحذر وهي تستثمر هذه الودائع . وقد سبق أن مر بنا أن الاحتياطي النقدي الذي يفرضه المصرف المركزي على الحسابات الجارية يبلغ 15٪ ، وهي نسبة تبلغ ضعف نسبة الاحتياطي على الودائع لأجل وودائع التوفير .

إن انخفاض حجم الودائع لأجل في مصارف مملوكة للمجتمع ، وتوجه مواردها عادة لخدمة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشكل ظاهرة سلبية داخل المجتمع . ولجرد الإشارة إلى العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه الظاهرة ؛ فإن انخفاض تعامل الناس مع المصارف ، لا يرجع إلى تدني الوعي المصرفي فقط ، بل يعود إلى أسباب عديدة ثقافية واجتماعية ودينية وسياسية ، أي تتعلق بالسياسة العامة والسياسة الاقتصادية . ونظراً لأهمية بند الودائع نجد من المفيد تتبع تطور حجم أنواعها لفترة زمنية مناسبة . وأرقام (الجدول رقم 3) توضح وضع الودائع بأنواعها الثلاث خلال ثمانية أعوام .

ومن أرقام هذا الجدول يبدو أن حجم الودائع بقي مستقراً عند مستوى معين وذلك باستثناء العام الأخير (1992) حيث ارتفع حجمها بصورة ملحوظة . فبعد عام (1985) ارتفع حجم الودائع قليلاً ثم عادت في عام (1988) إلى المستوى الذي كانت

عليه في البداية ، ثم انخفض حجمها في عام (1989) ، وعادت للارتفاع حتى نهاية الفترة المذكورة في الجدول وكان ارتفاعها في العام الأخير أكبر .

جدول رقم / 3 *

الودائع في المصارف التجارية للفترة 1985 - 1992 بليون دينار

نهاية العام	ودائع تحت الطلب	الودائع الثابتة	ودائع التوفير	الإجمالي
1985	2457.1	726.0	64.6	3247.7
1986	2571.1	786.4	80.4	3437.9
1987	2710.2	774.2	83.0	3567.4
1988	2397.4	789.5	77.3	3264.2
1989	2521.7	564.6	80.2	3166.5
1990	2727.7	504.5	89.2	3321.4
1991	2812.3	658.1	95.5	3565.9
1992	3248.5	796.3	128.3	4173.1

أما بالنسبة لمكونات هذه الودائع ، فالحسابات تحت الطلب (الجاري) بقيت شبه مستقر تقريباً حتى عام (1990) ، حيث بدأ هذا الحساب في الارتفاع وكان ارتفاعه بصورة ملحوظة في عام (1992) .

والودائع الثابتة (لأجل) فإنها بقيت ثابتة تقريباً خلال السنوات الأربع الأولى الواردة في الجدول ثم انخفضت بشكل كبير نسبياً في عامي 1989 - 1990 على التوالي ولكنها عادت للارتفاع في العامين الأخيرين وكان ارتفاعها أعلى في عام (1992) .
وأخيراً ، فإن ودائع التوفير قد ارتفعت في عام 1986 وبقيت على مستواها خلال الأعوام التالية وذلك باستثناء العام الأخير حيث ارتفعت بشكل أكبر .

* المصدر - مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية 1992 - مجلد 1 - 3 ، 10 - 12 الجداول 8 و 9 .

ولم نعر على تفسير لمثل هذه الحالة في تقارير المصرف المركزي - باستثناء ملاحظة عابرة - على الرغم من أن تقاريره تتضمن فقرات تستعرض أرقام أصول وخصوم المصارف التجارية ، ونظراً لأهمية الودائع بالنسبة لنشاط المصارف التجارية و بالنسبة للنشاط الاقتصادي بصورة عامة ، فإن البحث في أرقام الودائع يجب ألا يقف عند حد ارتفاعها أو انخفاضها بل يتعدى هذا فيقدم الحلول والمقترحات .

أما عن الملاحظة الوحيدة التي وردت في هذا المجال في تقارير المصرف المركزي وهي التي تتعلق بالحساب الجاري ، فقد وردت بمناسبة تعرض تقرير المصرف المركزي لعرض النقود (1) ، فقد لاحظ التقرير ارتفاع حجم العملة المتداولة خارج المصارف وأرجع سبب هذا ؛ لانخفاض الودائع تحت الطلب) وذهب إلى أن سبب الانخفاض يرجع (لغياب الوعي المصرفي وعدم استعمال الصكوك في المبادلات التجارية والخدمية) . ووضح من الأرقام في الجدول رقم (2) أن الودائع تحت الطلب ليست أدنى من غيرها ، بل هي الأعلى كما سبق وأن شرحنا، وأن انخفاض حجم الودائع بصورة عامة لا يعود إلى عدم استخدام (الصكوك) من قِبَل الناس في معاملاتهم .

وأخيراً فإن الذي يستحق الإهتمام من الودائع هي الودائع لأجل أو ودائع التوفير، وأرقامها تدل على مدى انخفاضها .

3- الاقتراض من المصارف الأخرى :

لا تلجأ المصارف التجارية في العادة إلى الاقتراض إلا في حالات الضرورة . ذلك لأن الاقتراض يحمل هذه المصارف تكاليف تتمثل في الفوائد التي يجب أن تدفعها مقابل حصولها على القروض .

(1) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية - 1992 - المجلد ، 32 ، العدد / 4 - 6 ، ص 5 .

فإذا استنفدت المصارف التجارية جميع السبل للحصول على الموارد التي تلي طلبات عملاتها فهي تلجأ في النهاية إلى الاقتراض . وبالمطبع فإنها تلجأ إلى المصارف الأخرى وعلى رأس هذه المصارف يأتي المصرف المركزي .

وتُظهر الأرقام الواردة في الجدول رقم (2) ؛ أن المصارف التجارية حصلت على قروض بلغت (615.0) مليون دينار وذلك في عام (1991) . وقد شكلت هذه القروض نسبة تبلغ حوالي 10.7٪ من مجموع خصوم المصارف التجارية وذلك باستثناء الحسابات المقابلة . وهذه النسبة تدل على أن لجوء المصارف التجارية إلى القروض كان في الحدود المقبولة .

أما المصادر التي حصلت منها المصارف التجارية على هذه القروض فهي : المصرف المركزي ، حيث بلغ حجم القروض التي قدمها (319.0) مليون دينار . ولم تقتصر المصارف التجارية من المصارف المحلية ، أي من بعضها البعض . أما الاقتراض من المصارف الخارجية فقد بلغ (296.0) مليون دينار . وهذه الأرقام تتعلق بعام (1991) كما هو واضح في الجدول . وبالنسبة للاقتراض من المصارف الخارجية ، فهو ناتج عن تسوية معاملات تجارية .

ولانعاش الذاكرة ، فإن المصرف المركزي يقدم القروض للمصارف التجارية في حالة التزامها بالقواعد التي يطلب القانون أو المصرف المركزي الالتزام بها وعلى رأسها الاحتياطي النقدي .

4 - خصوم أخرى :

بلغ حجم الخصوم مبلغاً قدره (1214.2) مليون دينار وذلك في عام (1991) . وهذا المبلغ هو في نفس حجم المبلغ الذي بلغته هذه الخصوم في العام السابق ، أي عام (1990) ، مما يدل على استقرارها .

ويبدو من مراجعة أرقام الجدول رقم (2) ، سواء بالنسبة للخصوم أو الأصول ، أن هذه الخصوم (الأخرى) تتعلق ، بالدرجة الأولى ، بالقروض المقدمة من قبل المصارف التجارية لبعض عملائها . وهي النقود الكنتابية أو نقود الودائع ، أي النقود التي تقوم المصارف التجارية (بخلقها) .

ونمنح هذه القروض بعد أن يتم الإتفاق بين المصرف التجاري والعميل الذي يطلب هذا النوع من القروض . وعندما يوافق المصرف على منح القرض يتم تسجيله في جانب الخصوم ، ذلك أن المصرف يلزم نفسه بتقديم القرض في ظل شروط معينة لتحديد حجم المبالغ التي سوف تسحب والوقت الذي سيتم فيه السحب .

والعادة التي جرت عليها المراجع التي تهتم بتسجيل النشاط المصرفي أن تقوم بتسجيل مثل هذه الخصوم في إطار الحسابات الجارية . ومع هذا فإن مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية قد فضلت تمييزها عن الحسابات الجارية التي يتم فتحها بتقديم نقود قانونية ورقية .

إن هذه الحسابات ، النقود الكنتابية ، تمنح في الغالب ، للمشروعات الإنتاجية ، من القطاعين العام والخاص . ويتم ترحيل أرقامها بواسطة الصكوك من حساب معين إلى حساب آخر ، أي من حساب العميل إلى حساب عميل آخر ضمن حسابات المصرف التجاري نفسه أو مع المصارف التجارية الأخرى .

وسوف نتضح طبيعة هذه الخصوم ، بصورة أكبر ، عندما نناقش ما يقابلها في جانب الأصول .

5- الحسابات المقابلة :

وهذه الحسابات تسمى أيضاً بالحسابات النظامية ، وهي تسجل بنفس الرقم سواء في هذا جانب الخصوم أو جانب الأصول . وعموماً فإن هذه الحسابات تتضمن القيمة الاسمية للاعتمادات المستندية أو خطابات الضمان أو المستندات برسم التحصيل أو الصكوك السياحية .

وتسجيل هذه القيم الاسمية في خصوم أو أصول المصارف التجارية أو عدمه سواء . ذلك أن المصرف التجاري مجرد وسيط في هذه العمليات ، ويحصل على مقابل لقاء ما يقدمه لعملائه من خدمات .

فالاتتمادات المستندية هي عبارة عن قيمة خطابات الاعتمادات الصادرة من المصرف إلى مراسليه في الخارج من أجل عمليات الاستيراد .

وبالنسبة لخطابات الضمان ؛ فهي قيمة خطابات الضمان (الكفالات) التي يصدرها المصرف لصالح عملائه . وهنا يلعب المصرف دور الضامن فإذا تم الوفاء من قبل العميل أو انتهت مدة الضمان فإن التزام المصرف يسقط تلقائياً .

ثانياً - جانب الأصول :

كما نعرف ، فإن تجميع الموارد لدى المصرف التجاري في جانب الخصوم محد ذاته لن يخدم لا مصلحة المصرف ولا الاقتصاد القومي إذا لم يعتمد هذا المصرف في توظيفها في الوجهه التي يسمح بها القانون .

وجانب توظيف الأموال واستثمارها هو جانب الأصول . والجدول رقم 2 يبين لنا الوجهه التي يتم بها التصرف في الأموال التي تجمعت لدى المصرف التجاري في جانب الخصوم . وفيما يلي نتناول كل عنصر من عناصر الأصول لمجموع المصارف التجارية في ليبيا .

1- الأصول السائلة :

وهذا العنصر الأول من عناصر الأصول يضم أربعة مكونات ، وهو يتألف في مجموعه من نقد حاضر ، أي نقود قانونية ورقية .

ومن الناحية القانونية فإن أول عنصر من عناصر الأصول يجب أن يمثل النقد الاحتياطي الذي يجب أن يضعه المصرف التجاري لدى المصرف المركزي .

وواضح من الجدول رقم (2) أن أول مكونات هذا العنصر هو النقد في الصندوق أي صناديق المصارف التجارية .

لقد بلغ حجم الأصول السائلة بصورة عامة مبلغاً قدره (1297.2) مليون دينار وهذا المبلغ يمثل نسبة تبلغ حوالى (22.6٪) من إجمالي الأصول وهى نسبة تعبر عن ارتفاع مستوى السيولة لدى المصارف التجارية . وهذا يعني مدى قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ، ولكن بدون فرص متاحة له .

والفقرة (أ) من مكونات الأصول السائلة هو النقد الذي تحتفظ به المصارف التجارية في صناديقها لتسيير معاملاتها اليومية ، أي مواجهة طلبات المودعين . وقد بلغ حجم الموجودات النقدية في صناديق المصارف (54.3) مليون دينار لىي جميعه تقريباً من العملة الوطنية .

أما الفقرة (ب) فهي تمثل الودائع لدى المصرف المركزي ، وهي ودائع نقدية . وقد بلغ حجم هذه الودائع (تحت الطلب ولأجل) مبلغ (1178.7) مليون دينار وذلك في عام 1991 . وإذا رجعنا إلى حجم ودائع المصارف التجارية في نفس العام فإن الاحتياطي النقدي الذي يجب أن تضعه المصارف التجارية لدى المصرف المركزي قد بلغ حوالى (488.7) مليون دينار ، وهذا الاحتياطي بدون فوائد (1) .

أما بقية المبلغ ، بعد تخنيب الاحتياطي النقدي ، فيمثل ودائع يدفع المصرف المركزي عليها فوائد للمصارف التجارية (2) .

وعلى العموم فإن الأصول السائلة لدى مصرف ليبيا المركزي قد بلغت نسبتها حوالى (90.9٪) من مجموع الأصول السائلة لدى مجموع المصارف التجارية .

(1) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، مجلد /32 ، عدد 10 - 12 ، جدول رقم / 7 . كما يراجع موضوع الاحتياطي النقدي ، مصرف ليبيا المركزي من هذا المؤلف .

(2) المادة رقم / 37 من القانون رقم 4 لسنة 1963 ، ونفس المادة من القانون الجديد .

أما الودائع لدى المصارف التجارية فقد بلغ مقدارها (64.2) مليون دينار ، الودائع تحت الطلب بلغت (34.2) مليون دينار ، الودائع لأجل بلغت (30) مليون دينار . وإذا كانت الودائع لأجل تحقق فائدة للمصرف المودع ، فالأمر يختلف بالنسبة للحساب تحت الطلب ، لأن المصارف التجارية لا تدفع فوائد لتثل هذه الحسابات إذا كانت مصادرها غير المصارف ، أما إذا جاءت هذه الحسابات من المصارف التجارية ، بعضها مع بعض ، كما هو الأمر في هذه الحالة ، فلا بد أن يختلف الأمر .

وآخر فقرات بند الأصول السائلة هي الودائع لدى المصارف الأجنبية وقد بلغ حجم هذه الودائع (14.2) مليون دينار ، وهي تمثل نسبة تبلغ حوالي 5.7٪ من مجموع الأصول السائلة . وهذه الودائع تمثل ، وفي الغالب ، احتياطياً للمصارف الليبية لدى المصارف الأجنبية لإنجاز معاملات خارجية . وقد تمثل في جزء منها ودائع لأجل قصير يحقق عائدا للمصارف التجارية .

وكلمة أخيرة بشأن الأصول السائلة ، فإن الودائع التي تحقق عائدا للمصارف التجارية هي الودائع لأجل . أما بالنسبة للنقد في صناديق المصارف التجارية ولدى المصرف المركزي كاحتياطي نقدي ، فلا يحقق أي عائد .

2 - سندات وأذونات خزانة محلية :

هذا البند يمثل أول فقرات استثمارات المصارف التجارية للموارد المتجمعة لديها . وهذه السندات والأذونات تشكل القروض التي تحصل عليها الخزانة العامة .

ويلاحظ على هذا التصنيف ، أن العادة قد جرت بتسجيل استثمارات المصارف التجارية تحت بند الأوراق المخصصة ، وهي الأوراق المالية قصيرة الأجل والأوراق التجارية . ولكن كما يظهر فإن الأوراق المالية قد تم وضعها في بند مستقل . وعلى كل حال فإن هذا البند يمثل القروض المقدمة إلى الخزانة العامة . وقد بلغ حجم المبالغ المستمرة على هذا النحو حوالي (1436.5) مليون دينار ، وهي تكون نسبة من مجموع الأصول (باستثناء الحسابات المقابلة) حوالي (25٪) .

واستثمارات المصارف التجارية في هذه الأوراق يعتبر استثماراً مضموناً لكونه استثمار في أوراق حكومية يدر عائداً مجزياً نسبياً للمصارف . ويقف المصرف المركزي إلى جانب هذا النوع من الاستثمار ، كما يقف المصرف المركزي على استعداد ، وفي أي وقت ، لإعادة خصم هذه الأوراق .

3- إجمالي الائتمان :

هذا البند يتضمن جميع القروض ومبالغ الأوراق التجارية المخصومة التي قدمتها المصارف التجارية . مجموعها إلى الاقتصاد القومي . يختلف قطاعاته الإنتاجية ، العام والخاص منه .

لقد بلغ حجم هذا الائتمان حوال (2615.8) مليون دينار في عام (1991) وهو يفوق المبلغ المقدم في العام السابق بحوالي (80) مليون دينار . أما نسبة هذا المبلغ من إجمالي أصول المصارف التجارية (باستثناء الحسابات المقابلة) فقد بلغت حوالي (45.5٪) . ومن الجدول رقم (4) نجد أن هذا البند يتضمن ثلاث فترات الأولى ، وهي تتعلق بالسلف والسحب على المكشوف . والثانية تتضمن الأوراق التجارية المخصومة والثالثة تخص قروض أخرى .

وكان يمكن أن توضع الأوراق التجارية المخصومة مع الأوراق المالية الحكومية ، ويبقى هذا الائتمان حكرًا على القروض - المضمونة وغير المضمونة .

وعلى كل حال فإن هذا البند يعتبر أهم بند في استثمارات المصارف التجارية وإن كان يتضمن مخاطرة مرتفعة وذلك بالنسبة للسلف والسحب على المكشوف .

ولنتهي من مناقشة السلف والسحب على المكشوف ، سنبدأ بالأوراق التجارية أولاً . فهذه الأوراق إما أن تكون " كيميالات " أو سندات إذنية تقوم المصارف التجارية بخصمها فتحصل على الفوائد ومصاريف التحصيل مقدماً . ويقوم المصرف المركزي بإعادة خصمها إذا توفرت فيها شروطاً معينة .

وتعتبر هذه الأوراق من وسائل التمويل المعروفة و التي تستثمر المصارف التجارية جزءاً من أصولها . إلا أن حجمها ، كما هو واضح في الجدول رقم (4) منخفض جداً وهذا يعني أول ما يعني عدم رواج هذه الوسيلة في ليبيا لعدم وجود قطاع أعمال مهم تابع للقطاع الخاص ، ويندر أن يلجأ إلى هذه الوسيلة قطاع الأعمال العام - أولاً لعدم حاجته إليها ، وثانياً لعدم إمكانية إعلان إفلاس المشروع العام في حالة توقفه وامتناعه عن تسديد قيمة الورقة التجارية .

ويرجع السبب في هذه الحالة الأخيرة لكون هذه المشروعات مملوكة للمجتمع أو مدعومة من قبله . ويُطلق على هذا الاستثمار اسم (محفظة الأوراق التجارية المخصصة) . ونعود الآن لتفحص أهم جزء في هذا البند ، وهو السلفيات والسحب على المكشوف .

هذا النوع من الائتمان هو الائتمان المقدم لقطاع الأعمال وللقطاعات الاجتماعية ، فهذا البند من الأصول يعتبر أهم جانب من جوانب النشاط المصرفي ، حيث تقوم المصارف التجارية بتقديم التمويل المطلوب لمختلف القطاعات الاقتصادية ، سواء أكانت في نطاق القطاع الخاص أو في نطاق القطاع العام .

وفي هذا الميدان يبرز دور المصرف التجاري في خلق النقود الكتائية . والسلفيات والسحب على المكشوف ، ما هي إلا عمليات القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية . وتنقسم القروض المقدمة تحت هذا البند إلى قروض مضمونة وأخرى غير مضمونة (1).

أما القروض المضمونة فإن الذي يحصل على قرض لا بد وأن يتقدم بضمان يقبله المصرف لكي يحافظ على أمواله . ومن الضمانات للقروض ، الأراضي والعقارات والأسهم والسندات والبوليس والبضائع .

(1) عن هذا النوع من القروض يمكن الإطلاع على التعليمات العامة الخاصة بتنظيم وإعداد الاستثمارات الإحصائية المصرفية ، البنود 8 - 9 - 10 ، مصرف الجماهيرية ، نشرة داخلية .

أما القروض غير المضمونة فهي تلك القروض التي تقدمها المصارف التجارية دون أن تلزم طالبيها بتقديم أية ضمانات . والغالب فإن معظم هذه القروض مقدمة إلى القطاع العام .

وأخيراً تأتي فقرة القروض الأخرى وهي قروض لا تدخل في إطار القروض المذكورة أعلاه . وتدخل في : (القروض تحت الطلب أو تلك التي تسحب بإشعار أو فترات محددة) .

إن المصارف التجارية بتقديمها كل هذه الأنواع من القروض ، إنما تمارس نشاطاً رئيسياً لها وتحصل على فوائد مرتفعة نسبياً كمقابل لها ، أي للقروض ، والسبب يرجع إلى ارتفاع عنصر المخاطرة فيها .

والجدول رقم (4) ، يعطي فكرة واضحة عن تطور حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة (1985 - 1992) .

جدول رقم 4/

الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية بالدينار الليبي

نهاية العام	سلفيات وسحب على المكشوف	كميالات تجارية مخصومة ومتداولة	تسهيلات أخرى	الإجمالي
1985	1942.7	5.9	84.5	2033.1
1986	1894.0	28.2	109.4	2031.6
1987	2021.2	28.1	108.2	2157.5
1988	2252.4	41.5	22.8	2316.7
1889	2391.2	28.8	22.1	2442.1
1990	2484.8	31.7	16.8	2533.3
1991	2546.5	36.4	33.0	2615.9
1992	2737.4	44.5	30.4	2812.3

فإذا تتبعنا تطور إجمالي هذه القروض ، نجد أنها كانت مستقرة خلال العامين الأولين . ثم بدأت في الارتفاع منذ عام (1987) واستمرت في الارتفاع بشكل ثابت تقريباً حتى العام الأخير حيث ارتفعت بصورة أكبر .

أما بالنسبة لمكونات الائتمان ، فيظهر من الجدول أن السلفيات والسحب على المكشوف كانت تشكل نسبة مرتفعة من الإجمالي طوال الفترة الواردة في الجدول . وقد أخذ مقدارها يتزايد منذ عام (1987) واستمر على هذه الحال حتى العام الأخير في الجدول .

أما الأوراق التجارية (الكمبيالات) ، فقد كان مبلغها متواضعاً جداً في بداية الفترة ، ولكن مبلغها قد أخذ في الارتفاع بصورة ملحوظة في الأعوام الثلاثة التالية وعادت في العام الخامس للانخفاض ثم أخذت في الارتفاع فيما بعد . وكما سبق وذكرنا فإن هذا النوع من القروض يرتبط بنمو واستقرار النشاط التجاري خاصة وأن هذه الوسيلة هي من وسائل القطاع الخاص .

أما بالنسبة للتسهيلات الأخرى ، فإنها ارتفعت في العام الثاني ثم بدأت تنراجع حتى عام (1990) ثم أخذت في الارتفاع وأخيراً عادت فانخفضت . وكما سبق وأن مر بنا فإن هذا النوع من التسهيلات يقدم بدون ضمانات ولذا يتسم حجمها بالتذبذب .

4 - أصول ثابتة وأصول أخرى :

بالنسبة للأصول الثابتة ، فهي تعني استثمارات المصارف التجارية في الأوراق المالية طويلة ومتوسطة الأجل كالسندات الحكومية أو السندات التي تصدرها المشروعات الإنتاجية ، وتشمل الأصول الثابتة الأسهم التي أسهمت فيها المصارف التجارية في رأسمال المشروعات الإنتاجية . ويطلق على مجموع الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل والأسهم اسم (محفظة الأوراق المالية) .

ويشكل جانب الاستثمار في السندات طويلة الأجل بالنسبة للمصارف التجارية استثماراً مضموناً ومستقراً ويدر عائداً مجزياً ، يتمثل بالفوائد السنوية ، أما الأسهم فيرتبط عائدها بما تحققه المشروعات المعنية من أرباح ، حيث تحصل الأسهم التي تملكها المصارف التجارية على الربح إذا حققت المشروعات أرباحاً . أما في حالة عدم تحقق الربح أو الخسارة فإن حملة الأسهم ، مصارف وغيرها ، فسوف لن يحصلوا على شيء أو يتحملون الخسارة كل بحسب مساهمته .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القانون قد حدد مساهمة المصارف التجارية في رأسمال الشركات المساهمة بنسب معينة سواء بالنسبة لرأسمال الشركات المساهمة أو بالنسبة لرأسمال المصرف التجاري . فقد نصت المادة / 61 من القانون رقم 4 لسنة 1963 على أن مساهمة المصارف التجارية في رأسمال الشركات يجب ألا يزيد عن (5%) من رأسمال الشركة المدفوع ، وعلى ألا تزيد القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكها المصرف التجاري في الشركات المساهمة عن نصف رأسمال الشركة المدفوع وإضافة الاحتياطي إلى رأس المال بالنسبة لحجم مساهمة المصرف التجاري في الشركات المساهمة . كما أجازت هذه المادة رفع الحدين المذكورين عند الاقتضاء وذلك بعد موافقة المصرف المركزي .

والإنجاء الجديد الذي ذهب إليه القانون الجديد إنما يعبر عن الحرص على دفع المصارف التجارية للمساهمة في جهود التنمية بقسط أكبر . ومع هذا فإن القانون لم يتجاهل أمر المحافظة على قدر معين من سيولة أصول المصارف التجارية حماية للمودعين ولذا وضع حداً للاستثمارات في هذه المجالات .

وبالنسبة للأصول الأخرى الواردة في هذا البند ، فإن بعض المراجع تشير إلى أنها تتعلق بالأصول التي لا تصنف مع الأصول السابقة. وبمثال على هذه الأصول ؛ حسابات الفروع بالعملة الوطنية والنفقات المدفوعة مقدماً والصكوك غير المدفوعة .

ومن أرقام الجداول ، فقد بلغ حجم الأصول الثابتة والأصول الأخرى مبلغ (327.5) مليون دينار وذلك في عام (1991) . وهذا المبلغ يمثل نسبة قدرها (5.7%) من مجموع الأصول (باستثناء الحسابات المقابلة) .

5- حسابات مقابلة :

هذه الحسابات هي الحسابات التي تسجل بنفس الرقم في جانبي الخصوم والأصول. وما يتم تسجيله في جانب الأصول هو مقابل التزام المصرف بتعهداته ، بالنسبة للاعتمادات المستندية (الاستيراد) وخطابات الضمان والمستندات برسم التحصيل والصكوك السياحية .

وعلى العموم فإن الحسابات المقابلة (والتي تسمى أيضاً بالحسابات النظامية) إنما تمثل التزامات عَرْضِيَّة .

المبحث الثالث

المصارف المتخصصة

عند استعراضنا لظهور المصارف في ليبيا إبان السيطرة الاستعمارية ؛ العثمانية والإيطالية ، عرفنا أن عدداً من المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة قد ظهرت ثم اختفت . ولقد مر بنا أن أول ظهور لهذا النوع من المؤسسات التمويلية، ظهور المصرف الزراعي في العهد العثماني . وقد قام ذلك المصرف بتقديم القروض للمزارعين الليبيين . وبعد الغزو الإيطالي تمت تصفية ذلك المصرف ، ومن ثم ظهرت مؤسسات تمويلية من أجل تمويل نشاط المستوطنين الطليان وترسيخ استيلائهم على الأراضي الزراعية في ليبيا واستغلالها ، وقد حُرِّم الليبيون من أية قروض تقدمها هذه المؤسسات .

وبعد اندحار إيطاليا ودخول قوات الحلفاء إختفت هذه المؤسسات التمويلية .

وليس من قبيل التكرار أن نذكر أن البلدان النامية، وبدون استثناء، وبعد أن تخلصت من السيطرة الاستعمارية المباشرة، عمدت إلى إنشاء مصارف متخصصة بقصد دفع عجلة التنمية في قطاعات اقتصادية واجتماعية معينة، وقد تم إنشاء مصارف لتمويل النشاط الزراعي والصناعي والإسكان. كانت هذه المصارف تحصل على مواردها من الدولة بحسب الإمكانيات المتاحة.

ولقد عرفت البلدان العربية جميعها هذا النوع من المصارف، ومن بين هذه البلدان ليبيا.

وفيما يلي نشاط هذه المصارف (١).

أولاً- المصرف الزراعي :

تم تأسيس المصرف الزراعي في عام (١٩٥٥) برأسمال قدره (٥) ملايين دينار. ومع هذا فقد باشر هذا المصرف نشاطه برأسمال مدفوع يبلغ مليون دينار ليبي فقط. ومن هنا يتضح أن المصرف الزراعي قد بدأ نشاطه بإمكانات متواضعة رغم الحاجة الشديدة لتطوير قطاع الزراعة.

وبصدور القانون رقم / ١٣٣ لسنة (١٩٧٥) تم إعادة تنظيم هذا المصرف وتحديد أهدافه. وتنحصر هذه الأهداف بما يلي :

- منح القروض للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية وكذلك لشركات القطاع العام في مجال النشاط الزراعي والحيواني.
- السعي من أجل تشجيع وتنمية النشاط الزراعي في البلاد.

(١) عن المصارف المتخصصة في ليبيا يمكن الرجوع إلى، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٥ العدد ٧ - ٩، مصرف ليبيا المركزي، ١٩٩٠.

- تأسيس أو المساهمة في الشركات التي تعمل في القطاع الزراعي .
- قبول الودائع من المزارعين الأفراد والجمعيات التعاونية الزراعية وشركات القطاع العام .

- تسويق الإنتاج الزراعي والحيواني وكذلك الآلات التي تتعلق بالنشاط الزراعي .
أما بالنسبة لموارد المصرف اللازمة لممارسة نشاطه فهو محدد كما يلي :

1 - رأس المال ، وقد تم رفعه من (48) مليون دينار إلى (56) مليون دينار وذلك في عام 1988 .

2 - احتياطات المصرف .

3 - ما يتم تخصيصه من قبل الدولة في ميزانية التنمية . وقد كان المصرف يحصل على مبلغ قدره مليون دينار سنوياً عن هذا الطريق .

4 - ما يمكن أن يعود عليه من عوائد مقابل ما يقوم بإيداعه من مبالغ لدى المصارف التجارية وكذلك من وراء استثماراته في سندات الخزانة العامة .

5 - القروض التي يحصل عليها .

6 - أية موارد أخرى مرخص بها قانوناً .

هذا وقد تخلى المصرف الزراعي عن ممارسة أي نشاط في مجال تسويق المنتجات الزراعية في عام (1971) ، كما تخلى عن نشاطه في مجال استيراد وبيع الآلات الزراعية في عام (1972) .

وفي سبيل تحقيق أهدافه وتوسيع خدماته إلى كافة أنحاء البلاد قام المصرف بإنشاء ثلاث مراكز رئيسية له في كل من طرابلس وبنغازي وسبها، كما انتشرت فروعه ومكاتبه عبر المدن الليبية المختلفة .

لقد بلغ حجم رأسمال المصرف الزراعي واحتياطياته حوالي (48.8) مليون دينار وذلك في نهاية عام (1990) .

جدول رقم 5*

توزيع قروض المصرف الزراعي بحسب آجالها مليون دينار

نهاية العام	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	المجموع
1980	8.4	11.2	18.8	38.4
1981	19.4	9.2	17.4	46.0
1982	15.0	9.7	18.6	43.3
1983	13.5	12.4	8.4	34.3
1984	19.6	12.7	1.8	34.1
1985	19.9	11.9	16.7	48.5
1986	18.2	11.9	16.5	46.6
1987	19.6	11.8	17.8	49.2
1988	21.6	14.8	20.9	57.3
1989	21.6	17.8	27.1	66.5
1990	22.3	18.7	32.9	73.9

والجدول رقم 5 يبين القروض التي قام المصرف بتخصيصها وهي موزعة بحسب آجالها . ويتضح من هذه الأرقام أن القروض طويلة الأجل تحتل المركز الأول من حيث الحجم فقد بلغت (32.9) مليون دينار في عام (1990) . ثم تلتها القروض قصيرة الأجل حيث بلغت (22.3) مليون دينار . وأخيراً تأتي القروض متوسطة الأجل والتي بلغ مقدارها (18.7) مليون دينار .

وأول ما يلاحظ على توزيع هذه القروض من حيث آجالها ، ما يتعلق بطبيعة نشاط المصارف المتخصصة . فالقروض أن مثل هذه المصارف تمنح القروض طويلة الأجل وإلى حد ما القروض متوسطة الأجل ولا تتعامل بالائتمان قصير الأجل . ولكن نظراً

* المصدر / المصرف الزراعي - نقلاً عن النشرة الاقتصادية - مصرف ليبيا المركزي - 1992 - العدد ، 10 - 12 جدول رقم / 22 (الأرقام مقربة)

للظروف الاجتماعية والثقافية والتي قد تحول دون تعامل المشتغلين في حقل النشاط الزراعي مع المصارف التجارية ، نظراً لهذه الظروف فقد توسع المصرف الزراعي في تقديم قروضه للمزارعين علماً بأن الإنتاج الزراعي يعرف دورات إنتاجية قصيرة نسبياً وبالتالي فإن مثل هذا النشاط يحتاج لتمويل قصير الأجل . وانطلاقاً من هذه الظروف فقد سمح للمشرع للمصرف الزراعي بفتح حسابات تحت الطلب للعاملين في القطاع الزراعي والمتعاملين مع المصرف نفسه .

وعلى الرغم من تواضع حجم القروض التي يمنحها المصرف قياساً بالحاجة لتطوير الإنتاج الزراعي من ناحية و الإمكانات المتاحة من حيث الأراضي القابلة للزراعة من ناحية أخرى ، على الرغم من هذا ، فإن القروض المدفوعة فعلاً تقل كثيراً عن الأرقام الواردة في الجدول المذكور آنفاً . ذلك أن الأرقام الواردة في نشرات المصرف المركزي تبين أن القروض المدفوعة بالفعل قد بلغت في عام (1980) حوالي (4.8) مليون دينار فقط ، وفي عام (1985) كانت حوالي (1.1) مليون دينار وبلغت في عام (1989) حوالي (19.9) مليون دينار . وهذا المبلغ الأخير هو أقصى ما وصلت إليه قروض المصرف الزراعي في عام واحد خلال الفترة المذكورة (1).

ولم نجد تفسيراً لهذه الظاهرة من قبل المصرف المركزي أو من قبل المصرف الزراعي . وربما يعود السبب في هذا إلى أن المصرف الزراعي يسجل الأرقام المتعلقة بالموافقة الأولية على القروض وعندما يحين وقت دفعها يعجز طالبيها عن تقديم الضمانات المطلوبة ، أو أنهم يجدون أن شروط الحصول عليها لا تلائمهم .

هذا ويتم منح قروض هذا المصرف لتمكين المزارعين من الحصول على البذور المحسنة و المخصبات (الأسمدة) وإقامة المحميات الزراعية وشراء الآلات والمعدات

(1) للمصرف المركزي ، النشرة الاقتصادية / 1992 - المجلد 32 ، العدد / 10 - 12 جدول رقم / 23 وذلك عن القروض المدفوعة فعلاً .

للمستخدمة في الزراعة . كما تستخدم هذه القروض في إنشاء التجهيزات اللازمة للزراعة وكذلك في أغراض الصيانة .

ويقدم المصرف الزراعي قروضه ومساعداته للفلاحين و الجمعيات التعاونية الزراعية والمؤتمرات الفلاحية . ويذكر هنا أن المصرف الزراعي لا يحصل على أية فوائد من وراء قروضه ، ولكن يشترط على طالبي قروضه أن يستخدموها في الأغراض التي طلبت من أجلها .

ومنذ بداية نشاط المصرف الزراعي في عام (1955) وحتى نهاية عام (1990) بلغ حجم قروضه المقدمة للقطاع الزراعي حوالي (248) مليون دينار .

وأجال هذه القروض آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة (١)

لقد سبق وأن ذكرنا بأن المشرع قد سمح للمصرف الزراعي بتلقي حسابات تحت الطلب من قبل المتعاملين معه ، وهم من المشتغلين بالإنتاج الزراعي والحيواني والجمعيات التعاونية . كما أجاز المشرع للمصرف دفع فوائد عن الودائع لأجل التي تودع لديه . وإن كانت هذه الحسابات تعد من موارد المصارف التجارية كما سبق وذكرنا ، إلا أن المصرف الزراعي ، ومعظم ما يودع لديه عبارة عن حسابات تحت الطلب ، لا يستفيد منها لأنها عرضة للسحب في أية لحظة ولا بد وأن يخطأ المصرف لمثل هذه الحالة بالاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة (2) .

وأخيراً فإن المصرف الزراعي يعتمد بصورة رئيسية في تدبير موارده على ما تقدمه له الخزائنة العامة ، فهو لا يتقاضى فوائد على قروضه لقطاع الزراعة . وبسبب حاجته لتنوع موارده فهو يقوم باستثمار جزء من الموارد التي يحصل عليها في سندات الخزائنة العامة أو كودائع لدى المصارف التجارية . ونظراً لهذه الحالة فإن المصرف الزراعي بدأ

(١) المصرف المركزي ... المرجع قبل الأخير ، ولم يتجاوز معدل قروض المصرف (7) ملايين دينار سنوياً .

(2) نفس المرجع السابق ، ويلاحظ أن المصارف المتخصصة لا تقوم بوضع احتياطي نقدي لدى المصرف المركزي مقابل السماح لها بتلقي حسابات جارية ولأجل ، فهي لا تخضع لرقابة المصرف المركزي .

يسعى من أجل فرض رسوم محددة على كافة القروض التي يقدمها كوسيلة من وسائل حصوله على الموارد التي تمكنه من الاستمرار في نشاطه (١) .

ثانياً - المصرف الصناعي العقاري :

هذه المؤسسة التمويلية المتخصصة تم إلغاؤها وحلت محلها مؤسستان هما : مصرف التنمية ومصرف الإيداع والاستثمار . وعلى الرغم من هذا نجد من المفيد التعرف على بداية ظهور المصرف الصناعي العقاري ، ثم نعرض لنشاط المؤسستين اللتين حلنا محله .

لقد تأخر ظهور مثل هذه المؤسسة حيث لم تظهر أية جهة تهتم بأمر التنمية الصناعية إلا في مطلع عام (1963) . ففي هذا العام صدر القانون رقم / 3 لعام (1963) بشأن إنشاء (مؤسسة التنمية الصناعية) . وقد تم تحديد أهداف متواضعة لهذه المؤسسة .

وعندما ظهرت (مؤسسة التنمية الصناعية) للوجود وجهت نشاطها نحو تنمية الصناعات المحلية ، الخاصة والعامة ، وذلك بتقديم القروض لهذه الصناعات فضلاً عن تقديم المشورة الفنية . ومن بين أبرز العوامل التي أعاققت هذه المؤسسة في تحقيق أي تقدم ملموس في ميدان الصناعة ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها ، حيث كانت تبلغ (7٪) .

ويبدو أن الموارد التي بدأت الدولة تحصل عليها من وراء تصدير النفط قد حفز السلطات لوضع إمكانيات مالية أكبر تحت تصرف تلك المؤسسة من أجل تطوير الصناعة في البلاد .

وعلى هذا الأساس أقدمت السلطات في عام (1965) على إصدار قانون تم بموجبه إلغاء (مؤسسة التنمية الصناعية) وحل محلها (المصرف الصناعي العقاري) . ومن اسم هذا المصرف فإن إهتمامه لم يقتصر على النشاط الصناعي وإنما امتد إلى المجال

(١) نفس المرجع .

العقاري . وقد بدأ نشاط المصرف الفعلي في الثلث الأول من عام (1966) في مدينة بنغازي . وقد كانت بداية نشاطه برأسمال يبلغ (10) مليون دينار وتم رفعه فيما بعد إلى (45) مليون دينار .

أما أهداف المصرف فقد أخذت إجهتين : الصناعة و العقارات .

ففي الميدان الصناعي قام المصرف بتقديم القروض و منحصر الأوراق التجارية التي يصدرها أصحاب الصناعات و بضمان القروض التي تحصل عليها الصناعات ، وفضلاً عن هذا النشاط تولى المصرف تمويل تسويق الإنتاج الصناعي الوطني .

وفيما يتعلق بنشاط المصرف في الميدان العقاري فقد قدم قروضاً لإنشاء وتعمير العقارات وشراء الأراضي من أجل البناء .

وقد قدم المصرف قروضاً مخفضة الفوائد ، وفي عام (1966) تم إلغاء الفوائد على القروض التي يمنحها بصورة كلية . وحتى نهاية عام (1980) بلغ حجم القروض المقدمة من المصرف حوالي (353) مليون دينار .

ثالثاً - مصرف التنمية :

مصرف التنمية ، أحد للمؤسسات المصرفيتين التي تم تأسيسهما بعد إلغاء المصرف الصناعي العقاري ، وذلك وفقاً للقانون رقم 8 لسنة (1981) . وقد تم تأسيسه على شكل شركة مساهمة . وبدأ نشاطه في نفس العام المذكور ، واتخذ من مدينة طرابلس مقراً له .

وتنحصر أهداف هذا المصرف ، وفقاً لقانون تأسيسه في دفع عملية التنمية في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة . كما أسند له القانون مهمة البحث عن فرص الاستثمار من أجل توسيع قاعدة الإنتاج الوطني . وسمح لها القانون بتشجيع المشاركة الأجنبية من أجل إقامة المشروعات الإنتاجية .

وقد حدد قانون تأسيس المصرف رأسماله بمبلغ (100) مليون دينار موزعة على عشرة آلاف سهم ، كما سمح القانون بزيادة رأسماله . ومع هذا فإن ما تم تسديده من رأس المال لا تتجاوز نسبته 10٪ من رأسماله الاسمي .

وبصورة عامة فإن هذا المصرف يحصل على جزء من موارده مما يخصص له في ميزانية التحول، كما يلجأ للاقتراض من جهات معينة. وبالإضافة إلى هذا فإن المصرف يحصل على نسبة من دخل الشركات العامة ، ويقوم بإصدار السندات وشهادات الاستثمار ، أي الحصول على جزء إضافي من مدخرات المجتمع .

ومن أجل تحقيق أغراضه يتولى المصرف منح القروض وفقاً لقواعد حددها قانون إنشائه. وعلى هذا الأساس فإن المصرف يتولى دراسة جدوى المشروع المطلوب إقراضه، ويتحرى عن مقدرة الجهة التي تطلب القرض على إعادة تسديده . و يمتلك المصرف ، وفقاً للقانون ، حق التفتيش ومراجعة حسابات الجهات التي تطلب قروضه أو معونته . وقبل حصول طالب القرض على مبلغ القرض عليه أن يتعهد باستخدامه لنفس الغرض الذي طُلب من أجله .

والجدول رقم / 6 يبين القطاعات التي حصلت على قروض مصرف التنمية وحجم هذه القروض وذلك خلال الفترة (1982 - 1988). وواضح من هذا الجدول أن قطاعات الصناعة الخفيفة هي التي حصلت على قروض هذا المصرف . وهذه القطاعات تشمل صناعة المواد الغذائية وتشكيل المعادن وعدد من الصناعات التقليدية والصناعات الكيماوية .

وبالنسبة لحجم القروض المقدمة فقد تراوح مبلغها بين نصف مليون دينار تم إقراضها في عام (1982) وحوالي (24) مليون دينار أقرضها في عام (1986) . وفي عام (1987) تراجع حجم القروض إلى حوالي (11) مليون دينار . وواضح من هذه الأرقام وتوزيعها أن المصرف حصر نشاطه في قطاع الصناعة وترك مهمة تمويل قطاعي

الزراعة والسياحة لكل من المصرف الزراعي وصندوق الضمان الاجتماعي على التوالي .

جدول رقم / 6 *

مصرف التنمية

بالألف دينار القروض المقدمة للصناعة حسب القطاعات

نهاية العام	مواد غذائية	مواد بناء	خدمات صناعية	صناعات كيميائية	تشكيل معادن	صناعات تقليدية	صناعات أخرى	المجموع
1982	68	400	40	-	30	8	-	546
1983	136	-	18	20	2283	-	99	2556
1984	2033	75	8	50	9	24	15	2214
1985	408	152	10	744	734	51	215	2314
1986	7835	384	-	7040	5176	290	3730	24455
1987	7338	408	72	1475	34	933	1354	11614
1988	1541	1332	253	2074	718	612	7662	14192

وعلى الرغم من أن حجم التمويل موجه لدعم صناعات خفيفة إلا أن القروض المقدمة فعلاً لا تتناسب والحاجة الماسة لتطوير قطاع الصناعة بصورة عامة. وإذا كانت الصناعات الثقيلة تحصل على تمويلها بواسطة غير هذا المصرف ، فإن هذا لا يحول دون منح المزيد من الدعم للصناعات الخفيفة وتطويرها ، خاصة وإنها تستخدم أيدي عاملة وطنية ومواد أولية محلية بالدرجة الأولى . ولكي يقوم المصرف بهذا الدور فلا بد من زيادة موارده وتسديد رأسماله بالكامل .

هذا وقد استمر مصرف التنمية في دعم الصناعات ولاسيما نشاط (التشاريكات). فقد وافق في عام (1990) على منح قطاع التشاريكات (261) قرصاً صناعياً بمبلغ إجمالي

* المصدر / مصرف التنمية - نقلاً عن المصرف المركزي -

قدره (5.7) مليون دينار مقابل (236) قرصاً خلال عام (1989) بلغت قيمتها (7.8) مليون دينار . وقد برر مصرف ليبيا المركزي ظاهرة انخفاض حجم القروض المقدمة بحجة (انخفاض تكلفة إقامة بعض التشاركيات الصناعية في بعض المجالات) ، أي أن القروض الممنوحة كانت تتناسب مع حجم المشروعات التي تم تنفيذها .

ويسعى المصرف من أجل توسيع وتنويع القروض الصناعية وذلك عن طريق زيادة عدد القروض للصناعات الجديدة فضلاً عن رفع حجم القروض المقدمة واضعاً في اعتباره جدوى تلك المشروعات اقتصادياً وقدرتها على تلبية حاجة السوق المحلي . ويهدف المصرف من وراء هذا الاتجاه إلى (تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في مجال توفير العديد من السلع الاستهلاكية والوسيلة مما يساهم في زيادة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي) (1).

وإذا كان هذا المصرف لا يحصل على الفوائد من وراء القروض التي يقدمها إلا أنه يحصل على نسبة تبلغ (5٪) من كل قرض يقدمه مهما كان أجل ذلك القرض . ويحصل على هذه النسبة كرسوم إداري سمح له القانون بتقاضيه . وعن هذا الطريق يستطيع المصرف تسيير أموره الإدارية .

رابعاً - مصرف الإذخار والاستثمار العقاري :

هذا المصرف هو ثاني المؤسسات التمويلية التي تم إنشاؤها بعد إلغاء المصرف الصناعي العقاري . وقد تم إنشاء هذا المصرف وفقاً للقانون رقم 2 لسنة (1981) ، وذلك على شكل شركة مساهمة ليبية تتبع أمانة الإسكان ، وبعد إلغاء هذه الأخيرة تحولت تبعته إلى أمانة الخزينة العامة . وقد اتخذ من مدينة طرابلس مقراً رئيسياً له .

لقد تم تحديد رأسماله وفقاً للقانون بمبلغ (100) مليون دينار . وتم الاكتتاب في رأس المال من قبل عدد من الجهات بالشكل التالي : (2)

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي 90/91 ، بالنسبة لهذه الفقرة والأرقام الواردة في الفقرة السابقة ص 66.

(2) المواد 11 - 12 - 13 من القانون رقم 2 لسنة 1981 .

40%	: بنسبة	- أمانة الإسكان
20%	: بنسبة	- صندوق الضمان الاجتماعي .
20%	: بنسبة	- صندوق الجهاد .
10%	: بنسبة	- صندوق استثمار أموال المنتجين .
5%	: بنسبة	- شركة ليبي للتأمين .
5%	: بنسبة	- المصارف التجارية .

كما آل إلى المصرف صافي أصول كل من القسم العقاري من المصرف الصناعي العقاري وشركة الاستثمارات الوطنية وشركة الاستثمار العقاري ، والتي تم حلها جميعاً .

وقد حدد قانون تأسيس المصرف أهدافه كما يلي : (١)

- منح القروض العقارية ، وخاصة القروض الموجهة نحو بناء المساكن .
- تأسيس وإملاك المؤسسات ذات النشاط العقاري أو المشاركة في رأسمالها .
- تحفيز المواطنين على الإدخار عن طريق تقديم القروض لهم من أجل بناء المساكن والتشييد .

- إصدار السندات وشهادات الاستثمار ، للحصول على جزء من مدخرات المستثمرين وتوجيهها نحو البناء والتشييد .

وواضح من هذه الأهداف أن المجتمع أعطى إهتماماً متزايداً لقطاع الإسكان والتشييد ، وذلك من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراده بتوفير السكن اللائق لهم .

وبالإضافة إلى هذا فإن من أهداف المصرف إيجاد نشاط عقاري وطني عن طريق إقدامه لإنشاء مشروعات عقارية أو المشاركة في رأسمالها . ولا تخفى أهمية مثل هذا المسعى في بلد يحاول أن يطوي المراحل التي تسببت في تخلفه في مجالات عديدة .

(١) المواد 2 - 3 من القانون المذكور أعلاه .

ومنذ بداية نشاط المصرف في عام (1981) وحتى نهاية عام (1990) قام بمنح قروض لقطاع الإسكان والتشييد العقاري بلغت حوالي (218.1) مليون دينار ، حصل قطاع الإسكان وحده على نسبة (96.4٪) من إجمالي المبالغ الممنوحة (١) . وعلى العموم فإن القروض التي يمنحها هذا المصرف قروضاً طويلة الأجل ويصل سداد بعضها إلى (50) عاماً . وهو لا يتقاضى فوائد على قروضه إلا أنه يحصل على رسوم إدارية ، كانت نسبتها في البداية تبلغ (2٪) من قيمة القرض ثم علت هذه النسبة لتصبح (3٪) وذلك منذ عام (1988) . وواضح أن هذه النسب تعتبر نسباً منخفضة مما يشجع المواطنين على طلب قروضه . وهذا ويقدم المصرف قروضاً للإسكان بكافة أنواعه ، سواء أكان في المدن أم في المناطق الريفية .

أما موارد المصرف السنوية ، فبالإضافة إلى ما يحصل عليه من وراء استثماراته وكذلك ما يتجمع من مدخرات المواطنين لديه بهدف الحصول على قروضه ، بالإضافة إلى هذا فإن المادة (15) من قانون تأسيسه قد حددت موارد أخرى له . فالمصرف يحصل سنوياً على نسب محددة من المبالغ المدة للاستثمار أو للتوزيع أو من الموارد ذاتها لكل من صندوق الضمان وشركة ليبيا للتأمين والمصارف التجارية وصندوق الجهاد . علماً بأن جميع هذه الجهات تابعة للمجتمع . (القطاع العام) .

كما يحصل المصرف على نصيبه من مخصصات ميزانية التنمية سنوياً . وفضلاً عما سبق فإن المصرف يلجأ إلى الاقتراض كما يقوم بإصدار السندات وشهادات الاستثمار .

ونظراً للدعم الذي حصل عليه المصرف من المدخرين لديه من ناحية ومن ميزانية التنمية من ناحية أخرى ، فقد سار شوطاً مهماً نحو تنفيذ الأهداف التي أنيطت به . ولكن بسبب تخفيض ميزانيات التنمية في أعقاب عام (1985) وتراجع موارده من المصادر

(1) مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 30 العدد 7 - 9 ص 6 .

الأخرى ، تراجع نشاط المصرف بحيث لم يعد قادراً على تلبية طلبات المواطنين للحصول على القروض . وقد دفعت هذه الحالة بالسلطات لكي تسمح للمصارف التجارية باستئناف تقديم القروض للمواطنين من أجل الإسكان بعد أن كانت قد توقفت عن هذا النشاط في أعقاب قيام مصرف الإدخار والاستثمار العقاري .

وفي ختام استعراضنا للمصارف المتخصصة في ليبيا أجد من المناسب الإشارة لتقييم دورها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وما تقوم به في مجال تعبئة جزء من موارد المجتمع في سبيل تحقيق هذا الهدف . ولا يوجد تقييم أقرب إلى الواقع من تقييم مصرف ليبيا المركزي لنشاط هذه المصارف . فقد ورد في دراسة للمصرف المذكور عن نشاط المصارف المتخصصة تحديد أبرز العقبات التي تحول دون قيام هذه المصارف بدورها كما هو مطلوب (١) .

ويأتي على رأس هذه العقبات نقص الموارد المالية للوضوعة تحت تصرفها . وكذلك نقص الخبرات والكفاءات الفنية والعلمية و العملية و التي تمكنها من أداء رسالتها . وكذلك عجزها في نطاق تعبئة جزء من موارد المجتمع عن طريق إصدار السندات وشهادات الاستثمار . كما تعتبر سياسة الإقراض بدون فوائد أحد العوامل المؤثرة في كفاءة هذه المصارف .

ومن بين ما يحتاجه نشاط هذه المصارف تهيئة البيئة الملائمة لها . وفي هذا المجال لا بد من إتباع إجراءات محفزة للقطاع الخاص لكي يسهم بصورة جادة وراسخة في عملية التنمية الاقتصادية . ومن ضمن ما لاحظته المصرف المركزي بشأن دفع القطاع الخاص للإسهام في جهود التنمية سعي السلطات المسؤولة من أجل إعادة الثقة بين المواطنين والجهاز المصرفي بصورة عامة ، كوسيلة لتعبئة مدخرات هذا القطاع ضمن دورة النشاط الاقتصادي .

(١) مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - المجلد 30 - العدد 7 - 9 ص 10 .

وأخيراً فإن كلاً من المصرف الزراعي ومصرف التنمية بحاجة إلى دعم يتمثل في الدرجة الأولى بزيادة مواردهما المالية ومدتهما بالكفاءات الفنية والعلمية والإدارية ليقوما بدور جاد في المساهمة بالتهوض بتنمية موارد البلاد المتوفرة في قطاعي الزراعة والصناعة . وبعد دراسة المصارف المتخصصة كمؤسسات مالية ذات أهداف محددة تتعلق بتنمية قطاعات اقتصادية واجتماعية معينة - سوف نتناول مصرف ذي طبيعة خاصة ولكنه لا يعتبر من بين المصارف المتخصصة ونعني به (المصرف العربي الليبي الخارجي) .

خامساً - المصرف العربي الليبي الخارجي :

تم إنشاء هذا المصرف وفقاً للقانون رقم / ١٨ لسنة (١٩٧٢) . وقد بدأ نشاطه الفعلي في نفس العام المذكور . وتطور حجم رأسمال هذا المصرف من (٢٥) مليون دينار كبدائية حتى بلغ مبلغاً قدره (١٥٦) مليون دينار وذلك في (٣١/٥٣/١٩٩٢) . كما بلغ احتياطي هذا المصرف حوالي (٥١.٩) مليون دينار في نفس التاريخ المذكور . ورأسمال هذا المصرف مملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي . ووفقاً لقانون إنشاء هذا المصرف فإن نشاطه يأخذ وجهتين : القسم المصرفي وهو النشاط الأهم والغالب ، وقسم التنمية والذي لا تبلغ نسبة أصوله سوى (٢.٥٪) من إجمالي أصول هذا المصرف وذلك في السنة المالية (٩٥ / ١٩٩١) .

وهذا المصرف يوجه نشاطه ، حسب قانون إنشائه ، نحو الخارج ، فهو يساهم مع أطراف أجنبية في إنشاء مصارف ومؤسسات مالية خارج ليبيا . كما يوجه جزءاً من أصوله من أجل المساهمة في جهود التنمية في البلدان الصديقة .

وكما سبقت الإشارة ، فإن نشاط هذا المصرف لا يدخل في إطار نشاط المصارف المتخصصة بل هو مصرف تجاري يمارس نشاطه خارج ليبيا .

والواقع أن المبادرة لإنشاء مثل هذا المصرف تعد مبادرة إيجابية ليس في مجال التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة فحسب بل وتعد مبادرة لولوج سوق المال العالمية ومنافسة المشروعات المشابهة .

لقد قام هذا المصرف بالمساهمة في رأسمال (28) مصرفاً ومؤسسة مالية مشتركة وذلك حتى نهاية الربع الأول من عام (1992)، وتتوزع هذه المشروعات في مناطق العالم. فبالنسبة للوطن العربي فقد تم إنشاء (11) مصرفاً مشتركاً ، كجبا تم إنشاء (6) مصارف في إفريقيا ونفس العدد من المصارف المشتركة أنشئت في أوروبا . أما الأمريكيتين والشرق الأقصى فقد كان نصيبها إنشاء (5) مصارف مشتركة (1) .

وتشير المعلومات المتيسرة إلى أن مصرف ليبيا المركزي ، وهو المالك لرأسمال هذا المصرف ، يساند إتساع نشاطه . ففي هذا المجال وافق مجلس إدارة المصرف المركزي خلال العام المالي (90 / 1991) على زيادة مساهمة المصرف العربي الليبي الخارجي في رأسمال ستة مصارف مشتركة تتراوح مساهمته في رأسمالها ما بين (4.15٪) و(51٪) (2) . ومع أن نشاط المصارف المشتركة التي يساهم فيها هذا المصرف خارج ليبيا قد حققت أرباحاً تتناسب مع حجم مساهمته في رأسمالها ، إلا أن هذه الأرباح لم تنعكس في السنوات الأخيرة بصورة ملموسة على دخل المصرف العربي الليبي الخارجي وذلك نظراً لأن معظم تلك المصارف قد قررت الاحتفاظ بأرباحها لمواجهة نسب الملاءة [الملاءة المالية هي : النسبة بين رأس المال ومجموع الأصول] التي تفرضها السلطات النقدية الأجنبية وخاصة داخل الاتحاد الأوروبي (3) .

وفي نهاية عام (1990) حقق المصرف العربي الليبي الخارجي عائداً وافياً بلغ مقداره (22) مليون دينار ليبي وذلك في مقابل (15.5) مليون دينار تم تحقيقها في العام السابق ، أي عام 1989 .

(1) المصرف العربي الليبي الخارجي ، التقرير السنوي ، للسنة المنتهية في 1992/03/31 .

(2) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي عام 90 / 1991 ، ص 63 - 64 .

(3) وفقاً لاتفاقية (بازل) لعام 1988 - والمطبقة في الدول الرأسمالية المتقدمة منذ نهاية عام (1992) ، فإن الملاءة المالية .

وهي النسبة بين رأس المال ومجموع الأصول ، يجب ألا تقل عن (8٪) .

النظام المصرفي في المغرب

تمهيد :

البحث في النظام المصرفي لأي بلد نام يمكن أن يعتبر بحثاً في الخصائص العامة للنظام المصرفي في أي من البلدان النامية الأخرى . وترجع أسباب هذا التعميم إلى تشابه الظروف التي عاشتها والتي لا زالت تعيشها أغلبية هذه البلدان . وأيضاً بسبب تشابه الظروف التي نشأ فيها النظام النقدي في كل منها ومماثل معرفتها بالمصارف والنظم المصرفية .

لقد علمنا أن النظم المصرفية و النقدية الحديثة والمتبعة الآن إنما هي وليدة تطور طويل جرى في البلدان الرأسمالية الغربية . وقد نقلت البلدان الغربية هذه النظم معها عندما فرضت سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على بلدان العالم خارج القارة الأوروبية . باختصار شديد فقد كان من أول نتائج السيطرة الأجنبية وأبرزها :

- بروز جزء محدود من اقتصاديات بلدان العالم الثالث كقطاع متقدم ومتطور إلى جانب قطاع اقتصادي متخلف يستخدم أساليب إنتاجية متخلفة ورغم هذا يعتبر هو القطاع الاقتصادي الأساسي من حيث اعتماد غالبية الشعب في تلك البلدان عليه أما

القطاع المتقدم فهو قطاع قام أساساً لخدم مصالح أجنبية ويرتبط باقتصاديات الدول المسيطرة . وهذا القطاع الحديث نما في مجال التجارة .

- من أول المؤسسات الحديثة التي قامت في البلدان النامية والتي ارتبط وجودها بالقطاع الاقتصادي المتطور ، هي المصارف حيث كانت فروعاً لمؤسسات أجنبية قامت لتمويل عمليات تجارة المواد الخام التي كانت تصدر إلى الأسواق الأجنبية كما عملت على تشجيع الاستيراد من البلدان المستعمرة .

- سيادة الإنتاج الزراعي ، أو إنتاج بعض أنواع المواد الخام ، ويتم توجيه هذا الإنتاج بصورة رئيسية إلى الخارج لتغطية حاجة أسواق البلدان المتقدمة وهي على حالها . وهذه الحالة أدت إلى قيام تبعية اقتصاديات البلدان المتخلفة لاقتصاديات البلدان المتقدمة .

- ومن مظاهر هذه التبعية في مجال النقد والصيرفة ، تبعية المصارف في البلدان النامية للاقتصاديات المتقدمة . فهذه المصارف قامت على فروع المصارف الأجنبية ، ومن الطبيعي أن تعمل هذه المصارف وفقاً للنظم التي تتبعها مراكز هذه الفروع . كما أن هذه المصارف التي قامت في البلدان النامية أيام السيطرة الأجنبية ، بل وحتى بعد زوال هذه السيطرة المباشرة لم تكن تخضع إلا لما يحقق مصالح البلدان التي تتبعها ومصالحها هي بالذات ، أما ما يتعلق بمصالح الأقاليم التي تمارس نشاطها على ترابها ، فلم تكن مصالحها تعني هذه المصارف من بعيد أو قريب .

وبعد أن نالت البلدان النامية استقلالها السياسي ، عمدت إلى إنشاء مصارف مركزية تتولى شؤونها النقدية ورقابة الجهاز المصرفي ، كما عمد بعضها إلى تحقيق السيطرة الكاملة على الجهاز المصرفي بتأميمه . إلا أن الصورة فيما يتعلق بتبعيتها الاقتصادية لم تتغير في معظم هذه البلدان وبالتالي فإن النظام المصرفي لم يخرج كثيراً عن الإطار الذي كان سائداً قبل الاستقلال إلا فيما يتعلق بإصدار العملة الوطنية وبعض مظاهر الرقابة على النقد والائتمان . في مثل هذه الظروف لأي بلد نام نشأ وتطور النظام

المصرفي . وفي استعراضنا التالي للنظام المصرفي في المغرب إنما نعيم عن واقع النظام المصرفي في أي بلد نام بصورة عامة .

وقبل تناول النظام المصرفي في المغرب نرى من المناسب إعطاء لمحة عن النقود في المغرب .

- لقد كان المغرب يستخدم كل من معدني الذهب والفضة في سك العملات التي يستخدمها في التداول . وبقيت على هذه الحالة حتى أواخر القرن التاسع عشر . ففي عام 1881 صدر أمر سلطاني بسك الريال الحسني (في عهد الحسن الأول) وطرح للتداول عام 1885 . وكانت قيمة هذا الريال تعادل قيمة (الدور) الأسباني : ويعتبر هذا الإجراء من أبرز الإصلاحات النقدية في المغرب (1) .

إلا أن الأوضاع السياسية التي كانت سائدة حينذاك لم تكن مواتية لمثل هذا الإصلاح النقدي . فقد أدى ضعف السلطة المركزية وتزايد التدخل الأجنبي في شؤون المغرب والأطماع الأجنبية في نهب خيراته ، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور حاجة الدولة إلى الأموال فاضطرت للحصول على قرض تم تنظيمه من قبل بنك باريس وعدد آخر من المصارف المتخصصة في البلدان المنخفضة وذلك في عام 1904 . وكان القرض يبلغ 62 مليون فرنك فرنسي وبفائدة سنوية مقدارها 5٪ وقد حصلت فرنسا مقابل تقديم هذا القرض على امتياز إدارة الجمارك كضمان لتسديد هذا القرض .

ثم ازدادت أطماع الدول الغربية والمصالح الرأسمالية الأجنبية في نهب المغرب فانعقد مؤتمر (الجزيرة الخضراء) في عام 1906 حيث كان يستهدف تنظيم المصالح الأجنبية في المغرب وإن اعترف ظاهرياً بالسيادة السياسية للسلاطون المغربية على السراب المغربي .

(1) عن النقود في المغرب ، تاريخياً ، أحمد التوفيق ، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر ج 1 ص 275 - 281 وكذلك د. فتح الله ولطو ، الاقتصاد السياسي ج 2 ، الفصل التاسع ، المبحث الأول .

- يلاحظ أنه خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر ظل الذهب يتدفق على المغرب العربي من إفريقيا وذلك في عهدي المرابطون والموحدين .

وكان أيضاً من نتائج هذا المؤتمر فتح المغرب اقتصادياً أمام المصالح الاستعمارية . كما منح سلطة إصدار العملة في المغرب لمصرف يتم تأسيسه باسم (بنك الدولة المغربي) وذلك بموجب امتياز أمده (40) عاماً .

لقد مر النظام النقدي في المغرب بصورته التي نشأ فيها منذ عام 1906 وحتى عام 1959 بمرحلتين ، تميزتا بالنفوذ الأجنبي وتبعية العملة المغربية للنظام النقدي الفرنسي .

الفقرة الأولى : من عام 1906 - 1920 ، تم إصدار واستخدام عملة واحدة هي الريال الحسني ، مع محاولة فرض سعر إلزامي للفرنك الفرنسي في عام 1914 وذلك في سوق التداول في المغرب . وقد أدى هذا الإجراء إلى تخلص الناس من هذا الفرنك وازدياد الطلب على الريال الحسني (١) . و لعب الريال دوراً مهماً في الاقتصاد المغربي طوال أعوام الحرب العالمية الأولى حيث كان أقوى من الفرنك الفرنسي طوال تلك الفترة .

الفقرة الثانية : إمتدت هذه الفترة من عام 1921 وحتى عام 1959 وتميزت هذه الفترة بالارتباط العضوي بين العملة المغربية و الفرنك الفرنسي . يلاحظ أن تاريخ هذه الفترة قد إمتد حتى بعد أن نال المغرب استقلاله السياسي في عام 1956 . و العملة المتداولة في هذه الفترة هي الفرنك المغربي .

أما بالنسبة لإصدار العملة خلال طوال مرحلة النفوذ الأجنبي فقد منحت إتفاقية الجزيرة الخضراء بموجب الفصل الثالث والبندين 31 - 32 ، امتياز إصدار العملة لمدة (41) سنة (لبنك الدولة المغربي) . ويتم إصدار العملة بشرط أن يكون مقابل نصف العملة الصادرة موجودات لدى هذا البنك من الذهب أو العملات الأجنبية القابلة للتحويل . ويجب ألا يقل هذا الاحتياطي من الذهب والعملات عن ثلث العملة الصادرة بأي حال من الأحوال .

(١) تطبيقاً لقانون حريشام .

وكما سبق فإن العملة التي كانت سائدة هي الريال الحسني وفي عام 1919 حدث اتجاه لتوحيد العملة للتداول في المغرب العربي ، حيث كانت أقاليمه خاضعة للسيطرة الفرنسية . إلا أن المصالح الاقتصادية ، وهي أجنبية ، رفضت هذا الاتجاه . فتم إصدار عملة للتداول في المغرب خلال الفترة 1920 - 1959 وكانت هذه العملة الجديدة هي "الفرنك المغربي" .

وقد كان يتم إصدار هذه العملة بموجب إتفاق بين الدولة المغربية ووزارة المالية الفرنسية . وتم ربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي بموجب هذا الإتفاق بواسطة ما يسمى بحساب المعاملات . وبموجب هذا الإتفاق يتم إنشاء حساب مفتوح لدى كل من بنك الدولة المغربية والخزينة العامة الفرنسية . وفي ضوء هذا الإجراء يمكن للمغرب في أي وقت أن يستبدل عملته بفرنكات فرنسية لمواجهة احتياجاته الخارجية . فإذا توفرت للمغرب عملات أجنبية فإنه يتركها في هذا الحساب ، أما في حالة حاجته إلى فرنكات فرنسية أو عملات أخرى فإنه يستطيع أن يحصل عليها عن طريق هذا الحساب . وكان هذا هو معنى الارتباط النقدي بين العملة السائدة في المغرب والفرنك الفرنسي .

وقد كان من نتائج هذه التبعية النقدية التي استمرت حتى عام 1959 ، أن خضع بدون مبررات اقتصادية ، الفرنك المغربي للتخفيضات التي واجهت الفرنك الفرنسي . وقد كان يتم تخفيض الفرنك المغربي على الرغم من أن المغرب كان يصدر أكثر مما يستورد كما كانت ترد إليه الأموال الأجنبية في إطار علاقاته الخارجية (١) .

وبعد أن حصل المغرب على استقلاله في عام 1956 استمرت حالة عملته كما كانت عليه قبل الاستقلال من حيث ارتباطها بالفرنك الفرنسي . وأدت هذه الحالة إلى الإضرار بمصالح المغرب الاقتصادية ، حيث استغل المقيمون الأجانب حرية التبادل بين

(١) إن ارتباط عملة بلد ما بعملة بلد آخر ، يعني أول ما يعني ، خضوع العملة التابعة للتقلب الذي تعرفه العملة المتبوعة فمثلاً يؤدي تخفيض العملة المتبوعة ، إلى ارتفاع قيمة وارداتها من الدولة التابعة . ولذا تضطر الأخيرة إلى تخفيض عملتها لتصريف صادراتها .

الفرنك المغربي والفرنك الفرنسي لتهديب أموالهم . وقد أدى عدم موافقة المغرب على إجراء تخفيض الفرنك المغربي على إثر تخفيض الفرنك الفرنسي في شهر الكانسون " ديسمبر " عام 1958 . أن يبدأ المغرب باتخاذ الخطوات لإنهاء الارتباط العضوي بين عملته والعملية الفرنسية . وقد تم هذا الإنفكاك بخطوتين :

- الخطوة الأولى - تأسيس مكتب صرف وإحداث مراقبة للمصرف ، فخرج المغرب من الناحية القانونية من منطقة الفرنك الفرنسي .

- الخطوة الثانية - إنشاء درهم مغربي ، بعلاقة ثابتة بالفرنك الفرنسي وذلك في 17 الثمور " أكتوبر " عام 1959 . كما خفضت السلطات العملة المغربية ، وحددت قيمتها بما يعادلها من الذهب / 175.6057 ملغرام وقد أدى هذا التحديد إلى تحديد سعر الدرهم بالعملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي .

وبعد مفاوضات لاستكمال سيطرة المغرب على إصدار عملته تم في عام 1959 استلام الدولة المغربية " بنك الدولة المغربي " وتم تأسيس المصرف المركزي (بنك المغرب) حيث أنيطت به مسؤولية إصدار العملة ، وذلك على ما سيأتي .

لقد أدى عدم ارتباط تحقيق الاستقلال السياسي بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالنقد إلى تكبد المغرب خسائر اقتصادية خلال الفترة 1956 - 1959 وكان يجب الالتفات إلى هذه الناحية بما تتطلبه من جدية تامة .

وبعد هذه اللوحة السريعة للأوضاع النقدية قبل الاستقلال تتناول فيما يلي الجهاز المصرفي في المغرب . وستناول هذه الناحية في ثلاث مباحث متتالية .

المبحث الأول

المؤسسات والتنظيمات المالية والمصرفية

هناك عدة مؤسسات تتولى مسؤولية الإشراف والتوجيه في مجال النقد والائتمان لمجموع الجهاز الذي يعمل في هذا النطاق فضلاً عن بعض التنظيمات التي أوجدها المشرع بموجب قانون المصارف الذي صدر في عام ١٩٦٦ .

١ - وزارة المالية والخزينة العامة :

تتولى وزارة المالية وكذلك الخزينة العامة جانب الإشراف المباشر أو غير المباشر على المؤسسات المصرفية وكذلك توجيه السياسة الائتمانية والنقدية .

فوزارة المالية هي المسؤولة عن إدارة مالية الدولة ، فضلاً عن هذا تتولى هذه الوزارة عدداً من المسؤوليات التي تتعلق بالنشاط المصرفي .

فقد منح المشرع في المغرب وزير المالية سلطات عدة في هذا المجال ومنها :

- السماح بمزاولة مهنة الصرف للشركات التي تتوفر فيها الشروط التي حددها القانون .

- تحديد الحد الأدنى لرأسمال أي مصرف تجاري يبدأ بمزاولة هذه المهنة في المغرب .

- اقتراح تعيين والي المصرف المركزي (بنك المغرب) فضلاً عن اقتراح تعيين عدداً

آخر من كبار موظفي هذا المصرف . كما يوافق وزير المالية على قرارات مجلس إدارة المصرف المركزي .

- الإشراف على التزام المؤسسات المصرفية بقوانين ونظم هذه المهنة وتوقيع العقوبات في حالات المخالفة .

- يتولى وزير المالية رئاسة لجنة الائتمان والسوق النقدية. كما تتولى الخزينة العامة

تنفيذ سياسة وزارة المالية و تنفيذ ما يترتب على العلاقة بين وزارة المالية و المصرف

المركزي (بنك المغرب) . وتعتبر هذه الخزينة صندوق الدولة حيث إليها تدخل الإيرادات ومنها يتم صرف الأموال العامة .

2- المصرف المركزي : - هذا المصرف هو " بنك المغرب " . وقد كان يقوم ببعض مهام هذا المصرف وخاصة فيما يتعلق بإصدار النقد منذ عام 1906 " بنك الدولة المغربي " والذي كان شركة تسهم فيها عدة دول أجنبية مع الحكومة المغربية وذلك بموجب إتفاقية الجزيرة الخضراء . وكانت فرنسا تسيطر على بنك الدولة منذ عام 1912 كنتيجة لسيطرتها على أغلب أسهمه حيث أن نسبة مساهمة فرنسا قد وصلت إلى حوالي 53٪ في عام 1939 ، أما حصص المساهمة الأخرى فقد كانت موزعة بين بلجيكا وهولندا وأسبانيا والبرتغال .

واستكمالاً لمظاهر السيادة لجأت الحكومة المغربية بعد حوالي ثلاث سنوات من تحقيق الاستقلال السياسي إلى امتلاك أسهم بنك الدولة المغربي وتم تأسيس المصرف المركزي " بنك المغرب " وذلك في عام 1959 (1) . و " بنك المغرب " مؤسسة عامة تمتلك الدولة جميع أسهمه وهو يتمتع باستقلال مالي .

وفي عام 1980 بلغ رأسمال " بنك المغرب " 30 مليون درهم (2) . هذا ويدار المصرف المركزي في المغرب من قبل مجلس إدارة وسلطة " رقابة " ويتم تعيين المسؤولين عن إدارة وتنظيم هذا المصرف كما يلي

- الوالي : ويتم تعيينه بظهير يصدر بناءً على اقتراح مقدم من وزير المالية . وكذلك الأمر بالنسبة لنائب الوالي ، حيث يقوم هذا الأخير بمعاونة الوالي .

(1) نصت الفقرة ، 1 من الفصل - 35 من القانون الأساسي لبنك المغرب ، على استمرار " بنك المغرب " في إعطاء الأسيقية للدولة أو لبعض المؤسسات العمومية المنصوص عليها في الإتفاقيتين المبرمتين في عام 1921 - 1947 مع البنك المركزي المغربي .

(2) القانون الأساسي لبنك المغرب - ظهير رقم 1 / 59 - 233 - 1959 والتعديلات اللاحقة .

أعضاء مجلس الإدارة : بالإضافة إلى الوالي ونائبه ، يتم تعيين ممثلين عن كل من وزارات المالية والاقتصاد والفلاحة و الصناعة والتجارة وكذلك القطاعات الاقتصادية المهمة وعدد من مدراء مصارف القطاع العام وأربعة من المهتمين بالشؤون الاقتصادية و المالية . كأعضاء في مجلس الإدارة - هذا المجلس هو الذي يحدد سياسة "بنك المغرب" ويجتمع كل ثلاثة أشهر برئاسة الوالي وتخضع قرارات مجلس الإدارة لموافقة وزير المالية .

- **مندوب عن الحكومة :** يتولى هذا المندوب مراقبة نشاطات المصرف المركزي ويقدم تقريراً بهذا الشأن إلى وزير المالية كل ستة أشهر ، ويتم تعيين هذا المندوب بظهير وبناءً على اقتراح وزير المالية .

- **مراقبي الحسابات :** ويتم تعيين هؤلاء بظهير ولا يجوز أن يقل عددهم عن اثنين .

ويتولى المصرف المركزي في المغرب وظائف المصارف المركزية في البلدان الرأسمالية وبلدان الاقتصاديات المختلطة وسنعود إلى بحث هذه الوظائف في بحث مستقل نظراً لأهميتها .

3- لجنة الائتمان والسوق المالية والنقدية :

هذه اللجنة كانت قائمة منذ عام 1954 ، أي قبل حصول المغرب على استقلاله، ثم توقفت عن العمل في عام 1960 . وعند صدور قانون تنظيم الجهاز المصرفي في عام 1967 عادت هذه اللجنة إلى الظهور . وهي تتألف من :

- وزير المالية - رئيساً .
- والي (بنك المغرب) ، نائباً للرئيس .
- أربعة من كبار الموظفين - نائب الوالي ، مدير الخزينة ، مندوب الحكومة لدى المصرف المركزي، ومدير التخطيط، ومدير خمسة مصارف عامة أو شبه عامة أعضاء .

وتقوم هذه اللجنة بتقديم الدراسات و المشورة للوزارة عندما تكون هذه الأخيرة في سبيل إتخاذ قرارات هامة . كما تتولى هذه اللجنة دراسة وضع سوق الائتمان . وهي تجتمع كل ثلاثة أشهر .

وإلى جانب هذه اللجنة يقوم تجمع مهني للمصارف ، وهي جمعية تلزم المصارف بالإنضمام إليها . وتتولى هذه اللجنة الدفاع عن مصالح المهنة كما تقوم بتقديم المقترحات بشأن النشاط المصرفي وتتولى المراقبة الذاتية بشأن انضباط سلوك النشاط المصرفي . وبالإضافة إلى هذه التنظيمات والمنظمات تقوم مجموعة المصارف التجارية .

المصارف التجارية : هذه المصارف تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية التي سبق وأن درسناه ، فهي مصارف تتعامل بالائتمان ، حيث تقبل الودائع الجارية أو لأجل قصير من الأفراد والمؤسسات . كما تقوم بتقديم الائتمان قصير الأجل . وينظم عمل هذه المصارف القانون الصادر في عام 1967 - وقد عرف المشرع المغربي هذه المصارف بأنها مؤسسات تتولى قبول الودائع من الجمهور وتقوم باستخدام هذه الودائع لحسابها أو لحساب الغير في الإقراض أو في عمليات مالية أخرى . هذا وقد عدد المشرع المغربي الشروط التي يجب توافرها في الشخص المعنوي الذي يمارس مهنة الصيرفة وهذه الشروط هي :

- 1- أن يكون شركة مساهمة (مغفلة الاسم) .
- 2- رأس المال يتم تحديده من قبل وزير المالية و يجب ألا يقل عن (2) مليون درهم .
- 3- موافقة وزير المالية لازمة لبداية ممارسة النشاط المصرفي .
- 4- وجوب تمتع مدير المصارف التجارية بالأخلاق التي تؤهلهم لممارسة هذا النشاط - أي بما يجب أن يتمتع به الشخص الذي يمارس النشاط التجاري . وأن يكون غير محكوم عليه في جرائم مخلة بالشرف .

وكانت أول معرفة المغرب بهذا النوع من المصارف خلال المرحلة التي فرضت فيها الحماية الأجنبية على البلاد ، أي في مطلع القرن الحالي . وقد كانت مصارف الودائع (المصارف التجارية) عبارة عن فروع لمصارف أجنبية ، وخاصة الفرنسية منها . وقد ظهرت بنوك القرض الشعبي في عام 1926 على شكل شركات تعاونية ذات رأسمال متغير، وجميع رأسمال هذه المصارف مغربي .

لقد بلغ عدد المصارف التجارية في المغرب في نهاية عام (1991) خمسة عشر مصرفاً . وقد استقر عدد المصارف عند هذا المستوى منذ أن تم تطبيق إجراءات "مغربة" القطاع الثالث والذي يشمل القطاع المصرفي . وتتوزع ملكية رأسمال هذه المصارف بين القطاعين العام والخاص ، وهذا الأخير محلي وأجنبي .

وبالنسبة لحجم نشاط هذه المصارف ، فقد استأثرت ثلاثة من هذه المصارف بما نسبته حوالي (60.1٪) من إجمالي نشاط المصارف التجارية وذلك في عام (1991) بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ حوالي (60.4٪) في عام (1990) . بينما كانت نسبة إجمالي نشاط أربعة مصارف تبلغ حوالي (29.1٪) من إجمالي نشاط المصارف التجارية في عام (1991) وقد كانت هذه النسبة تبلغ (28.7٪) في العام السابق . أما بقية المصارف والبالغ عددها ثمانية مصارف فقد كانت مساهمتها تبلغ (10.8٪) من إجمالي النشاط المصرفي في عام (1991) ، بينما كانت هذه النسبة تبلغ (10.9٪) في العام السابق (1) .

أما بالنسبة لفروع المصارف التجارية داخل التراب المغربي فقد بلغ عددها في عام 1984. (682) شباكاً ، موزعة على كافة مراكز السكان . وتستأثر مدينة الدار البيضاء بـ (180) شباكاً من هذا العدد ، أي بنسبة تبلغ حوالي (26٪) من إجمالي الشبائيك . وتأتي مدينة الرباط بعد الدار البيضاء ، حيث بلغ عدد الشبائيك فيها (50) شباكاً . وتحتل مدينة فاس المركز الثالث ؛ (36) شباكاً . تأتي مدينة مراكش في المرتبة الرابعة (28) شباكاً . أما

(1) بنك المغرب - تقرير عام 1991 ، ص 100 .

مدينة طنجة فقد جاءت في المركز الخامس من حيث عدد الشبايك ، (25) شباكاً ، فضلاً عن شباك واحد في المنطقة الحرة .

وفي عام 1991 تم افتتاح (47) فرعاً جديداً للمصارف التجارية ، وكان نصيب الدار البيضاء من هذه الفروع (20) فرعاً . وفي نفس العام المذكور بلغ العدد الكلي لفروع هذه المصارف (936) فرعاً ، يقع أكثر من نصفها على الساحل الأطلسي (١) .

و الجدول التالي يتضمن الأرقام المتعلقة بموارد واستخدامات المصارف التجارية في المغرب كما هي عليه في نهاية عامي 1990 ، 1991 . (جدول رقم/٦) .

ويظهر من الجدول رقم/٦ ، أن الموارد الذاتية لهذه المصارف (رأس المال والاحتياطيات) قد بلغت نسبتها حوالي (7.3٪) فقط من إجمالي خصوم هذه المصارف في نهاية عام 1991 .

أما بالنسبة للودائع الجارية (الحساب الجاري) فقد بلغت نسبتها حوالي (54٪) أي أكثر من نصف مجموع الخصوم . وكان نصيب حساب الصكوك (الشيكات أي النقود الكتابية) حوالي نصف الحساب الجاري . وعلى الرغم من أن ارتفاع نصيب هذا الحساب دليل على مدى تعامل الأفراد والمؤسسات الإنتاجية والجهات المختلفة مع المصارف التجارية إلا أن هذا يعني أيضاً تراجع الودائع لأجل .

و بالنسبة للودائع لأجل فقد بلغت نسبتها حوالي (27٪) من إجمالي الخصوم . وهو ما يمثل حوالي نصف الحساب الجاري .

وفيما يتعلق بالاقتراض من بنك المغرب ، فقد كانت نسبته حوالي (7٪) من إجمالي الخصوم وهي نسبة منخفضة علماً بأن حوالي ثلث هذه القروض تم على شكل إعادة خصم الأوراق المالية قصيرة الأجل والأوراق التجارية .

(١) بنك المغرب ، مديرية التفتيش ومراقبة البنوك ، وكذلك تقرير عام 1991 ، ص 100 - 101 .

(مليار درهم)

جدول رقم (7) الميزانية العامة للمصارف التجارية في المغرب للمابين 1990 - 1991 *

المجموع		الأصول	
1991	1990	1991	1990
8.4	6.5	رأس المال والاحتياطي :	المجموعات المالية :
		(11.4)	(6.5)
61.8	54.2	ودائع تحت الطلب :	الديون على الخزينة العامة :
(31.1)	(28.2)	- حساب الميكروك :	- أدوات بخرارة :
		54.2	40.8
30.3	24.2	ودائع لأجل :	القرروض الاقتصادية :
8.4	5.9	قرروض من بنك المغرب :	لأجل قصير (د) :
(5.1)	(2.2)	- إعادة خصم :	لأجل متوسط :
		1.0	0.3
00	00	قرروض من المؤسسات المالية المتضامنة :	لأجل طويل :
2.1	1.8	الضمانات خارجية :	قرروض للمؤسسات المالية المتضامنة :
1.2	0.9	الخصومات :	عقولة الأوراق المالية :
2.0	1.7	موارد مختلفة صافية :	المجموعات الخارجية (د) :
114.2	95.2		مستطرات :
		114.2	95.2

(1) بما فيها الديون الزمنية على الخارج . (2) باستثناء الديون الزمنية على الخارج . * بنك المغرب - تقرير عام 1991 ، الملحق رقم / 51 .

و بالنسبة لأصول هذه المصارف . فقد كان نصيب الاحتياطي التقدي وما فرضه المصرف المركزي على المصارف التجارية من تجميد نسبة من الأصول على شكل نقد إضافة للاحتياطي، فقد بلغت نسبته حوالي (9.9٪) من مجموع الأصول وهذه النسبة تعتبر مرتفعة ، وارتفاعها مؤشر يدل على أن الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية (1).

وبلغ نصيب الخزينة العامة (الدولة) من الأصول نسبة بلغت (29.9٪) من إجمالي الخصوم وكان معظمها أو جميعها تقريباً على شكل أذون خزانة .

وتأتي القروض المقدمة للاقتصاد على رأس استثمارات المصارف التجارية حيث بلغت نسبتها حوالي (47.5٪) من إجمالي أصول هذه المصارف .

وأخيراً ، فقد بلغت نسبة استثمارات المصارف في المحفظة المالية حوالي (7.1٪) من الأصول . ومن المعروف أن هذه الاستثمارات تتمثل في السندات المالية طويلة الأجل والأسهم . وهذه النسبة تعتبر في الحدود المأمونة بالنسبة لنشاط المصارف التجارية .

المبحث الثاني

وظائف المصرف المركزي "بنك المغرب"

"بنك المغرب" هو المصرف المركزي في المغرب وهو يتولى وظائف المصارف المركزية الاعتيادية . لقد تم إنشاء هذا المصرف ، وكما سبق في عام 1959 . بعد حصول البلاد على استقلالها بفترة وجيزة .

وسنعرض فيما يلي بصورة موجزة للوظائف الرئيسية لهذا المصرف .

أولاً - إصدار العملة : (البنكوت والعملات المعدنية والعملات المساعدة) . يتولى بنك المغرب إصدار العملة الوطنية الدرهم ومضاعفاته وأجزائه (2) . وهو يقوم بهذه الوظيفة منذ إنشائه .

(1) بنك المغرب ، تقرير 1991 ، 46 .

(2) الفصل رقم / 5 - من قانون بنك المغرب المشار إليه سابقاً ، وكذلك الفصل 14 و 15 .

كانت مهمة إصدار النقد في المغرب موكولة "لبنك الدولة المغربي" وهو مصرف أجنبي .

ويقوم (بنك المغرب) بإصدار العملة على أساس احترام الغطاء المكون من الذهب والعملات و الموجودات الأجنبية والذي حددها المشرع (١) ، النسبة المحددة لإصدار النقد هي ١ / 9 من الذهب والموجودات الأجنبية، أي إصدار تسعة دراهم مقابل توفير قيمة درهم واحد من الذهب أو الموجودات الأجنبية .

ثانياً - وظيفة مصرف الدولة - بنك المغرب هو بنك الدولة فهو المصرف الذي يتولى حفظ حساباتها كما ينظم علاقات الدولة مع المصارف الأجنبية والمؤسسات النقدية الدولية والإقليمية (2) .

وأهم ما يقدمه هذا المصرف من خدمات الدولة يتمثل في إقراضها وذلك عند حاجتها للأموال . هذا المصرف يقدم للدولة قروضاً على الأشكال التالية :

— قروض قصيرة الأجل وتمثل بسندات الخزينة العامة (أذونات الخزينة) والحوالات الأخرى . وأجل هذه القروض لا يزيد على 90 يوماً وهي قروض تحصل عليها الحكومة لمواجهة العجز الطارئ في إيراداتها العامة .

— قروض أخرى يرتبط حجمها بحجم إيرادات الميزانية العامة للدولة . وهي تقدم على شكل سلف ويجب ألا يزيد حجم هذه القروض عن عشر موارد الميزانية ولا يتجاوز أجلها (300) يوماً متتالية أو غير متتالية (3) .

هذان النوعان من القروض يتم ردهما من قبل الدولة .

— النوع الثالث من القروض ، يتمثل في القروض التعاقدية (4) .

(1) عن غطاء العملة القانون الأساسي لبنك المغرب الفصول 21 و 22 .

(2) من القانون أعلاه ، الفصول 7 ، 10 .

(3) من نفس القانون المذكور - الفصل 35 - الفقرات 1 ، 2 ، 3 .

(4) الفقرة (4) من الفصل 35 .

وهي قروض تتم بالإتفاق بين المصرف والحكومة ولا بد من موافقة السلطة التشريعية عليها .

ثالثاً : إقراض الجهاز المصرفي والاقتصاد القومي (١) - يمارس المصرف المركزي (بنك المغرب) وظيفة إقراض الاقتصاد القومي إما بواسطة الجهاز المصرفي أو بشكل مباشر . فهو يقوم بتزويد بعض المشروعات الاقتصادية الوطنية بمحاجاتها إلى القروض مباشرة .

أما بالنسبة لإمداد المصارف التجارية بالقروض فيتم عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية ، وهذه الأوراق هي التي يتم بها تزويد الاقتصاد القومي بمحاجته من الأموال من قبل الجهاز المصرفي (المصارف التجارية) . وهذه الوظيفة تعتبر من الوظائف الرئيسية للمصارف المركزية في العالم . و المصارف المركزية تقف على أهبة الاستعداد لإعادة خصم هذه الأوراق التجارية إذا كان أملها لا يتجاوز ١20 يوماً . كما يقوم بنك المغرب بإعادة خصم أوراق الحكومة أو القيم التي تضمنتها .

ونظراً لتمتع المصارف التجارية في المغرب بسيولة عالية (ودائع نقدية حاضرة) فإنها لا تعتمد على بنك المغرب للحصول على الأموال إلا بشكل محدود . ففي عام ١980 لم تحصل المصارف التجارية إلا على نسبة تبلغ حوالي (7.7٪) من مجموع مواردها وفي ١984 بلغت النسبة حوالي (9.2٪) من مجموع الموارد .

رابعاً - دور بنك المغرب في الرقابة على المصارف التجارية - لا يشترك المصرف المركزي (بنك المغرب) مع وزارة المالية في الرقابة على المصارف التجارية فحسب بل يعتبر المنفذ لسياسة هذه الوزارة في مجال النشاط المصرفي في كثير من الحالات ، فهو يمارس رقابة تتناول العديد من المجالات التي تتعلق بنشاط الجهاز المصرفي وكيفية تسيير هذا

(١) الفصول 28 - 33 من قانون بنك المغرب الأساسي .

النشاط . وبنك المغرب يمارس رقابته هذه من خلال قانون تنظيم مهنة المصارف الصادر في 1967 .

١- يمارس بنك المغرب رقابة على النشاط العام للمصارف التجارية تتمثل بإطلاعه على الحسابات الختامية لهذه المصارف وكذلك في حقه بطلب كافة المعلومات عن نشاطها المختلف .

كما يتولى تنفيذ القواعد القانونية المتعلقة بالرقابة على المصارف . وهو الذي سينفذ العقوبات المتخذة بحق المصرف التجاري الذي لا يلتزم بقواعد النشاط المصرفي .

2- وفيما يتعلق برقابة المصرف المركزي (بنك المغرب) بشأن حجم ونوع الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية ، فهو يستخدم عدداً من الوسائل لتنفيذ رقابته هذه .

أ - بالنسبة للتحكم بحجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية فإن بنك المغرب يمارس عدداً من وسائل الرقابة ، وهذه الوسائل هي :

- سقف إعادة الخصم - يتولى بنك المغرب تحديد سعر إعادة الخصم ، وفي ضوء هذا السعر تتحدد السياسة الائتمانية للمصارف التجارية . ومع هذا فقد يلجأ بنك المغرب إلى تحديد الحجم الذي تستطيع أن تقرضه هذه المصارف عن طريق خصم الأوراق التجارية للاقتصاد ككل أو لبعض قطاعاته المختلفة . ويطلق على مثل هذه السياسة تحديد سقف الخصم . فبنك المغرب يقف على استعداد لإعادة خصم الأوراق التجارية في الحدود المقررة ، أي ضمن سقف إعادة الخصم ولا يقوم بإعادة خصم الأوراق التي تتجاوز هذا السقف .

وقد تم تحديد سقف إعادة الخصم في حدود (10٪) من ودائع المصارف ، ومن النادر وصول المصارف التجارية إلى هذه الحدود نظراً لتمتعها بسيولة مرتفعة .

- التحكم عن طريق تغيير الاحتياطي النقدي حيث يفرض على المصارف التجارية الالتزام بالاحتفاظ باحتياطي نقدي لدى المصرف المركزي (بنك المغرب) . وهذا الاحتياطي يتم تحديده كنسبة من مجموع التزامات المصارف التجارية . وقد عرف تحديد هذه النسبة عدة صور حتى استقرت طريقة تحديده في عام 1971 ، وهذه الطريقة تقوم بوجوب إيداع احتياطي نقدي من قبل المصرف التجاري تبلغ نسبته (4٪) من مجموع التزاماته . وفي حالات ارتفاع حجم ودائع المصارف التجارية وكذلك في الحالات التي تتطلبها سوق الائتمان يمتلك بنك المغرب سلطة رفع هذه النسبة إلى (7٪) وهذه السياسة من الوسائل التي يستخدمها البنك بفاعلية نسبية .

- مُعامل الوفاء - يفرض على المصارف التجارية أن تحافظ على نسبة معينة يتم تحديدها على أساس العلاقة بين مواردها الذاتية (رأس المال والاحتياطي) وبين مجموع الودائع بأنواعها . ويطلق على هذه النسبة معامل الوفاء . وفرض هذه النسبة يتعلق بحماية مصالح المودعين . وقد صدر قرار من وزير المالية يحدد هذه النسبة بـ (5٪) وقد فرض على جميع المصارف التجارية في المغرب التقييد بهذه النسبة .

- وفضلاً عن هذه الالتزامات ، فإن المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بمعامل سيولة ، سبقت الإشارة إلى طريقة تحديده * . ولا يقل هذا المعامل عن (50٪) .

ب - أما بالنسبة للقيود النوعية التي تفرض على القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية ، فقد يلجأ بنك المغرب - بهدف تشجيع أنواع معينة من النشاط الاقتصادي عن طريق حجم القروض المقدمة لها أو عن طريق أسعار الفائدة - وذلك بالتحكم في سعر إعادة الخصم . ومع هذا فإن القاعدة في هذا المجال ، والتي جرى عليها

* مُعامل السيولة يساوي :

الموجودات المتاحة والقابلة للتحقق بأجل قريب

الالتزامات للإطلاع ولأجل قصير

وفي عام 1984 كانت النسبة محددة بما لا يقل عن (60٪) - بنك المغرب / 1984 ، ص 85 .

العمل من قبل بنك المغرب ، هي إعطاء المصارف التجارية حرية واسعة للتصرف . كما لجأ بنك المغرب إلى تحديد حجم الائتمان لبعض القطاعات الاقتصادية ثم عاد وفتح الباب أمام المصارف التجارية لتمويل قطاعات الاقتصاد دون وضع حدود عليا للقروض المقدمة . وكما سبق ، في دراستنا لدور المصارف المركزية في الرقابة على الائتمان المقدم من قبل الجهاز المصرفي ، فقد وجدنا مدى فعالية هذه الرقابة في البلدان النامية ، حيث لا توجد أسواق مالية أو نقدية متقدمة كما يرتفع التعامل بالنقود القانونية قياساً بقيمة أنواع النقود . والمغرب يخضع لنفس ظروف البلدان النامية ، باستثناء النسبة المرتفعة من حيث استخدام النقود الكتابية .

المبحث الثالث

المصارف المتخصصة

المغرب كأحد البلدان النامية التي خضعت للنموذج الأجنبي عرف النظم المصرفية وذلك عن طريق نقل هذه النظم من البلدان الرأسمالية ، كما عرف المصارف على شكل فروع لمصارف قائمة في البلدان الأجنبية المسيطرة . وقد قامت هذه الفروع المصرفية بخدمة المصالح الاقتصادية للبلدان التي فرضت نفوذها على المغرب وغيره من البلدان النامية . ففروع المصارف الأجنبية في هذه البلدان لم تكن تكثر بالنشاط الاقتصادي فيها إلا بما يحقق مصالح الدول المسيطرة . ومن هنا لم تعرف البلدان النامية ، قبل استقلالها السياسي ، ذلك النوع من المصارف المتخصصة التي تهتم بتنمية فروع معينة من النشاط الاقتصادي كالصناعة أو الزراعة أو قطاع البناء والتشييد . فوجود مثل هذه المصارف في البلدان النامية قبل حصولها على الاستقلال السياسي كان من الحالات النادرة جداً .

وبعد أن حصل المغرب على استقلاله في عام 1956 تم إنشاء مصارف متخصصة تابعة للقطاع العام أو على شكل مشروعات مشتركة بين القطاعين العام والخاص

وبعضها بشراكة مع مؤسسات مالية ودولية مع ملاحظة أن واحداً أو اثنين من هذه المصارف كان قائماً بشكل ما في ظل الحماية الأجنبية وتم تطويره بعد الاستقلال .

والذي يهمنا هنا نظرة موجزة على المصارف المتخصصة في المغرب مع الإشارة إلى أهمية كل واحد منها في مجال نشاطه من حيث مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ومؤسسات التمويل المتخصصة (المصارف المتخصصة) في المغرب هي :-

1. صندوق الإيداع والتدبير .
2. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي .
3. الصندوق الوطني للأسواق .
4. البنك الوطني للإئماء الاقتصادي .
5. القرض العقاري والسياحي والفندقي .
6. الشركة الوطنية للاستثمار وسوق القيم المالية .

1 - صندوق الإيداع والتدبير :

تم إنشاء هذا الصندوق في عام 1959 . ويتولى جمع بعض الأنواع من المدخرات وتعبئتها في إطار سياسة الدولة المالية والاقتصادية . ويتم إيداع أموال بعض الجهات بصورة إلزامية . ومن الأموال التي يجب إيداعها لدى الصندوق أموال شركة إعادة التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي وأموال صناديق التقاعد ، كما يتم إيداع أموال الأمانات والأموال المتنازع عليها وودائع صندوق التوفير الوطني والأموال المتجمعة عند الموتقين . كما يقوم بقبول الودائع من الأفراد .

أما طريقة استخدام الأموال المتجمعة لدى هذا الصندوق فهو يستثمر أمواله بتقديم القروض قصيرة الأجل إلى بعض مؤسسات التمويل ، كما يستثمر بعض أمواله في

سندات الخزينة العامة وكذلك الأوراق المالية. ويساهم مباشرة في بعض المشروعات المالية أو المشروعات السياحية وبعض قطاعات الإنتاج الأخرى .
وهذا يعني أن عمل الصندوق يعتبر كوسيط يستخدم أموال مؤسسات أخرى في نشاطه .

والصندوق يستخدم الموارد التي يحصل عليها لقاء فوائد ، وكما تحصل الجهات التي تودع أموالها لديه على فوائد هي الأخرى .

2- الصندوق الوطني للقرض الفلاحي :

في عهد الحماية قامت السلطات بتأسيس القرض الفلاحي بهدف تشجيع الأجانب بإمدادهم بالمال اللازم لتعمير الأراضي . وقد تركز نشاطه بصورة رئيسية بتقديم القروض إلى الأجانب الذين يستثمرون في قطاع الزراعة وتعمير الأراضي والإسكان .

كما أسهم هذا الصندوق في عهد الحماية في تقديم القروض للقطاع الوطني في الزراعة بدرجة محدودة .

وفي عام 1961 تم إصلاح نظام القرض الفلاحي وتأسيس الصندوق الوطني للقرض الفلاحي ، وقد حل هذا الصندوق محل جميع المؤسسات التي كانت قائمة أيام الحماية . وقد أخذ هذا الصندوق في تقديم القروض لقطاع الفلاحة بصورة عامة .
والصندوق الوطني للقرض الفلاحي يتبع كل من وزارتي الفلاحة و المالية، فهو مؤسسة عامة تتمتع باستقلال مالي . وتتفرع عن هذا الصندوق صناديق إقليمية .
وصناديق محلية * .

هذا ويقدم الصندوق القروض بأنواعها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .
وتحتل القروض قصيرة الأجل المركز الأول بين القروض المقدمة من الصندوق .

* في عام 1984 بلغت فروعه 49 فرعاً موزعة على مختلف المدن المغربية - بنك المغرب - مديرية التفتيش ورقابة البنوك .

أما موارد الصندوق فهي تأتي على شكل معونات من الخزينة العامة . كما يحصل على الأموال عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية وفوائد القروض التي يمنحها . ويقوم الصندوق بقبول ودائع من الأفراد وخاصة من المشتغلين في قطاع الزراعة ، وهذه الودائع جارية أولاً . كما يحصل الصندوق على قروض أجنبية وخاصة من البنك الدولي للإتشاء والتعمير .

3- الصندوق الوطني للأسواق (الصفقات) : هذا الصندوق يمثل مؤسستان

يسهم القطاع العام بحوالي 66% من رأس المال في إحدهما والأخرى مؤسسة تابعة للقطاع العام (1) .

ووظيفة هاتين المؤسستين تقديم الكفالة للصفقات التي تعقدتها الدولة أو إحدى مؤسساتها . فهذه المؤسسات تقوم بكفالة قروض الشركات العامة والمؤسسات وجهات الإدارة ، وتقوم المصارف بإعادة خصم هذه القروض بكل سهولة لأنها مكفولة من قبل هذا الصندوق وهو جهة عامة . وتستطيع الجهات التي تقوم بإمداد الدولة أو أحد مؤسساتها بالسلع أن تحصل على قروض من المصارف التجارية ومن المؤسسات المالية ، فتستطيع بهذه الوسيلة مواصلة نشاطها . وكفالة صندوق الصفقات تسهل كثيراً عملية خصم أوراق الجهات الدائنة .

4- البنك الوطني للإئماء الاقتصادي : هذا النوع من المصارف المتخصصة من

أشهر أنواع هذه المؤسسات المعروفة في البلدان النامية . فقد عمدت هذه البلدان بعد أن حصلت على استقلالها السياسي للبحث عن شتى السبل التي تعبأ مواردها المتاحة لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في قطاع الصناعة .

(1) هما : الصندوق المركزي للضمان ، مؤسسة عامة منذ تأسيسه عام 1949 ، يكفل القروض الممنوحة من الدولة للجهات التي تتولى نشاطاً اقتصادياً ذا طابع عام .

الصندوق المغربي للأسواق ، تأسس عام 1950 ، وكان فرعاً لمؤسسة أجنبية ، وفي عام 1961 ، حصل القطاع العام على 66% من رأسماله يكفل قروض الإدارة العامة المقدمة مقابل تجهيزها بالسلع .

وقد سلك المغرب هذا المسلك بعد أن حصلت على الاستقلال ، حيث تم تأسيس هذا البنك في عام 1959 . وكان هدف تأسيسه تنفيذ سياسة الدولة في نطاق التصنيع بصورة أساسية وبعد تأسيسه تراوحت سياسته بين الاقتصاد على المساهمة في إنشاء المشروعات الصناعية الكبيرة في أول الأمر ثم التوجه نحو تمويل الصناعة الخفيفة و المشروعات السياحية ، وفي السنوات الأخيرة عرفت سياسته انعطافاً نحو التصنيع بصورة ملحوظة .

وبعد أن كانت الحكومة المغربية تمتلك نصف رأسمال هذا البنك عند تأسيسه تغيرت بنية رأسماله فيما بعد . فمنذ عام 1963 ، ساهمت أطراف أجنبية أخرى في رأس المال . وفي عام 1973 تم زيادة رأسماله وأصبحت الأطراف المساهمة فيه على الشكل التالي :

تمتلك الحكومة المغربية حوالي ثلث رأسماله ، والثلث الثاني يمتلكه مصارف وجهات أخرى مغربية أما الثلث الأخير فهو موزع بين مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي (أكثر من نصف الثلث) وبين مصارف أجنبية مختلفة . ولا يخفى ما يمكن أن تؤدي إليه هذه المساهمة الأجنبية . وبهذا الحجم على قرارات المصرف .

وموارد هذا البنك تتألف من رأسماله ومن القروض التي يحصل عليها من الدولة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسات تمويلية أجنبية مختلفة ومن بينها الصندوق الكويتي للتنمية . كما يقرض من السوق الداخلية . ودوره في التنمية يتلخص كالتالي :

- يتولى بمفرده أو يساهم مع غيره ، إعداد الدراسات اللازمة لفرض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تقع في إطار نشاطه .
- يساهم مع جهات أخرى في إنشاء المشروعات الجديدة .
- يقرض المشروعات قروضاً لأجل متوسط أو طويل .

- يقدم الضمانات لبعض القروض كما يقوم بإعادة خصم الأوراق المالية المتوسطة الأجل .

هذا ويشترك البنك الدولي في توجيه سياسة البنك الوطني وذلك عن طريق مساهمته في رأس المال مما يتيح له المساهمة في صنع قرارات البنك .

5 - القرض العقاري و السياحي :

هذه المؤسسة ترجع أصولها إلى عهد الحماية حيث تم تأسيس القرض العقاري في عام 1921 . وكان هدفه تمويل مشاريع البناء التي يقوم بها الأوروبيون .

وقد حصل صندوق الإيداع والتدبير على 65 ٪ من رأسمال هذه المؤسسة ، وأصبح القرض العقاري شركة مساهمة تابعة للقطاع العام وترتبط مباشرة بصندوق الإيداع والتدبير .

أما موارد القرض العقاري والسياحي فهي : بالإضافة إلى رأسماله فهو يحصل على سلف من الخزينة العامة كما يبيع سندات يصدرها للمؤسسات المالية ويقوم بإعادة خصم أوراق مالية لدى المصرف المركزي وأخيراً يحصل على القروض من المصادر الدولية كالبنك الدولي للإتشاء والتعمير .

وهذه المؤسسة تلعب دوراً مهماً في مجالات التشييد العقاري وكذلك في مجالات السياحة وذلك تمشياً مع الاهتمام المتزايد الذي أعطته الدولة للسياحة في خططها الاقتصادية المتتالية .

ففي مجال النشاط العقاري ، فإن هذه المؤسسة تقوم بتقديم القروض للإسكان الفردي والجماعي (عمرات) ويتركز نشاطها في هذا المجال في مدن الدار البيضاء و الرباط وفاس ، ومستوى نشاطها في الجهات الأخرى لا زال دون المستوى المطلوب . كما أن قروضها توجه بشكل رئيسي لتمويل حاجات الموظفين والمستخدمين للإسكان حيث يحصلون على ثلثي قروضها . ومطلوب من هذه المؤسسة بذل عناية أكبر للإسكان الاقتصادي نظراً للحاجات المتزايدة إليه .

أما في قطاع السياحة فهي تهتم بتنمية هذا القطاع وتعمل على توسيع النشاطات السياحية في المناطق التي تجذب السائحين مثل أغادير وطنجة و مراكش وتطوان ، ولتحقيق هذه الأهداف فهي تسهم في تشييد الفنادق السياحية .

وفيما يلي جدولاً يتضمن موارد واستخدامات المؤسسات المالية المتخصصة وهي : صندوق الإيداع والتدبير والصندوق الوطني للقرض الفلاحي والصندوق الوطني للأسواق والصفقات و البنك الوطني للإئماء الاقتصادي و القرض العقاري والسياحي .

جدول رقم 8 *

موارد واستعمالات المؤسسات المالية المتخصصة في المغرب

المصادر :			الاستخدامات :		
نهاية 1990 نهاية 1991			نهاية 1990 نهاية 1991		
5.271	4.713	الأموال الذاتية	6.567	5.881	ديون على الخزينة
216	143	مساعداة الدولة	616	430	ديون على المصارف
12917	11.643	قروض خارجية	31.093	27.399	قروض للاقتصاد
9.152	8.701	قروض داخلية	3.433	3317	حفظلة أنسندات
17.410	15.014	ودائع - منها	1.661	1.332	استخدامات أخرى
(4.674)	(3.596)	ودائع مجمعة			استخدامات مختلفة
554	53	مساعداة معهد الإصدار	2.150	1.908	صافية
45520	40267	المجموع	45520	40267	المجموع

(١) الودائع : تلقاها صندوق الإيداع والتدبير من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصندوق التوفير الوطني . والودائع المجمعة هي التي تلقاها كل من القرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي والبنك الوطني للإئماء الاقتصادي .

* - المصدر - بنك المغرب - تقرير عام 1991 ص 105 ، وملحق / 52 .

إن مراجعة أرقام الجدول رقم / 8 ، أدناه تُظهر أن الودائع التي تلقتها المؤسسات المتخصصة جاءت على رأس بقية موارد هذه المؤسسات وذلك في عام 1990 ، 1991 .
لقد كان مصدر هذه الودائع الرئيسي كل من صندوق التوفير الوطني وصندوق الضمان الاجتماعي . فقد أودعا لدى صندوق الإيداع والتدبير مبلغاً قدره (12.7) مليار درهم ، أي بما يزيد عن (73٪) من مجموع ودائع المؤسسات المالية المتخصصة ، وذلك في عام 1991 . كما تجمعت لدى كل من الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي و بالبنك الوطني للإئتماء الاقتصادي أكثر من (4.6) مليار درهم من ودائع المتعاملين مع هذه المؤسسات .

أما بالنسبة لاستخدامات موارد هذه المؤسسات ، فإن الأرقام الواردة في الجدول تبين أن القروض التي تم منحها للاقتصاد تأتي في مقدمة استخدامات موارد المؤسسات المتخصصة . لقد بلغت نسبة هذه القروض حوالي (68.3٪) من إجمالي الاستخدامات في عام (1991) . أما القروض المقدمة للخزينة العامة فقد جاءت في مركزها بعد القروض المقدمة للاقتصاد ، بلغت نسبتها حوالي (14.5٪) من الإجمالي . واحتلت استثمارات هذه المؤسسات في محفظة السندات المركز الثالث حيث بلغت نسبتها حوالي (7.6٪) من إجمالي الاستخدامات .

ومن هذه النسب نجد أن المؤسسات المالية المتخصصة قد وظفت ما نسبته حوالي (75.9) في مجال النشاط الاقتصادي وهو ما ينسجم وطبيعة نشاطها .

6 - الشركة الوطنية للاستثمار وسوق القيم المالية :

تأسست هذه الشركة في عام (1966) من قبل عدد من المؤسسات التمويلية التابعة للقطاع العام .

وكان هدف قيامها دفع نشاط بورصة الدار البيضاء وممارسة نشاطها في الأوراق المالية . استثماراً ومبادلة . وقد بلغ رأسمال الشركة في عام 1979 (150) مليون درهم .

لقد عرف المغرب سوق الأوراق المالية (البورصة) منذ عام 1932 . وقد شهد نشاط هذه السوق انتعاشاً قبل الاستقلال ثم تراجع بعد الاستقلال كنتيجة لإتساع نطاق نشاط القطاع العام وتقلص نشاط القطاع الخاص . وقد عملت الحكومة على دفع الشركة الوطنية للمساهمة في انتعاش نشاط السوق المالية وذلك في عام 1967 . وبالإضافة إلى دور الشركة في إنعاش حركة التعامل في سوق الأوراق المالية فإنها تتولى المشاركة في رأسمال عدد من المشروعات المختلفة .

القروض المقدمة للاقتصاد :

وقبل أن نختم الكلام عن الجهاز المصرفي في المغرب نرى من المفيد إلقاء نظرة سريعة على دور هذا الجهاز في تمويل نشاط الاقتصاد الوطني وذلك وفقاً للمعلومات المتيسرة في هذا المجال . فمن حيث مصادر القروض المقدمة للاقتصاد الوطني فقد كانت موزعة على الشكل التالي (١) .

* (مليار درهم)			
1991	1990	1989	
7.6	7.7	7.3	معهد الإصدار (المصرف المركزي) .
54.2	40.8	35.6	المصارف التجارية .
31.1	27.4	23.1	المؤسسات المالية المتخصصة .
92.9	75.8	66.0	المجموع

ومن الأرقام أعلاه يتضح أن المصارف التجارية تحتل المركز الأول في إمداد الاقتصاد بالقروض ثم تليها المصارف المتخصصة وأخيراً المصرف المركزي .

(١) المؤسسات المالية المتخصصة لا تضم الشركة الوطنية للاستثمار وسوق القيم المالية .

* المصدر / بنك المغرب ، تقرير عام 1991 . ص 109 .

أما بالنسبة لتوزيع القطاعي ، أي بالنسبة لتوزيع هذه القروض على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، الزراعة والصناعة و الخدمات ، فإن المعلومات المتاحة لا تعبر عن جميع القروض التي حصل عليها الاقتصاد القومي من المصادر المذكورة. ويعود السبب في هذا إلى أن الأرقام للتيسرة تتضمن القروض التي تبلغ قيمتها (100) ألف درهم فما فوق (1) . أم القروض التي يقل مقدارها عن هذا الرقم فلا تدخل في الإحصاء ، علماً بأن أغلب القروض المقدمة من الصندوق الوطني للقروض الفلاحي هي دون الرقم المذكور .

وعلى كل حال فقد كان توزيع هذه القروض بحسب القطاعات الاقتصادية على الشكل التالي :

جدول رقم / 9 *

(مليار درهم)

1991	1990	1989	نهاية
4.7	4.1	4.2	الفلاحة والصيد منها :
(2.6)	(2.5)	(2.7)	الزراعة
(0.8)	(0.5)	(0.4)	الصيد البحري
(0.4)	(0.3)	(0.3)	أخرى (فلاحة)
(25.3)	(19.2)	(17.0)	المعادن و الصناعة
(21.6)	(16.9)	(15.0)	الخدمات وغيرها
(8.0)	(6.2)	(5.7)	منها : التجارة
51.6	40.2	36.2	المجموع
34.4	25.4	23.2	القروض لأجل قصير
17.2	14.7	13.0	القروض لأجل طويل

(1) بنك المغرب - تقرير عام 1991 ، ص 111 .

* المصدر / تم تجميع هذه الأرقام من الجدول المذكور في ص 112 ، من تقرير بنك المغرب المشار إليه سابقاً .

ومراجعة الأرقام الواردة أعلاه ، تعطي بعض الدلالات ذات المعنى . فعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة والصيد البحري ، فإن هذا القطاع لم يحصل إلا على نسبة تبلغ (9.1٪) من إجمالي القروض المقدمة في عام (1991) ، والتي تم إحصائها . فعلى الرغم من ارتفاع الرقم المطلق لهذه القروض بالنسبة للعامين السابقين للعام المذكور ، إلا أن نسبتها قد تراجعت عن كل من عام (1989) وعام (1990) حيث بلغت (11.2٪) و (10.1٪) للعامين المذكورين على التوالي .

ومهما يكن حجم المبالغ التي لم يتم إحصائها ، ومهما كان نصيب قطاع الزراعة ككل من هذه الأخيرة ، فإن انخفاض نصيب هذا القطاع الحيوي من التمويل إنما يعبر عن مدى الحاجة لبذل المزيد من الجهد لكي يحصل هذا القطاع على ما يستحقه من العناية . إن أهمية هذا القطاع لا تكمن في أنه يوفر أسباب الحياة لأكثر من نصف سكان البلاد فحسب بل في أنه القطاع الذي تعتمد عليه البلاد بأكملها لتوفر الغذاء للسكان وتوفر مصدر العديد من المواد الأولية اللازمة للصناعة . إن هذا القطاع يشمل الإنتاج الزراعي ، وإنتاج الغابات ، والصيد البحري ، وتربية الحيوانات . وعلى هذا يصبح هذا القطاع قطاعاً مغبوئاً عندما يكون نصيبه من التمويل في حدود النسبة المذكورة . ومن أجل المقارنة فإن قطاع التجارة قد حصل على نسبة تبلغ حوالي (15.7٪) من إجمالي القروض ، أي أنه قد حصل على مايفوق مرة ونصف المرة نصيب الزراعة من التمويل .

ملاحظة أخيرة على هذه الأرقام وهي تتعلق بمدى القروض الممنوحة .

فالقروض متوسطة وطويلة الأجل لم تشكل نسبتها إلا حوالي (33.4٪) من إجمالي القروض المصروح بها . وحجمها المطلق لايزيد إلا قليلاً على نصف القروض المقدمة من المؤسسات المالية المتخصصة . والفروض أن هذه المؤسسات الأخيرة لم تظهر إلا من أجل توسيع نطاق الاستثمار طويل الأجل و التكوين الرأسمالي . ولا يمكن أن نفسر هذا الانخفاض بأن قسماً من القروض لم يتم إحصائه . فالقروض متوسطة وطويلة الأجل ، وهي قروض موجهة للاستثمار طويل الأجل ، من النادر أن يقل مقدارها عن

الحد الأدنى الذي يدخل في عملية الإحصاء . وإن انخفاض نسبة التمويل طويل الأجل إنما
تعبر عن الحاجة إلى توجيه موارد أكبر للاستثمار والتكوين الرأسمالي .

القسم الثالث

النظرية النقدية

بعد أن عرفنا بالنقود ، نشأتها ووظائفها ، وكذلك بدور الجهاز المصرفي في مجال عرض النقود نتقل الآن للبحث في النظرية النقدية ، أي البحث في تفسير العلاقة بين النقود ومستويات الأسعار ، كما طرحت النظرية التقليدية وكذلك في كيفية تفسير هذه العلاقة في مفهوم النظرية الحديثة .

لقد استمر البحث في تقلبات الأسعار و في قيمة النقود بأخذ كمية النقود المتداولة كأساس حاسم ، ووحيد ، في التحكم بالأسعار ، ومن ثم البحث عن دور السلطات النقدية في التأثير في هذا المجال . وبقى هذا الاتجاه في البحث هو المسيطر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى . ويقوم البحث في هذا المجال على ركيزتين الأولى - كمية النقود في التداول والثانية - دور السلطات النقدية في التحكم بكمية النقود ، وهذا هو مبنى " نظرية كمية النقود " أو النظرية الكمية . وعلى أساس أخذ كمية النقود كعامل له التأثير الحاسم في مستويات الأسعار عرف الفكر الاقتصادي طريقتين في التحليل :

إحدهما : تأخذ كمية النقود بصورة مباشرة (عرض النقود) وتبحث في تأثيرها على مستويات الأسعار . وهذه الطريقة تسمى بالنظرية الكمية أو نظرية المبادلة .

والأخرى : تبحث في كمية النقود ، من جانب الطلب عليها لأداء أحد وظائفها . وسعت هذه الطريقة للربط بين كمية النقود وجسم النظرية الاقتصادية ، وهي طريقة أو نظرية الأرصد النقدية الحاضرة .

لقد حدث أثناء سنوات الحرب العالمية الأولى وفي السنوات التي أعقبت تلك الحرب ، أن ارتفعت الأسعار بشكل سريع ، فأدى هذا الارتفاع إلى حالة من التضخم في جميع الدول تقريباً ، ثم تلت تلك الحالة حالة من الكساد حيث هبطت الأثمان بشدة وذلك في عامي 1920 - 1921 .

ثم تلا تلك الحالة ، الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عصفت باقتصاديات الدول الرأسمالية خلال الفترة 1929 - 1933 وقد استمرت هذه الأزمة فترة طويلة نسبياً . وقد وجد أن نظرية كمية النقود غير قادرة على تقديم العلاج لتلك الأزمة . ومن هنا أصبح البحث عن تفسير ، وبالتالي عن علاج ، لأسباب الأزمة يأخذ طريقاً آخر . لقد تمثلت تلك الأزمة كما هو معروف بتفشي البطالة بين صفوف الطبقة العاملة على نطاق واسع في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . كما تعطلت في هذه البلدان ما يقرب من نصف الطاقة الإنتاجية ، كما انهار أو أفلس عدد كبير من المصارف (١) .

وكنيجة لهذا حلت محل الفكر التقليدي أفكار أخرى عملت على تفسير أسباب الأزمة التي اجتاحت الاقتصاد الرأسمالي . وبدأ البحث ، وهو ما أخذه الاتجاه الحديث ، يتعدى أخذ كمية النقود ، ودور هذه الكمية في تقلبات الأسعار واتجه نحو تحليل الدخل القومي والإنفاق القومي على الاستهلاك والاستثمار ، أي على أساس تحليل الاستهلاك والاستثمار .

وسنعرض للتحليل الذي قام على أساس الربط بين كمية النقود ومستويات الأسعار في فصل أول ثم نعبه بفصل آخر نبحث فيه أسس التحليل الحديث .

(1) Paul A. Sammetson, Economics. Mc - Graw - Hillbook Company. INC. London 1961. PP : 212 - 213 .

النظرية النقدية التقليدية

تمهيد :-

تقوم هذه النظرية على أساس أخذ كمية النقود كعامل أساسي وحاسم لتفسير قيمة النقود ، أو تحديد مستويات الأسعار .

ولقد أخذت هذه النظرية النقود كأى سلعة من السلع ، وتحدد قيمتها بتفاعل عوامل عرضها وطلبها . فالزيادة في عرض النقود بالنسبة للطلب عليها سيؤدي إلى انخفاض قيمتها ، أي أن الزيادة في عرض النقود في هذه الحالة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات . أما إذا ارتفع مستوى الطلب على النقود على مستوى المعروض منها، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض مستوي الأسعار .

وكمية النقود لا تقاس بما طرح من النقود في التداول في لحظة معينة وإنما يتم تحديد هذه الكمية بمعرفة تيار الإنفاق النقدي خلال فترة زمنية معينة . فالثابت أن وحدة النقد لا تقوم بوظيفة التبادل لمرة واحدة فقط خلال فترة من الزمن وإنما تقوم بهذه الوظيفة عدة مرات . فلو تبعنا وحدة نقد وهي تقوم بوظيفة تبادل السلع والخدمات خلال عام مثلاً لوجدناها قد انتقلت من يد إلى أخرى عدة مرات .

ويطلق على انتقال النقود من يد إلى أخرى خلال فترة معينة تعبير سرعة تداول النقود . وطبيعي فإن انتقال النقود هذا إنما هو انتقال لإتمام إجراء الصفقات ، أي انتقال للحصول على السلع والخدمات . ويتم قياس سرعة التداول عن طريق قسمة حجم الإنفاق النقدي خلال فترة زمنية محددة ، على كمية النقود المطروحة في التداول ، على الشكل التالي : -

$$\text{سرعة تداول النقود} = \frac{\text{حجم الإنفاق النقدي}}{\text{كمية النقود}}$$

وعن طريق معرفتنا لسرعة تداول النقود خلال عام مثلاً ، أي متوسط انتقال وحدة النقد خلال العام ، كما أنه يمكن تحديد حجم الكتلة النقدية أو متوسطها خلال نفس العام ، نستطيع أن نعرف حجم الإنفاق النقدي أو تيار الإنفاق النقدي . ويتم معرفة تيار الإنفاق النقدي وذلك عن طريق ضرب متوسط كمية النقود المطروحة في التداول خلال عام في متوسط سرعة التداول في نفس الفترة . وذلك بالصورة التالية : -

تيار الإنفاق النقدي = متوسط كمية النقود خلال فترة معينة .

× سرعة تداول النقود في نفس الفترة .

وبالرموز - " ت = ن × س " .

ومن ناحية أخرى ، فإنه من المعروف الآن أن وظيفة النقود لا تقتصر على التبادل فقط ، بل أن من بين وظائفها الأخرى وظيفتها كمخزن للقيم . ذلك أن الأفراد لا يطلبون النقود لإجراء المبادلات فقط وإنما كوسيلة لإحتزان القيم . وقد أخذت إحدى المدارس ، التي ربطت بين كمية النقود ومستويات الأسعار ، وظيفة النقود كمخزن للقيم ، كأساس لتحدي قيمة النقود وتحديد مستويات الأسعار .

وفيما يلي سنعرض لكلا طريقتي التحليل والتي اعتمدت كل منهما على كمية النقود لتفسير تقلبات الأسعار في مبحثين متتالين .

المبحث الأول

النظرية الكمية (نظرية المبادلات)

تقوم هذه النظرية على افتراض أن أي تغيير في كمية النقود المطروحة في التداول يتناسب تناسباً عكسياً مع التغيير في قيمة النقود .

وتعود جذور هذه النظرية إلى عام (200) ميلادية حيث عثر عن فكرتها عالم روماني هو "يوليوس بولس" كما عثر عنها فيما بعد ومنذ أواخر القرن السادس عشر عدد من العلماء ، منهم "جان بودان" "جون لوك" ، "مونتسكيو" و"هيوم" وآخر من حمل لواء هذه النظرية ودافع عنها في القرن العشرين هو العالم الأمريكي "أرفنج فيشر". ولا ينكر أحد من الاقتصاديين ما لكمية النقود من تأثير على قيمتها أو قوتها الشرائية ، ولكنهم يختلفون في مدى أهمية كمية النقود في تحدي هذه القيمة فبعضهم يعطي للكمية النقدية الدور الفعال و الرئيسي في تحديد قيمتها والبعض الآخر لا يذهب إلى إعطاء الكمية هذه الأهمية .

هذا وقد أستخدمت معادلة المبادلة لـ "أرفنج فيشر" لتفسير النظرية الكمية، علماً بأنه لم يدّع أحد بأن هذه المعادلة تشكل نظرية نقدية (١).

ومعادلة المبادلة هي عبارة عن المساواة بين حجم تيار الإنفاق النقدي من جانب ومجموع السلع والخدمات (الناتج النهائي) والتي استخدم التيار النقدي في تبادلها من جانب آخر . وصورة هذه المعادلة هي : -

$$N \times S = M \times K$$

حيث أن : N = متوسط كمية النقود التي تتداول داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة .

(١) ALFRED W. STONIER & DOUGLAS C. HAGUE A TEXTBOOK of Economic Theory 5 th. Ed. Longmans 1980. PP. 554 - 556 .

س = سرعة التداول ، أو متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية
لإنجاز عملية تبادل .

م = متوسط مرجح لأسعار جميع السلع والخدمات والأوراق المالية التي تم تبادلها
تبادلاً نقدياً خلال نفس الفترة .

ك = مجموع الكميات الطبيعية للسلع والخدمات والأوراق المالية التي تم بيعها أو
شراؤها بالنقد خلال نفس الفترة .

وكما يقول الجميع ، فإن هذه المعادلة ، أو هذه البديهية ، التي استخدمت لتفسير
العلاقات بين عناصر النظرية الكمية ، لا تعدو كونها بديهية من بديهيات الحساب. وقد
استخدمت هذه البديهية لتحديد قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار .

وفي المعادلة أعلاه فإن كمية النقود (ن) هي العامل الوحيد الذي يتحكم في
مستويات الأسعار . فلو فرضنا أن حدث وارتفعت كميات الإنتاج داخل الاقتصاد لبلد
ما بسبب التطور الاقتصادي ، وأدت هذه الحالة إلى تضاعف عدد العمليات ، مع بقاء
سرعة التداول دون تغير ، فإن هذا التغير في رأي (فيشر) ، لابد وأن يحتاج إلى مضاعفة
كمية النقود المطروحة في التداول ، وتكون صيغة المعادلة على الشكل التالي : -

$$(2ن) \times س = م \times (2ك)$$

وفي هذه الحالة لا يلحق الأسعار أي تغير .

أما في الحالة التي لا تتغير فيها كمية النقود ، في حين يتضاعف حجم الإنتاج (ك)
فلا بد وأن تنخفض مستويات الأسعار فتصبح صيغة المعادلة بالشكل التالي : -

$$ن \times س = م \times \left(\frac{1}{2}ك\right)$$

وهذا يعني أن الأسعار انخفضت إلى النصف .

أما في الحالة التي تضاعفت فيها كمية النقود ، مع ثبات سرعة التداول ، بقاء
حجم الإنتاج (ك) دون تغير ، فإن هذه الحالة لابد وأن تؤدي إلى مضاعفة مستويات
الأسعار (م) - وتكون صيغة المعادلة كما يلي : -

$$(2) \text{ ن } \times \text{ س} - (2) \text{ م } \times \text{ ك}$$

إن هذه العلاقة بين التغير في حجم كمية النقود المطروحة في التداول ومستويات الأسعار ، وهي علاقة طردية ، هي ما نادى به نظرية كمية النقود . وقد ذهب أنصار هذه النظرية إلى أن كمية النقود هي العامل المؤثر في هذه المعادلة وأن التغير الوحيد على المدى القريب هو مستويات الأسعار (م) أما فيما يتعلق بسرعة التداول (س) وحجم الإنتاج الحقيقي (ك) فهي عوامل إما ثابتة على المدى القريب أو بطيئة التغير . وعلى هذا الأساس فإن أنصار هذه النظرية قد افترضوا عدداً من الفروض لصحة نظريتهم .
وستعرض لهذه الفروض فيما يلي بإيجاز (١) .

أ - **الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة** : أي أن النقود على خلاف سائر السلع يتناسب التغير في عرضها مع التغير في قيمتها بنفس النسبة . بمعنى أن الزيادة في كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى خفض قيمتها إلى النصف . بينما الواقع لا يشير إلى هذا بالنسبة لبقية السلع . فأية زيادة في عرض أية سلعة من السلع أو خفضها ، لا تؤدي إلى التغير في قيمتها بنفس نسبة التغير في حجم العرض ، بل أن الأمر يتوقف أيضاً على مرونة الطلب على تلك السلع .

ولم يجد الكثير من الاقتصاديين تفسيراً للشذوذ الذي قال به أنصار النظرية الكمية الأوائل بالنسبة للنقود . وقد أدى هذا إلى تحلي الكثيرين عن هذا الافتراض .

ب - **ثبات سرعة تداول النقود** : افترض أنصار هذه النظرية الثبات النسبي لسرعة تداول النقود - أي انتقاها من يد إلى يد لتسوية المعاملات - فهم يعتبرون سرعة تداول النقود عامل موضوعي يتوقف على درجة نماء النظام المصرفي والمؤسسات المالية .

(١) انظر المراجع التالية : —

- د. زكي شافعي .. النقود .. سبق ذكره ص 321 وما بعدها .

- د. سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، القاهرة 1977 ، ص 450 وما بعدها .

كما ترتبط سرعة التداول بعادات الناس في تعاملهم وطريقة تسوية مدفوعاتهم من حيث تكرار وانتظام المدفوعات والإيرادات . وأي تغير في هذه الظروف ، لا يمكن أن يحدث إلا بصورة بطيئة وتدرجية . ومن هنا فقد افترض أنصار النظرية أن سرعة تداول النقود إنما تتميز بالثبات النسبي على المدى القصير . وهذا يعني ، في رأيهم ، أن سرعة تداول النقود لا تتأثر أو تستجيب ، بنفس قدر التغير الذي يتم في كمية النقود .

جـ - ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات : والسبب في هذا الثبات ، كما يذهب دعاة هذه النظرية ، يعود إلى أن إنتاج السلع وتقديم الخدمات في أي مجتمع إنما يرتبط بعوامل موضوعية وهذه العوامل تتعلق بمدى مقدرة وكفاءة الجهاز الإنتاجي لهذا المجتمع ومدى مرونة عوامل الإنتاج فيه .

كما أن أنصار هذه النظرية إنما يؤمنون بأن الاقتصاد على أساس المنافسة لا يمكن إلا أن يكون في حالة التشغيل الكامل . أي أن جميع عناصر الإنتاج موظفة بصورة تامة . ولو حدث أي عائق يمنع هذه الحالة فإن المقدرة الذاتية للاقتصاد سوف تعيد الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل . وحالة استخدام جميع عناصر الإنتاج ، كما يقول أنصار النظرية الكمية ، إنما يعني أن حجم الإنتاج يتميز بالثبات على المدى القصير . وعلى هذا الأساس فإن تغير حجم الإنتاج يرتبط بطبيعة عناصر الإنتاج (قوى الإنتاج داخل المجتمع) وليس بتغير حجم الكتلة النقدية في التداول .

ولم تثبت التجارب ولا الإحصاءات صحة افتراضات النظرية الكمية فيما يتعلق بالثبات النسبي لكل من سرعة تداول النقود أو بالنسبة لحجم الإنتاج .

د - وأخيراً : تفترض هذه النظرية أن أي تغير في مستويات الأسعار سيكون نتيجة للتغير في كمية النقود . وهذا يعني أن دور الأسعار دور سلمي في التأثير في عناصر معادلة التبادل الأخرى .

وفي رأي أنصار نظرية كمية النقود ، فإن سريان مفعول هذه الفروض يعني أن أي تغير في كمية النقود ، والذي يتم عن طريق السلطات النقدية سوف لن يؤثر إلا في مستويات الأسعار . أما بالنسبة لسرعة تداول النقود وحجم الإنتاج الحقيقي (السلع والخدمات) فهي عوامل ثابتة على المدى القصير أو بطيئة التغير .

وانطلاقاً من هذا ، فإن أية زيادة أو نقص في (ن) لا بد وأن تؤدي إلى ارتفاع (أو انخفاض) وبنفس النسبة ، في (م) وواضح أن المتغير المستقل الوحيد من عناصر معادلة المبادلة هو كمية النقود . وعن طريق هذا المتغير تستطيع السلطات النقدية التحكم بالأسعار وذلك بالتحكم بالكمية المتداولة من النقود ، فالأسعار هي متغير تابع للمتغير المستقل (ن) .

إن أنصار النظرية الكمية استندوا في تحليلهم هذا إلى أخذ وظيفة وحيدة للنقود ، هي وظيفتها كوسيط للتبادل ، وإلى قانون (ساي) الذي ينص على أن العرض لابد وأن يخلق الطلب المساوي له . وهذا يعني أن أية زيادة في الدخل ناتجة عن أية زيادة في العرض لابد وأن تذهب إلى الإنفاق . بمعنى آخر أن أية زيادة في الإنتاج لابد وأن تخلق زيادة مساوية لها في الإنفاق . وهذه الزيادة الأخيرة كفيلة بتطهير السوق من السلع المعروضة فيه . وقد ذهبوا هذا المنهج اعتماداً على أن الأجور النقدية تتمتع بالمرونة الكافية لتقابل الإنتاج الفعلي (الإنتاج الحقيقي) . ومن المعروف أن أنصار النظرية الكمية يؤمنون بأن الاقتصاد لا يمكن إلا أن يكون في حالة التشغيل الكامل أو حالة تقرب من التشغيل الكامل. ولو حدث وأن تعطلت بعض قوى الإنتاج داخل الاقتصاد القومي ، فإن هذا الاقتصاد يمتلك من القوى التلقائية ما يمكنه من العودة إلى وضعه الطبيعي وهو حالة التشغيل الكامل .

وانطلاقاً من هذا الافتراض الأخير ذهب أنصار النظرية الكمية إلى القول بأن التغيرات التي يمكن أن تحدث في حجم الإنتاج لا يمكن أن تحدث إلا في الزمن الطويل .

ويرجعون هذا إلى أن قوى الإنتاج المادية وهي موظفة بالكامل لا يمكن أن ترتفع طاقتها الإنتاجية إلا على المدى الطويل .

ففي مثل هذا الزمن تحدث الزيادة في السكان فيرتفع عرض العمل . ونفس الحال بالنسبة لبناء مراكز إنتاج جديدة . فالزيادة في حجم الآلات و المعدات تحدث بصورة تدريجية وعلى المدى الطويل نسبياً .

وفضلاً عن أن النظرية الكمية هذه لم تستطع أن تقدم الإجابة عن المشاكل الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات البلدان الرأسمالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فإن الاقتصاديين لم يسلموا بالافتراضات التي قال بها أنصار هذه النظرية . فهم لم يقبلوا بافتراض التشغيل الكامل ولم يقبلوا كذلك بثبات سرعة تداول النقود على المدى القصير . كما لم تعد مقولة التشغيل الكامل مقبولة هي الأخرى بعد أن أثبت الواقع ، وبصورة دورية أن الاقتصاد الرأسمالي يعاني من نقص التشغيل وأن البطالة تكمن في ثناياه .

لقد دلت البحوث وكذلك الواقع العملي ، على أن أي تغير في أي من العناصر التي تكون " معادلة المبادلة " لا بد وأن يصحبه تغير في أحد أو جميع العناصر الأخرى ، سواء بنفس الاتجاه أو بإتجاه مغاير ، فجميع هذه العناصر تتبادل التأثير بعضها ببعض الآخر . فتغير كمية النقود لا يؤثر في مستويات الأسعار فحسب ، — كما تذهب النظرية الكمية — بل لابد وأن يؤثر في سرعة التداول ، سواء على المدى القصير أم الطويل . كما أن تغير كمية النقود ، أي زيادة عرضها ، لابد وأن يؤثر في حجم العرض من السلع والخدمات ، وذلك عن طريق تحريك عناصر الإنتاج بسبب زيادة الطلب .

ويعود هذا ، كما دلت التجارب العملية إلى أنه من النادر أن تكون جميع عناصر الإنتاج في حالة تشغيل كامل . وتحريك الطاقات العاطلة نتيجة لارتفاع الطلب سيؤدي إلى زيادة العرض من السلع والخدمات على المدى القصير .

وأخيراً ، فإن جميع الاقتصاديين يسلمون بأن التغير في عرض النقود لابد وأن يؤثر في مستويات الأسعار ، إلا أنهم لا يوافقون أنصار النظرية الكمية بإعطائهم تغير النقود

الدور الحاسم والوحيد في تقلبات الأسعار . كما لا يتفقون معهم في رأيهم الذي يذهب إلى أن نسبة التغير في كمية النقود ونسبة تقلبات الأسعار هي نسب ثابتة .

وكما قيل فإن لمعادلة المبادلة التي صاغها " ارفنج فيشر " ، فوائدها وإن لم توضح بصورة شاملة ودقيقة أسباب التضخم والكساد (١) . ومن هنا جرت محاولات متكررة لتعديل هذه النظرية أو تعديل فرضياتها بمعنى أدق ، لكي تجيب على المشاكل التي تواجه النظام الرأسمالي أو للرد على خصومها ، وبعد أن نستعرض "نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة" سوف نلجأ إلى هذه المحاولات مرة أخرى .

المبحث الثاني

نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة

سبق وأن ذكرنا أن النقود تُطلب لإجراء المبادلات ، وقد أخذت نظرية كمية النقود " معادلة المبادلة " هذه الوظيفة كأساس بنت عليه تحليلها لتحديد قيمة النقود وتقلبات الأسعار . فضلاً عن وظيفة النقود تلك فإن لها وظيفة أخرى وهي وظيفة احتزان القيم ، أو مخزن للقيم وبسبب هذه الوظيفة يقدم الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بجزء من دخولهم ، على شكل أرصدة نقدية حاضرة لاستعمالهم المقبلة . فهم يحتفظون بالنقد لإجراء الصفقات خلال الفترات التي تفصل بين مواعيد تلقيهم لدخولهم وفترات الاحتفاظ هذه قد تطول أو تقصر وذلك بحسب طبيعة تلقيهم لدخولهم من حيث الفترة أو الانتظام . وهذا الاحتفاظ بالنقود - ولهذا الغرض - يطلق عليه الطلب على النقود من أجل المعاملات ويشكل طلب الأفراد والمشروعات الطلب الكلي على النقود من أجل المعاملات . وحجم هذا الطلب يتوقف على حجم المعاملات ، كما أنه يتوقف على حجم الدخل ، وهذا يعني أن الطلب على النقود من أجل المعاملات إنما هو دالة في

(١) جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى . ترجمة راشد البولوي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1962 ، ص. 165.

الدخل . و الكمية النقدية التي يتم الاحتفاظ بها كأرصدة حاضرة وتشكل نسبة من الدخل القومي الإجمالي .

إن الاحتفاظ بكمية من النقود على شكل نقود حاضرة ، إنما يعني منع جزء من الكمية النقدية عن التداول فيتم التأثير على حجم الكتلة النقدية المطروحة في التداول . لقد أخذت نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة ، الطلب على النقود كوسيلة لاختزان القيم أساساً لتحليلها من أجل تحديد قيمة النقود وتحدي التقلب في الأسعار . وهذه النظرية هي صورة أخرى تعتمد على كمية النقود للوصول إلى هدفها في تحديد قيمتها ، إلا أنها تعرض الفكرة ببراعة أكثر ، كما يعتبرها بعض الاقتصاديين خطوة متقدمة في التحليل قياساً بالنظرية الكمية التي اعتمدت على معادلة التبادل في تحليل العلاقات بين عناصر النظرية . وقد نشأت هذه النظرية بواسطة عدد من المفكرين الإنكليز من أبرزهم الفريد مارشال وييجو (١) .

وأساس هذه النظرية أنه في كل مجتمع من المجتمعات يحتفظ أفرادها بجزء من الدخل القومي على شكل نقد حاضر . وأن تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي يؤدي إلى زيادة هذه النسبة . ويطلق على عملية احتفاظ أفراد المجتمع بجزء من الدخل القومي على شكل نقود بالتفضيل النقدي . أما تفسير ميل الأفراد للاحتفاظ بهذا الجزء من الدخل على شكل نقد حاضر فيرجعه مارشال إلى توقعات الأفراد والمشروعات المقبلة من حيث احتمالات تقلبات الأسعار . كما أن إجراء المعاملات على أساس النقود الحاضرة أسهل لإجرائها . وتوضع هذه النظرية في صورة معادلة على الشكل التالي :

$$N = (L) \times K \times M$$

حيث : N = كمية النقود المطروحة في التداول - وهي تشمل النقود القانونية والنقود المساعدة والنقود الكتابية وهي نفسها في معادلة فيشر .

(١) MARSHALL, ALFRED (1842 - 1924) - PIGOU, ARTHUR CECIL (1877 - 1959) .

ك - مجموعة الحجم الطبيعي للسلع والخدمات ، أي حجم السلع والخدمات والأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود - ويقاس هذا الحجم بالوزن أو بالمساحة أو بعدد المرات .

م = متوسط أسعار السلع والخدمات التي يتم تبادلها بواسطة النقود .

ل - نسبة الأرصدة النقدية الحاضرة التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الأفراد والمؤسسات ، وهي تشكل جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي .
ويطلق على هذه النسبة معامل مارشال .

لقد سبق عند الكلام عن معادلة التبادل أن عرفنا أن سرعة تداول النقود (س) إنما تعني عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى يد حين إجراء الصفقات . أما بالنسبة لمعامل مارشال (ل) فإنه يعني كمية النقود التي يتم الاحتفاظ بها ولا يتم تداولها . ويمكن التوصل من معادلة فيشر ومعادلة مارشال إلى العلاقة بين (ل) و(س) حيث أن (ل) هو في الواقع مقلوب (س) ، والعكس صحيح .

لتعرف الآن على كيفية سلوك الأسعار وفقاً لمعادلة مارشال ، فلو فرضنا أن في بلد ما وفي زمن ما أو خلال فترة محددة أن الأفراد والمؤسسات في ذلك البلد قد احتفظوا بنسبة من دخولهم النقدية في صورة نقود سائلة ، فهذا يعني أنهم قد حجّبوا كمية من النقود عن التداول ، أي الامتناع عن إنفاقها على شراء سلع وخدمات . فلو كانت النسبة التي يتم الاحتفاظ في ضوءها بجزء من الناتج المحلي الإجمالي وهي (ل) تبلغ $(\frac{1}{20})$ فإن هذا يعني أن الأفراد سوف يحتفظون بما يعادل $\frac{1}{5}$ من كمية النقد المطروحة في التداول . وهذه النسبة تعادل كمية النقود اللازمة لشراء ما يساويها من السلع والخدمات . وأي تغيير يلحق بهذه النسبة يؤدي إلى التأثير على مستويات الأسعار . فلو قرر الأفراد والمؤسسات زيادة هذه النسبة فإن هذا يعني الاحتفاظ بقدر أكبر من الأرصدة النقدية الحاضرة مما سيعني في النتيجة خفض كمية النقود المتداولة (ن) . ولما كان مستوى الإنتاج (ك) ثابتاً على المدى القصير ، وهو نفس فرض نظرية المبادلات ، فإن انخفاض كمية

النقد سيؤدي إلى خفض مستويات الأسعار (م) لكي تبقى المعادلة مستقرة . أما إذا حدث العكس أي في حالة انخفاض حجم (ل) فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع كمية النقد في التداول وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار . كل هذا يحدث مع افتراض ثبات الحجم الحقيقي من السلع والخدمات وثبات حجم الكمية النقدية التي تصدر عن السلطات المعنية .

وواضح أن هذه النظرية تذهب إلى أن التغير الذي يطرأ على حجم النقود في التداول يتم عن طريق تغيير معامل التفضيل النقدي (ل) وليس عن طريق تدخل السلطات النقدية عندما تعتمد إلى التدخل المباشر من أجل زيادة أو خفض كمية النقود المتداولة . وهذا يعني أن التغير في طلب النقود هو الذي يؤثر في مستويات الأسعار وليس العرض . ومع هذا فإن أنصار هذا الاتجاه لم يقولوا بسلبية السلطات النقدية ، وإنما ذهبوا إلى أن هذه السلطات تستطيع أيضاً أن تعتمد إلى زيادة كمية النقود في التداول إذا دعت الحاجة إلى ذلك أو لحد منها .

وكما سبق فإن معادلة مارشال تتفوق على التحليل الكمي على يد فيشر حيث أن معامل التفضيل النقدي هو الذي يؤثر في الأسعار وليس التغير في كمية النقود وهذا هو المقصود بديناميكية تحليل مارشال . والمقصود هنا أن سلوك الأفراد والمشروعات وهم يصدد الطلب على النقود ، إنما ينقل النظرية الكمية من مجرد معادلة يحدث التغير في أحد عناصرها ، أي الأسعار ، لمجرد حدوث تغيير في الكمية النقدية .

والنطور في التحليل الذي بدأه مارشال إتجه إلى أن التأثير بمستويات الأسعار إنما يحصل كنتيجة لسلوك الأفر- والمشروعات . وعلى هذا الأساس أيضاً اعتبرت معادلة مارشال جسراً للتحليل النقدي الحديث .

لقد حاول أنصار نظرية كمية النقود ، وبعد ظهور نظرية كينز ، ومواجهة النظام الرأسمالي ظاهرة " التضخم الركودي " أي التضخم المصحوب بمعدلات مرتفعة نسبياً من البطالة ، بعث الحياة في النظرية الكمية . ولعل أبرز هذه المحاولات محاولات

النقديين الذين تزعمهم الاقتصادي الأمريكي " ملتون فريدمان " . وقد أطلق على هذه المجموعة اسم مدرسة شيكاغو . ولعل أبرز تعديل أدخلته هذه المدرسة في تحليلها على أساس كمية النقود، هو إدخال مفهوم الثروة، والربط بين هذه الثروة وإنتاج الدخل (١). كما ركزت هذه المدرسة على جانب الطلب على النقود وإن لم تهمل كلياً جانب العرض . كما ذهبت إلى أن تدخل الدولة في التأثير بحجم الكتلة النقدية إنما يتم بالتدخل في السوق المالية . ولازال الجدل مستمراً حول أهمية النظرية الكمية في صياغة الإجابة عن المشاكل التي تعرض ويتعرض لها النظام الرأسمالي .

وسنعرض فيما يلي للنظرية النقدية الحديثة التي تصدت للإجابة على المشاكل التي تعرض لها النظام الرأسمالي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد في الثلاثينيات . تلك المشاكل والأزمات التي عجزت النظرية التقليدية عن تفسيرها وإعطاء الحلول لها .

(١) R. G. LIPSEY, An Introkuction to Positive Economics, London, 1974, PP : 584 - 586 .

الفصل الثاني

النظرية النقدية الحديثة

هذه النظرية كما سبق تتبع طريقة تحليل الدخل والإنفاق القومي . وتقوم هذه النظرية على تحليل العوامل التي تحدد أو تتحكم في سلوك النقود ومن ثم متابعة أثر سلوك النقود هذا على مستويات التشغيل القومي والإنتاج . وقد وجد الاقتصاديون في أصول التحليل هذا وسيلة تفوق النظريات الكمية أو النظرية الكمية بصورها المختلفة . وسنمهد فيما يلي لبعض التعريفات الضرورية لمثل هذا التحليل ثم نبحث في الدخل القومي وتقلباته وأثر كل هذا في مستويات الأسعار .

تمهيد :

الدخل القومي :

هو مجموع الناتج القومي من السلع النهائية والخدمات الشخصية المباشرة والتي يقوم جهاز الإنتاج في مجتمع بإنتاجها خلال فترة زمنية معينة تكون سنة في العادة . وهذا الدخل القومي هو الدخل القومي الإجمالي . أما إذا خصمنا منه قيمة ما تم إهلاكه من رأس المال الذي اشترك في العملية الإنتاجية وخلال نفس الفترة الزمنية فإننا نكون قد وصلنا إلى الدخل القومي الصافي . وبهذا المعنى الأخير - فإن الدخل القومي يساوي الناتج

القومي الصافي . حيث أن الناتج القومي الصافي يساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه الإهلاك .

الناتج القومي الصافي : هو مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات التي استخدمها أفراد المجتمع لإشباع حاجاتهم خلال نفس الفترة وبصورة مباشرة مضافاً إليها قيمة الزيادة الصافية في رأس المال (التكوين الرأسمالي) خلال نفس الفترة أيضاً .

الاستثمار القومي الصافي : يشمل التكوين الرأسمالي الجديد الذي تم في نفس العام ولا يدخل في الحساب الإنفاق على صيانة المباني والمعدات .

وعند حساب الناتج القومي يتم حساب قيمة السلع النهائية فقط ولا تحسب قيم السلع الوسيطة التي تدخل في نتائجها تجنباً للتكرار، كما لا يتم حساب بعض الخدمات الشخصية كخدمات ربات البيوت .

ويمكن تعريف الناتج القومي الصافي ، لأي اقتصاد قومي وخلال سنة معينة (هو في نفس الوقت الدخل القومي) بأنه : القيم النقدية للسلع النهائية والخدمات الشخصية المباشرة التي تم إنتاجها خلال السنة مخصوصاً منها مقابل الإهلاك .

هذا ويمكن أن نعرف الدخل القومي منظوراً إليه من ناحية جملة الدخول التي يتلقاها أفراد المجتمع وذلك بمناسبة اشتراكهم بأنفسهم بالعملية الإنتاجية أو باشتراك عوامل الإنتاج التي يمتلكونها . ففي هذه الحالة فإن الدخل القومي هو مجموع مكافآت عوامل الإنتاج .

فالإنفاق القومي الصافي هو الإنفاق على إنتاج الدخل القومي خلال فترة معينة هو الذي يمثل عوائد عناصر الإنتاج من عمل وطبيعة ورأس مال وتنظيم .

ومن هذا يتضح أنه يمكن تقسيم مصادر الدخل القومي إلى قسمين هما :

- 1 - الدخول التي تدفع مقابل العمل - وهي الأجور والمرتبات .
- 2 - الدخول التي تدفع مقابل حق التمليك - وهي الربح مقابل الأرض والعقارات والفوائد على القروض والأرباح التي يحصل عليها المنظمون .

وعلى هذا الأساس فإنه لا بد من أن تتساوى القيمة النقدية الصافية لكل ما أنتجه الاقتصاد القومي من السلع بصورتها النهائية والخدمات الشخصية المباشرة ، مع مجموع الدخل التي حصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج بما في ذلك الأرباح التي يحصل عليها المنظّمون .

وكل ما سبق يمكن تلخيصه بما يلي :

الدخل القومي النقدي = مجموع دخول عناصر الإنتاج

(أجور وعوائد ملكية)

- القيمة النقدية للنتاج القومي الصافي

(ناقصاً الضرائب غير المباشرة)

- الإنفاق القومي الصافي .

(ناقصاً الضرائب غير المباشرة)

- الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار الصافي .

وبعد هذا التمهيد الموجز وتحديد معاني بعض المفاهيم سنقوم بعرض العناصر الرئيسية في التحليل النقدي الحديث والقائم على الترابط بين الدخل والإنتاج والأسعار .

أولاً - تقلب الدخل القومي :

مما سبق رأينا كيف أن دخول أفراد الجماعة هي عبارة عن مجموع الإنفاق القومي الصافي على الاستهلاك وعلى الاستثمار الصافي . ونقصه بالاستثمار الصافي حجم التكوين الرأسمالي الجديد دون أن يدخل فيه الإنفاق على التجديد ، أي تعويض ما تم استهلاكه من المنشآت و المعدات والآلات في مرحلة إنتاج الدخل السابقة .

فعملية اكتساب الدخل هنا تتمثل في تيار دائري يلعب فيها الإنفاق الدور المحرك . فإنفاق الدخل يمثل من الناحية الثانية اكتساب لهذه الدخل .

والدخل القومي كما سبق ينفق على الاستهلاك وعلى الاستثمار الصافي .

والإنفاق الاستهلاكي - هو جملة الإنفاق القومي على الاستهلاك وهو يشمل الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص . وهذا الإنفاق يتم لإشباع حاجات المستهلكين المباشر ، أي أنه أنفاق لا يدخل في عملية إنتاج لاحقة . ومن أمثلة هذا الإنفاق شراء سلع الاستهلاك كالطعام والمشروبات والملابس وغيرها من السلع الاستهلاكية وللحصول على الخدمات كخدمات المحامي والطبيب والحلاق وغيرهم .

أما الإنفاق على الاستثمار الصافي - فهو يعني الإنفاق من أجل زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع ، أي الإنفاق على إنشاء المباني وإقامة المصانع وشراء معدات الإنتاج . ولا يدخل في هذا المجال تعويض الاستهلاك . أما بالنسبة للمخزون فإنه يضاف إلى الاستثمار صافي الزيادة أو يطرح منه صافي النقص . والمخزون يشمل المواد الأولية المعدة للاستعمال والسلع تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة.

ومن هذين المصدرين ، أي الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار الصافي يتم الحصول على الدخل .

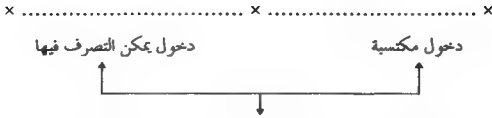
الدخول المكتسبة و الدخل الممكن التصرف فيها :

في أي مجتمع من المجتمعات يتم اكتساب الدخل على فترات . فدخل الإنتاج مثلاً يتم اكتسابه في نهاية يوم أو أسبوع أو شهر ، ودخل المشروعات لا تتم معرفته إلا في نهاية السنة أو في نهاية دورة إنتاج . وكذلك لا تتحقق الريوع إلا في نهاية السنة أو الفترة التي يحددها عقد الإيجار وكذلك الحال بالنسبة لفوائد السندات والقروض والتصرف في الدخل المكتسبة لا يتم إلا في الفترة التي تلي فترة اكتسابها .

فالدخول التي تم اكتسابها في الفترة "أ" هي نفس الدخل التي يمكن التصرف فيها خلال الفترة "ب" وهذه الأخيرة تصبح دخولاً مكتسبة في الفترة "ب" أو جزءاً منها وستكون دخولاً يمكن التصرف فيها في الفترة التي تلي الفترة "ب" وهكذا .

"٢"

"ب"



وهذه التفرقة بين الدخول المكتسبة والدخول الممكن التصرف فيها هي الأساس الذي يقوم عليه تحليل تقلبات أو سلوك الدخل القومي .
والدخول التي يمكن التصرف فيها ، إما أن تنفق على الاستهلاك كلها أو يُحتجز جزءٌ منها ولا يستهلك ، ويطلق على الجزء الذي لا يستهلك من الدخل اسم الإدخار .
الإدخار هنا يمثل تصرفاً سلبياً لإزاء الدخل أو جزء منه .

فإذا تم إنفاق الدخل المكتسبة في فترة سابقة لفترة " أ " بشكل تام خلال الفترة اللاحقة ، " ب " لتتطابق الدخل القومي النقدي المكتسب في الفترتين . هذا التطابق لا يوجد ما يحتم حصوله . فقد يحصل أن ينقص أو يزيد الإنفاق في الفترة اللاحقة عن حجم الدخل الممكن التصرف فيه والذي تم اكتسابه في الفترة السابقة . وهذه الحالة هي التي تؤدي إلى حلول التقلب في الدخل القومي النقدي بين فترة زمنية وأخرى .

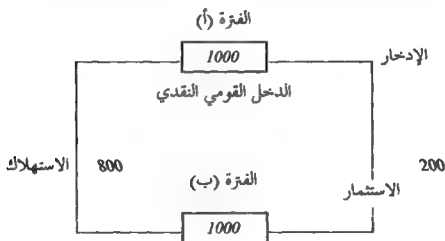
لقد سبق وقلنا أن إنفاق الدخل يتم على الاستهلاك وأن جزءاً منه يُحتجز من الاستهلاك أي أن هذا الجزء يتم إدخاره . فالإدخار في الواقع يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي تم اكتسابه في فترة سابقة ولم يتم إنفاقه على الاستهلاك في الفترة اللاحقة .

إن الإنفاق على الاستهلاك يدخل في دائرة الحصول على الدخل المكتسبة . أما الجزء المدخر ، فقد ينفق بكامله من قِبَل الجماعة على الاستثمار ، وهنا يضاف إلى الإنفاق على الاستهلاك ، ويتطابق مجموع الإنفاق القومي مع مجموع الدخل المكتسبة في الفترة السابقة والتي أصبحت دخلاً يمكن التصرف فيها في الفترة اللاحقة ، وقد لا ينفق الإدخار بكامله على الاستثمار .

وهذه الحالة الأخيرة هي التي لا يتطابق فيها الإدخار مع الاستثمار والسبب :

- قد تكتنز الجماعة جزءاً من دخولها فتمنع مقداراً من الدخل الممكن التصرف فيها عن الإنفاق . (زيادة رصيدها من الأرصدة النقدية الحاضرة) .
- كما يحصل أن تسدد الجماعة جزءاً من قروضها للجهاز المصرفي فيؤدي هذا إلى إنقاص حجم الكتلة النقدية المتداولة .

وهذه الحالات تؤدي إلى عدم تطابق الدخل التي تم اكتسابها في الفترة السابقة ، وتؤدي بالتالي إلى انخفاض الدخل المكتسبة في الفترة موضوع البحث .
والشكل التالي يبين طريقة التصرف في الدخل المكتسب في فترة سابقة .



$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

وهذا الشكل يبين الحالة التي يتطابق فيها الدخل القومي النقدي في الفترتين فالإنفاق على الاستهلاك مع الإنفاق على الاستثمار قد تطابق مع الدخل القومي الذي تم إنفاقه .

معنى هذه الحالة قد تطابق الإنفاق في الفترة اللاحقة مع الدخل المكتسب في الفترة السابقة وهنا قد تحقق ثبات الدخل القومي من فترة إلى أخرى .

أما في الحالة التي لا يتطابق فيها الإدخار مع الاستثمار فقد تحصل حالة انكماش الدخل القومي النقدي أو ازدياده . أما في حالة الانكماش فإن جزءاً من المبالغ المدخرة تنهب إما إلى الاكتناز أو تسرب لتسديد ديون الجهاز المصرفي وفي هذه الحالة لا يتطابق الاستثمار مع الإدخار ، ومن ثم لا يتطابق الدخل القومي النقدي المكتسب مع الدخل القومي النقدي الذي تم إنفاقه .

وتحدث الزيادة في الدخل القومي النقدي في الحالة التي يزداد فيها حجم الاستثمار عن حجم الإدخار وذلك أما بالافتراض من الجهاز المصرفي نقوداً كناية أو بإتفاق مبالغ تم اكتنازها في السابق .

من المعلوم أن الطلب الكلي أو الطلب الفعال - وهو الطلب المصحوب بالمقدرة الشرائية - يمثل حالة الإتفاق القومي على الاستهلاك و الاستثمار . ففي الحالة التي يرتفع فيها الطلب الفعال فإن المنظمين في النظام الرأسمالي ، النظام الذي يغلب عليه المشروع الخاص ، ينفعون لزيادة أرباحهم وذلك عن طريق زيادة مبيعاتهم ، وهذه الزيادة لا تتحقق إلا بزيادة الإنتاج وهذا يتحقق عن طريق رفع مستوى التشغيل القومي . كل هذا يتحقق إذا كان الاقتصاد القومي لم يصل إلى درجة التشغيل الكامل لموارده الإنتاجية المختلفة ، فالحالة التي لا يكون فيها الاقتصاد القومي قد بلغ التشغيل الكامل فإن الطلب الفعال إذا ارتفع سيؤدي إلى تحريك عوامل الإنتاج وإلى حفز المنظمين في النظام الرأسمالي إلى توسيع المقدرة الإنتاجية لمشروعاتهم وهذا سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي أي بزيادة الإنتاج من السلع والخدمات .

هذا ويؤثر حجم الإتفاق القومي في حجم الطلب الفعلي ، فإذا إتفق حجم الإتفاق هذا مع حجم الدخل القومي النقدي في مرحلة اكسابه فهذا يعني استقرار الدخل القومي أو ثباته . ويؤثر الاختلال بين الإدخار والاستثمار على حجم الطلب . ففي الحالة التي يفوق فيها الاستثمار حجم الإدخار فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي ، أما إذا

حدث العكس ، أي انخفاض حجم الاستثمار عن الإيداع فإن هذا سيؤدي إلى خفض حجم الطلب الفعال .

ثانياً - التشغيل والإنتاج والدخل القومي :

يتضح مما سبق أن العامل المؤثر في حجم الإنفاق القومي (الطلب الكلي الفعال) يقوم على العلاقة بين الإيداع والاستثمار . كما تعرضنا إلى حالات مستوى التشغيل الكامل لمختلف مستويات الدخل القومي والاستثمار القومي لمختلف موارد المجتمع الإنتاجية .

لقد إدعى الفكر الاقتصادي التقليدي أن التشغيل الكامل لأي اقتصاد قومي يتحقق بصور تلقائية . والأساس الذي يستندون إليه هو قانون ساي المعروف باسم قانون الأسواق أو قانون المنافذ . ومنطلق هذا القانون يقوم على قاعدة تذهب إلى أن "المنتجات يتم تبادلها بالمنتجات ، وأن العرض يخلق الطلب المساوي له" . فالعملية الإنتاجية في رأي التقليديين تؤدي إلى توزيع الدخل الكفيلة بتحقيق الطلب الفعال الذي يحقق التشغيل الكامل . ويعود التوازن إلى الاقتصادي القومي من تلقاء نفسه إذا تعرض هذا الاقتصاد لأي حالة من حالات عدم التوازن .

إلا أن هذا التحليل التقليدي عجز عن تقديم التفسير العلمي المقبول لحالة البطالة والكساد اللذين لم يشهد لهما مثيلاً من قبل . ونتيجة لعدم قدرة الفكر التقليدي على تقديم التفسير السليم للأزمة التي تعرض لها النظام الرأسمالي ، ظهر اتجاه جديد في الفكر الاقتصادي لتقديم التفسير للأزمة التي عرفت اقتصاديات البلدان الرأسمالية .

إن التحليل الحديث والذي يعتمد على تحليل الدخل وتقلبته قد حمل اسم الاقتصادي الإنجليزي (جون مينارد كينز) ، ومع هذا فإن منطلقات هذا التحليل أو جذوره كانت أقدم . فباعتبار (كينز) نفسه بدأت محاولات في هذا المجال بواسطة التجار وأصحاب نظرية قصور الاستهلاك ومحاولات (مالثس) لتنفيذ قانون (ساي).

ولعل أبرز تلك المحاولات وأحدثها محاولات المدرسة السويدية . إلا أن التحليل الذي وضعه (كينز) كان أشمل وأعمق وأكثر إقناعاً . وقد تبعه فيما بعد تلاميذه ومؤيديه شارحين أفكاره ومدافعين عنها .

يعتبر الاقتصادي السويدي (فيكسل) (١) أول اقتصادي في العصر الحديث تنبه إلى العلاقة بين حجم الطلب الكلي وتقلبات الأسعار ، لقد لاحظ الدورات المتعاقبة للارتفاع والانخفاض العام في الأسعار وتساءل عن أسباب هذه الظاهرة . وأجاب بأن السبب في هذه الظاهرة يرجع إلى "الطلب الكلي" . فقد يصبح هذا الطلب خلال فترة وجيزة أكبر من العرض الكلي أو يحدث العكس حيث يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي . وقد تنبه إلى أن هذه الإجابة تعارض مع " قانون ساي" ذلك القانون الذي ينكر وجود ظاهرة الإفراط في الإنتاج ..

لقد بحث " فيكسل" في كيفية انسياب الدخل القومي (وهو مجموع دخول افراد المجتمع) ، وبين كيف أن هذا الدخل هو مصدر إنفاق المجتمع . وكيف أن الدخل الذي ينفق على الاستهلاك يمثل جزءاً من الطلب (أو الطلب بأجمعه) ، أما الجزء المتبقى من الدخل (في حالة وجوده) ولا يتم إنفاقه على الاستهلاك فإنه يمثل الإدخار . وإذا تم إنفاق الجزء المدخر من الدخل على الاستثمار فإنه يصبح جزءاً من الطلب .

لقد ربط " فيكسل" بين التصرف بالجزء المدخر من الدخل وحالة الطلب . فإذا فاق حجم الإدخار المبالغ المستثمرة فإن هذا يعني احتجاز جزء من الإدخار عن الإنفاق وهو يعني انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار . أما في الحالة التي يفوق فيها الاستثمار مبلغ الإدخار فإن هذا يعني ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار . وهذه هي الفكرة التي بدأ منها كينز فيما بعد .

(١) جوهان جوستاف كوت فيكسل (Wicksell, Knut 1951 - 1926) اقتصادي وسياسي سويدي . وقد سار على منواله كل من ميردال ولونديج وأولين ، ويطلق عليهم مدرسة استوكهولم .
وبالنسبة لمحاولات (مالثس) بالقرن الثامن عشر) فإنه لم يتمكن من أن يوضح كيف ولماذا يُظهر الطلب الفعال قصوراً أو فائضاً . د. سامي خليل سبق ذكره ، ص 15 .

لقد حقق فيكسل بهذا التحليل انتقالاً من البحث في كمية النقود وعلاقتها بتقلبات الأسعار إلى البحث في الدخل وكيفية التصرف فيه .

لقد اعتبر فيكسل أن الوسيلة الفعالة لتحقيق التوازن بين الإدخار والاستثمار هي "سعر الفائدة" . وعلى هذا الأساس نادى بأهمية التدخل مباشرة لتغيير سعر الفائدة لبلوغ هذا الهدف .

أما بالنسبة لتحليل كينز ، فقد انطلق من فكرة أن لكل مدفوع (الإنفاق) جانبان - فالذي يستلم إنما يحصل على دخل يوازي ما ينفقه الآخر ثم بدأ في تحليل الطلب الكلي (أو الطلب الفعال) وقسم هذا الطلب إلى شقين ، الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار ، واعتبر أن الطلب الفعال هو الذي يحدد مستوى التشغيل وكذلك مستوى الإنتاج والدخل القومي .

والربط بين دراسة هذه الجوانب ومستويات الأسعار تكمن في العلاقة بين أي تغيير في حجم الطلب الفعلي (أو أي تغيير في القوة الشرائية) ومدى قدرة الجهاز الإنتاجي لأي مجتمع أو ما سمي بالسعة الإنتاجية للاقتصاد القومي . ومن هنا انطلق (كينز) لدراسة مختلف العوامل المتعلقة بالإنفاق القومي على الاستهلاك وكذلك الإنفاق القومي على الاستثمار .

وقبل تناول شقي الطلب الكلي - الاستهلاك والاستثمار - نجد من المهم التأكيد على بعض النقاط . لقد وافق كينز على ما ذهب إليه المدرسة التقليدية من أن الاقتصاد في ظل ظروف المنافسة الكاملة ، لا بد وأن يكون في حالة توازن . ومع ذلك ذهب إلى أن هذا التوازن قد يحدث ولكن مع وجود قدر معين من البطالة ، أي دون مستوى التشغيل الكامل. ولو حدث وأن تعرض النشاط الاقتصادي إلى حالة التعثر وظهور البطالة، فإن الحل عند التقليديين ، يتم باللجوء إلى خفض أجور العمال وعندما تنخفض أجور العمال فإن الطلب على العمل يزداد من قبل رجال الأعمال سعياً منهم للحصول على

المزيد من الأرباح ، ومن هنا ينطلق الاقتصاد . ولم يوافق كينز على هذا الحل وقال بأن
أجور العمال لا تتمتع بالمرونة الكافية بحيث يمكن تخفيضها .

من ناحية أخرى ، فعلى الرغم من قناعة كينز بدور سعر الفائدة وأثر التغيير
المتعمد لسعر الفائدة ، كما ذهب فيكسل من قبل ، إلا أنه أوضح أن هذه السياسة غير
كافية لتحقيق التوازن بين الإدخار والاستثمار . لقد كان (كينز) مقتنعاً بأن أسعار الفائدة
لا علاقة لها بصورة كلية بالمبالغ المدخرة ، كما أن هذه الأسعار ليست هي المؤثر الوحيد
في تقرير حجم المبالغ المستثمرة .

كما رفض كينز ما يعتبر من مسلمات النظرية التقليدية التي تقرر أن الاستثمار
لا بد وأن يتطابق مع الإدخار وذلك في إطار تحقيق التوازن العام . لقد ذهب إلى أن دوافع
المدخرين هي غيرها عند المستثمرين ولا يكفي تغيير أسعار الفائدة لتحقيق التوازن بين
الإدخار والاستثمار .

ومن أجل الإلمام بالتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار لا بد من دراسة
العلاقة بين الدخل وإنفاقه وكذلك الإنتاج . وسنعرض فيما يلي للاستهلاك أو الإنفاق
على الاستهلاك ثم للاستثمار بصورة موجزة .

الإنفاق القومي على الاستهلاك : (الطلب على أموال الاستهلاك) .

الإنفاق القومي على الاستهلاك هو مجموع ما ينفقه مجتمع ما من دخله لإشباع
حاجاته المباشرة وذلك بالإنفاق على السلع والخدمات . والإنفاق القومي على الاستهلاك
يؤلف النصيب الأكبر من الدخل القومي للمجتمع .

ويتوقف الإنفاق على الاستهلاك على عدة عوامل من أهمها وأبرزها حجم
الدخل القومي . والعوامل الأخرى المؤثرة في الإنفاق القومي على الاستهلاك إلى جانب
الدخل جمعها كينز في مجموعة واحدة أطلق عليها "الميل للاستهلاك" .

وبالنسبة لحجم الدخل ، فإن مستوى الإنفاق على الاستهلاك يختلف من مستوى
إلى آخر لهذا الدخل وذوي الدخل المرتفعة يختلف استهلاكهم عن ذوي الدخل

المنخفضة في المجتمع وذلك في الحالات التي تتعرض فيها دخولهم للتغير . والعلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية بحيث يؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك .

أما بالنسبة للميل للاستهلاك ، فهو العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق القومي على الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل ويطلق عليه دالة الاستهلاك . ويتم تحديد هذه الدالة أو (جدول الاستهلاك) بتحديد مقدار الإنفاق القومي على الاستهلاك عند كل مستوى (أو حجم) من مستويات الدخل القومي .

والميل للاستهلاك يتوقف على مجموعتين من العوامل ، عوامل شخصية وعوامل موضوعية . مع ملاحظة أن الميل للاستهلاك في مجتمع ما يكون ثابتاً على المدى القصير نظراً لثبات العوامل التي تحدده وذلك باستثناء التغير في الدخل وعلى هذا فإن الميل للاستهلاك يتأثر في المدى القريب على التغير في الدخل فقط .

والميل للاستهلاك عادة يكون أقل من الوحدة (أو الماحد الصحيح) بالنسبة للدخل القومي . وهذا الميل يتساوى مع حجم الدخل عند حد معين ، وهذا يعني أن المجتمع يستهلك كل دخله القومي عند ذلك المستوى . وقبل هذا المستوى فإن المجتمع يستهلك جزءاً من رأسماله ، أما بعد هذا المستوى فإن الاستهلاك يقل عن حجم الدخل القومي .

أما العوامل الشخصية التي يتوقف عليها الميل للاستهلاك فهي مجموعة من العوامل التي تدفع الأفراد أو المشروعات إلى عدم استهلاك جزء من دخولهم وإدخار الجزء المتبقى من الدخل .

والعوامل التي تدفع الأفراد إلى عدم استهلاك جزء من دخولهم هي :

١ - حافز تكوين احتياطي للمستقبل ، من أجل مواجهة احتمالات غير متوقعة .

2- الاحتياط لاحتمالات متعلقة بتحصيل الدخل نفسه كأن يتوقع المرء انخفاض مستوى دخله أو عدم تحققه بشكل منظم ، فيجنب جزءاً من دخله لمواجهة مثل هذه الاحتمالات .

3- تحسين الحالة المعيشية في المستقبل .

4- الاستفادة من الزيادة المتوقعة في رأس المال وكذلك في الفائدة ، ومن أجل هذا يتم تجنب جزء من الدخل وعدم استهلاكه .

5- تكوين الثروة عن طريق عدم استهلاك جزء من الدخل وذلك من أجل تحقيق الاستقلال . كما يستخدم رأس المال هذا في التجارة والمضاربة .

6- حماية الورثة ورعاية مصلحتهم .

7- إرضاء غريزة البعل عند البعلاء .

هذا وتلجأ المشروعات وكذلك السلطات العامة إلى عدم استهلاك جزء من الدخل لدوافع خاصة بها ومن هذه الدوافع البواعث :

1- باعث المشروع : ويتمثل في تكوين رأسمال يستخدمه المشروع في استثماراته دون الحاجة إلى اللجوء للاقتراض من مصادر أخرى .

2- باعث السيولة : وهذا من البواعث المهمة التي تدفع المشروعات للاحتفاظ بجزء من دخولها من أجل الاحتفاظ بسيولة نقدية لمواجهة احتياجات المشروع إلى المال . والسيولة تتمثل في الاحتفاظ بالأصول على شكل نقد.

3- باعث تحسين المشروع : أي الاحتفاظ بجزء من دخل المشروع على شكل نقد من أجل إدخال التحسينات التي يتطلبها المشروع .

4- باعث تكوين احتياطي لمواجهة احتمالات المستقبل : وهي الاحتمالات المتعلقة بنشاطه أو بأرباحه المتوقعة . أو احتمالات ارتفاع ديونه أو تجديد أصوله الثابتة .

وهذه البواعث من حيث قوتها تختلف من مجتمع لآخر بحيث تؤثر بدرجة معينة في الميل للاستهلاك في ذلك المجتمع .

والعوامل الموضوعية المتعلقة بالميل للاستهلاك ، منها ما تدفع الأفراد للحد من استهلاكهم ولا دخل لهذا بتصرفاتهم الشخصية . ومنها عوامل تغير وحدة الأجر ، وهذا العامل يتعلق بالأجر الحقيقي وليس النقدي الذي يتلقاه صاحب الأجر . وهذه الوحدات هي التي تحدد حجم استهلاكه . كما أن أي تغير في وحدات الأجر يؤدي إلى تغير نصيب كل من العاملين و المنظمين .

كما يؤثر حجم الدخل الصافي في الميل للاستهلاك* . كما تؤثر المعاملة الضريبية في الميل للاستهلاك وذلك عن طريق تأثير حجم الاقتطاع الضريبي وما سوف يبقى من الدخل تحت تصرف الأفراد . كما تؤدي التغيرات غير المتوقعة في قيمة رأس المال . و التوقعات في تغير الدخل المقبلة إلى التأثير في الميل للاستهلاك .

ويبقى حجم الدخل وطريقة توزيعه بين أفراد المجتمع العامل الحاسم في تحديد الميل للاستهلاك . فالتفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى إنخفاض الميل للاستهلاك، ذلك لأن الطبقة التي تحصل على الدخل المرتفعة في المجتمع تكون عادة منخفضة الميل للاستهلاك في حين يرتفع ميل الطبقات محدودة الدخل (أو منخفضة الدخل) للاستهلاك . ولهذا فإن اتساع التفاوت في توزيع الدخل و الثروات داخل المجتمع يؤدي إلى انخفاض الميل للاستهلاك .

الإتفاق القومي على الاستثمار : (الطلب على أموال الاستثمار) :

أموال الاستثمار هي الأموال التي تستخدم لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات ، فأموال الاستثمار لا تستهلك مباشرة . ويشكل الإتفاق على طلب أموال الاستثمار الشرط الثاني للإتفاق القومي . استثمار المجتمع يعني زيادة رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية سواء أكانت هذه الزيادة في المصانع أو الآلات و المعدات أو كانت في المنازل ،

كما يدخل في نطاق الاستثمار زيادة رصيد المشروعات من المواد الأولية أو زيادة المخزون من السلع كاملة الصنع أو نصف المصنعة . وينقسم الاستثمار إلى استثمار عام وخاص .

والاستثمار العام هو الذي يتم عن طريق الدولة أو الهيئات التابعة لها . ومن هذه الاستثمارات العامة إنشاء الطرق و السدود والجسور والمباني العامة والمشروعات الإنتاجية التي تدخل في نطاق القطاع العام .

أما الاستثمار الخاص فيتمثل في إنفاق المشروعات الخاصة أو الأفراد على إنشاء المصانع أو إقامة مراكز الإنتاج المختلفة . وهذا النوع من الاستثمار هو الغالب في البلدان الرأسمالية .

وكما هو الحال بالنسبة للميل للاستهلاك فإن هناك عوامل تؤثر في تحديد الإنفاق على الاستثمار . وعلى رأس هذه العوامل ما يسمى بـ "معدل الكفاية الحدية لرأس المال" ومستوى سعر الفائدة .

لقد ذهب "كينز" إلى أنه على الرغم من أن العوامل التي تحدد الميل للإدخار ثابتة نسبياً إلا أن الاستثمار غير ثابت نسبياً . فالاستثمار يعتمد إلى حد كبير على توقعات رجال الأعمال بشأن مبيعات منتجاتهم في المستقبل . ففي الحالة التي يتوقعون فيها أن الاقتصاد سيواجه انكماشاً فإنهم سوف لن يستثمروا أي شيء وذلك على الرغم من إمكانية حصولهم على الأموال اللازمة للاستثمار بأسعار رخيصة (فوائد منخفضة) . بل أن الذي يحدث في مثل هذه الحالة لجوء رجال الأعمال إلى خفض استثماراتهم والتخلص من موجوداتهم . أما إذا توقعوا انتعاشاً اقتصادياً ، فإنهم يتوقعون معه زيادة في مبيعاتهم والحصول على أسعار أعلى لها . وفي مثل هذه الحالة فإنهم سيقدمون على التوسع في استثماراتهم حتى في الحالة التي تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة .

ولتحليل سلوك المستثمرين لجأ كينز إلى التحليل الحدي ، فقال إن استثمار وحدة إضافية لابد وأن ينتظر منها رجل الأعمال دخلاً تدره عليه خلال فترة سنوات اشتغالها .

فإذا كان هذا العائد الذي يحصل عليه يفوق سعر الفائدة فإنه سوف يقدم على الاستثمار، أما إذا كان العائد المتوقع أدنى من مستوى سعر الفائدة فلا يقدم على الاستثمار .

وعلى هذا الأساس فإن الكفاية الحدية لرأس المال ، وهي عائد استثمار وحدة من رأس المال ، تحدد الزيادة في حجم استثمار من عدمها . أما في الحالة التي تتساوى فيها الكفاية الحدية مع سعر الفائدة . فإن رجال الأعمال لا يستثمرون إلا بالمستوى الذي يضمن استمرار الإنتاج أي دون زيادة أو توسع في الاستثمار .

أما ثمن تكلفة رأس المال ، فهو المقابل الذي يجب أن يتحملة المستثمر لكي يحصل على رأس المال ، ويتحدد بسعر الخصم .

من المعروف أن الدافع الذي يكمن وراء إقدام المنظمين ، في اقتصاد السوق ، على الاستثمار هو حافز الربح ، أو تعظيم الربح . و بسبب هذا الحافز يقدمون على شراء الآلات و المعدات وبناء المصانع الجديدة . وفي ضوء الفرق بين "الكفاية الحدية لرأس المال" و "سعر الفائدة" السائد في السوق يتخذ المنظم قراره بالاستثمار . فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أدنى من سعر الفائدة السائد فإن المنظم لن يقدم على الاستثمار أما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة السائد فإن المنظم يقدم على الاستثمار .

وعلى كل حال فإن رجال الأعمال ، وهم بصدد الإقدام على إتخاذ قراراتهم بالاستثمار لا بد وأن يضعوا في حساباتهم عدد من الاعتبارات والتكهنات . فهم لا بد وأن يتوقعوا أموراً تتعلق بالطلب مثلاً ، كما ونوعاً ، أو توقعات تتعلق بالنفقات وأسعار البيع ومعدلات الربح فضلاً عما يتعلق بحجم السكان وتركيبهم . وبصورة عامة فإن قرارات رجال الأعمال لا بد وأن تشمل الاعتبارات المهمة التالية : -

- تيار الدخل المتوقع من السلعة الرأسمالية التي يتم إنشائها .

- ثمن شراء تلك السلعة الرأسمالية .

- سعر الفائدة السائد في السوق .

فلو فرضنا أن المبلغ الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه كعائد هو (ل) وأن تكاليف شراء الوحدة الرأسمالية (أو ثمن عرض الوحدة الرأسمالية) هو (ع) وأن سعر الفائدة السائد هو (ك) . فإننا نستطيع أن نصل إلى ما يلي : -

المبلغ الذي يتوقعه المستثمر =

ثمن عرض السلعة الرأسمالية + ثمن عرض السلعة الرأسمالية × سعر الفائدة

$$\text{أي : ل} = \text{ع} + \text{ع} \times \text{ك} .$$

$$\text{أو : ل} = \text{ع} (1 + \text{ك}) .$$

ومنها :

$$\frac{\text{ل}}{\text{ك} + 1} = \text{ع}$$

أي أن ثمن عرض السلعة الرأسمالية (أي ثمنها الذي يجب دفعه الآن) يساوي العائد السنوي (أو العائد المتوقع) منسوباً إلى سعر الفائدة . وفي ضوء ما سبق يمكننا أن نصل إلى معرفة القيمة الحالية لوحدة من رأس المال تدر دخلاً سنوياً لعدد (ن) من السنوات . وإذا حددنا ما يمكن أن نحصل عليه من دخل سنوي لهذه الوحدة وكذلك بمعرفتنا لسعر الفائدة السائد في السوق (أو تكلفة الحصول على رأس المال) . ويمكن أن نصل إلى هذه النتيجة بتطبيق للمعادلة التالية :

$$\frac{\text{ل}}{\text{ك} + 1} + \dots + \frac{3\text{ل}}{3(\text{ك} + 1)} + \frac{2\text{ل}}{2(\text{ك} + 1)} + \frac{1\text{ل}}{\text{ك} + 1} = \text{ع}$$

حيث أن ل₁ ، ل₂ ، ل₃ ل_ن / هو العائد السنوي للمشروع أو الغلة في السنة الأولى السنة الثانية إلخ .

ن ؛ هي عدد السنوات التي يعمل فيها المشروع . (العمر الافتراضي) .

فلو كانت لدينا معدات رأسمالية تدور عائداً سنوياً مقداره (20) ألف دينار وتعمل لمدة خمسة أعوام وكان سعر الفائدة (سعر الخصم) (ك) عند بداية تشغيل المعدات يبلغ 8٪ فإننا سوف نحصل على :

$$ع = 13611.7 + 14700.6 + 15876.6 + 17146.8 + 18518.5$$

أي : ع = 79854.2 ديناراً ، وهو ثمن عرض المعدات الرأسمالية عند بداية التشغيل (ثمن عرض المشروع) .

وقد حصلنا على هذا المبلغ بتطبيق المعادلة أعلاه .

والبيئة الاستثمارية لا بد وأن توفر قدرأً من التكهّنات بما يحقق شعور رجال الأعمال بالأطمئنان للمستقبل . وكل هذه عوامل تتداخل لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال (أو معدل الربح الذي يتوقعه المنظمون) .

سعر الفائدة : لقد أعطى كينز وأتباعه أهمية بالغة لسعر الفائدة كأحد العوامل التي يتوقف عليها قرار رجال الأعمال للاستثمار الجديد . فقد ذهبوا إلى أن الحافز على الاستثمار يتوقف على الفرق بين الكفاية الحدية لرأس المال أو معدل الربح من ناحية وبين سعر الفائدة أو — سعر الخصم الذي يلتزم رجال الأعمال بدفعه في مقابل الحصول على رأس المال في الوقت الراهن — من ناحية أخرى فإذا لم يُفَقَّ معدل الربح وكاليف الحصول على رأس المال (سعر الفائدة) فإن رجال الأعمال سوف يحجمون عن الاستثمار . هذا الدور المهم لسعر الفائدة الذي أعطاه كينز لا يؤثر فقط على الاستثمار وإنما عن طريق تأثيره على هذا الأخير فإنه يؤثر بالتأكيد على مستويات التشغيل والإنتاج والدخل القومي . وقد ذهب كينز هذا المذهب في أهمية سعر الفائدة لأنه افترض ثبات الميل للاستهلاك (١) وإذا كان من المقبول أخذ سعر الفائدة بهذه الأهمية في الاستثمارات

(١) ذهب كينز وأتباعه من بعده إلى القول بثبات الميل للاستهلاك . على المدى القصير واستجوا من هذا الافتراض أن الاتفاق على الاستهلاك مجرد عامل سلبي في تحديد مستوى الدخل القومي بحيث يصبح الإنفاق القومي على الاستثمار العامل الحاسم الرئيسي في تحديد التشغيل والإنتاج والدخل .

J. M Keynes, General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan, London. 1960 P. 110.

طويلة الأجل كالمساكن وغيرها . إلا أنه في بعض الحالات لا يكون لسعر الفائدة الأثر الخامس في إقدام رجال الأعمال على دخول ميدان الاستثمار مجدداً .
إن رجال الأعمال يأخذون احتمالات المستقبل بنفس درجة الأهمية التي يأخذون بها معدلات أسعار الفائدة .

وبصورة عامة فإن قرارات الاستثمار من القرارات الصعبة ومصدر صعوبتها يكمن في عدم القدرة على التعرف على احتمالات المستقبل بصورة تقرب من الدقة .

مستوى الدخل القومي :

سبق أن مر بنا أن الدخل القومي (الناتج المحلي الصافي) يتطابق مع حجم الإنفاق القومي ، أي مع الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار ، وقد استعرضنا العوامل المؤثرة في الميل للإنفاق على الاستهلاك وأهمها الدخل القومي أو حجم الدخل القومي نفسه وكذلك العوامل المؤثرة في تحديد الاستثمار . وعلى العموم فإن الاستثمار يخضع لعوامل معقدة قياساً بالميل للاستهلاك . واختلاصة فإن مستوى الدخل القومي يجتمع ما إنما يتوقف على الميل للاستهلاك بالإضافة إلى الميل للاستثمار . أي أن الدخل القومي يخضع للميل لكل من الاستهلاك والاستثمار .

ولما كان الإنفاق على الاستهلاك وكذلك الإنفاق على الاستثمار يشكلان الإنفاق القومي الصافي (وهو في نفس الوقت متكافئاً مع الدخل القومي) ، فإن تفاعل كل من الاستهلاك والاستثمار هو الذي يحدد مستوى الدخل القومي . بمعنى أن الاستهلاك والاستثمار هما اللذان يشكلان دالة أو منحني الإنفاق القومي وبالتالي الدخل القومي .

ومن هنا فإن التكافؤ بين مجموع الإنفاق القومي الصافي (على الاستهلاك والاستثمار) والدخل القومي ، هو الذي يمثل حالة الاستقرار للاقتصاد القومي . أما إذا كان حجم الإنفاق القومي أعلى من مستوى الدخل القومي فإن هذا سيلغى المنظمين إلى تحريك عوامل الإنتاج لزيادة إنتاج السلع والخدمات حتى يتساوى الإنفاق القومي مع

الدخل القومي . أما في الحالة التي يرتفع فيها الناتج القومي عن مستوى الإنفاق القومي ، فإن هذا يعني أن توقعات المنظمين لم تصدق فسوف يتعرضون إلى الخسارة وتمثل هذه الخسارة في الفرق بين حجم الإنتاج القومي وحجم الإنفاق القومي . ولذا يتجه الدخل القومي (الناتج القومي الصافي) نحو الانكماش حتى يتحقق التكافؤ بين الدخل القومي والإنفاق القومي .

توازن الدخل القومي ومستوى التشغيل :

لقد سبق أن قلنا أن توازن الدخل القومي يتحقق عند الحد الذي يتكافأ فيه الإدخار مع الاستثمار . ويلعب هذا التكافؤ الدور الرئيسي في تحقيق هذا التوازن . إلا أنه قد يتحقق التوازن في الدخل القومي ولا يتحقق مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد القومي فالإقتصاد الرأسمالي يمر في حالات الانتعاش العابر ثم يعاود فترات ركود أو بدايات كساد، كما تظلمه سحبات البطالة ، تنخفض معدلاتها وترتفع ومن النادر أن تختفي كلية . وهذه الحالة لاحظها حتى أنصار المشروع الخاص من الاقتصاديين فضلاً عن أنصار التخطيط المركزي . لقد ذهب هؤلاء الأخيرون مناهياً يدعوا إلى أن النظام الرأسمالي الذي يقوم على المبادرة الفردية و الخطط الخاصة بكل منتج وكل مستهلك لا يمكن أن يقوم باستغلال موارد المجتمع بكفاءة عالية فضلاً عن بلوغ التشغيل الكامل . ومن هنا نادوا للأخذ بالتخطيط .

وستتعرف فيما يلي على حالة الدخل القومي والتشغيل عند زيادة حجم الإنفاق القومي (الطلب الكلي) . وقبل هذا نتعرف على أثر هذا الإنفاق الإضافي ، أو ما يسمى بـ (المضاعف) نتيجة لهذا الإنفاق الإضافي .

المضاعف :

لقد سبق أن تعرفنا على العلاقة بين الإنفاق القومي والدخل القومي ، وأن أية زيادة تلحق الإنفاق القومي لا بد وأن تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي .

لقد خرجت الدراسات التي تتبع حركة نمو الدخل القومي إلى أن الزيادة في الإنفاق القومي لا تؤدي إلى زيادة بنفس القدر في الدخل القومي بل أن هذه الزيادة تتضاعف إذا أخذنا بعين الاعتبار الزمن المتلاحق وأساس هذا الاستنتاج هو أن الإنفاق الإضافي (أو تغيير حجم الإنفاق الأصلي) سيؤدي إلى تحقيق عمليات إنفاق متلاحقة داخل الاقتصاد القومي وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبياً .

فلو فرضنا أننا قمنا بإنفاق مبلغ إضافي قدره 10 مليون دينار* على جملة الإنفاق القومي للاقتصاد المغربي ونتيجة لهذه الزيادة في الإنفاق حصلنا على زيادة في الدخل القومي تبلغ 40 مليون دينار فإننا نستطيع أن نستنتج أن المضاعف في هذه الحالة هو 4 ، ذلك أن المضاعف يساوي :

$$4 = \frac{\text{الزيادة في الدخل القومي}}{\text{الزيادة في الإنفاق}} = \frac{40}{10}$$

فالمضاعف إذن هو معدل الزيادة التي تتحقق في الدخل القومي كنتيجة للزيادة في الإنفاق على إنتاج الدخل .

وإعادة إنفاق ما يحصل عليه الأفراد في مجتمع ما يتم وفقاً للميل الحدي للاستهلاك ويتم قياس الميل الحدي هذا بنسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل :

$$\Delta \text{ الاستهلاك}$$

$$\Delta \text{ الدخل}$$

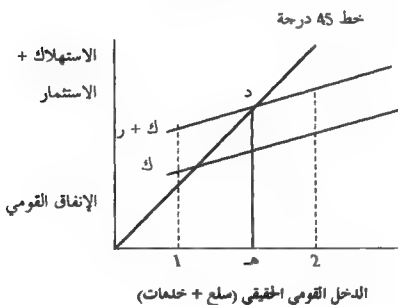
فالزيادة التي تحصل في الإنفاق تذهب إلى متلقيها على شكل دخول وهؤلاء سيحتفظون بجزء منها ويعيدون إنفاق الجزء الآخر وما يتم إعادة إنفاقه سيشكل دخولاً

* حصلنا على هذا المبلغ الإضافي من خارج دورة الاقتصاد القومي ، على شكل نقود ائتمانية أو إنفاق مبالغ سبق اكتسابها في دورات إنتاجية سابقة .

جديدة لآخرين وهؤلاء سيقومون باتفاق جزء من هذه الدخول .. وهكذا . والجزء الذي ينفق يحدده الميل الحدي للإنفاق الاستهلاكي للمجتمع . وعن طريق إعادة هذا الإنفاق وتكراره يتضاعف الأثر للإنفاق الأصلي داخل الاقتصاد القومي ، ومن هنا يأتي أثر المضاعف للإنفاق . والسبب في تلاشي أثر هذا الإنفاق عند حد معين يعود إلى أن كل منلقٍ للدخل يحتجز جزءاً من دخله للإدخار وينفق الباقي ، وتكرار هذه العملية يجعل الإنفاق يتناقص حتى يصل تأثيره في النهاية إلى الصفر .

وبالطبع لا تحصل الزيادة في الدخل كنتيجة للإنفاق بمثل هذه السهولة فلا بد من مرور فترة طويلة من الزمن حتى تظهر آثار هذه الزيادات في الاقتصاد القومي فالذين يتلقون الدخول لا ينفقونها مباشرة . كما يفترض أن تبقى الظروف الأخرى كما هي ، أي ثباتها ، بما فيها الميل الحدي للاستهلاك . ومن الصعب تصور مثل هذه الحالة وخاصة وأننا نحتاج إلى مرور وقت طويل نسبياً لكي يتحقق أثر الإنفاق ، بمعنى آخر لكي يأتي تأثير المضاعف .

ومن أجل مزيد من الإيضاح للعلاقة بين الدخل القومي (الناتج القومي) والإنفاق القومي على الاستهلاك والاستثمار نستعين بالشكل أدناه .



ففي هذا الشكل نستطيع تتبع كيفية توازن الدخل القومي فنقيس على المحور الأفقي الدخل القومي (الناتج القومي) . وعلى المحور الرأسي كل من الإنفاق القومي على الاستهلاك و الإنفاق القومي على الاستثمار . وفيه يمثل المنحنى (ك) دالة الاستهلاك القومي وذلك عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي . والمنحنى (ك + ر) يمثل مجموع الإنفاق القومي على كل من الاستهلاك و الاستثمار . وذلك على افتراض أن الإنفاق القومي على الاستثمار ثابت لا يتغير عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي . كما أن الخط ⁽⁴⁵⁾ تبعد كل نقطة من نقاطه نفس المسافة عن المحورين الرأسي والأفقي ، ذلك أن هذا الخط يقسم الزاوية القائمة (م) إلى زاويتين متساويتين .

ومن الشكل نجد أن توازن الدخل القومي يتحقق عند النقطة (د). حيث يتساوى عند هذه النقطة الدخل القومي (الناتج القومي) مع الإنفاق القومي على كل من الاستهلاك والاستثمار . ذلك أن هذه النقطة هي نقطة مشتركة بين الخط ⁽⁴⁵⁾ ومنحنى الاستهلاك والاستثمار . وهذا يعني أنها تبعد نفس البعد عن المحورين الرأسي والأفقي .

ولا يمكن أن يتحقق توازن الدخل القومي في أية نقطة أخرى غير هذه النقطة وفي هذا الشكل . فقبل النقطة (د) يكون حجم الإنفاق القومي على الاستهلاك والاستثمار (الطلب الكلي) أكبر من حجم الدخل القومي (الناتج القومي من السلع و الخدمات) .

وعلى العكس يصبح الناتج القومي (الدخل القومي) أكبر من الإنفاق القومي بعد هذه النقطة ، وهذا يعني ارتفاع حجم الإنتاج بالنسبة للطلب ، ويعني وجود إنتاج يفوق حجم الطلب .

ومن أجل أن يتحقق التوازن يسعى المنتجون إلى رفع كمية الإنتاج في الحالة الأولى وإلى خفضه في الحالة الثانية .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حالة التوازن هذه لاتعني حدوث حالة التشغيل الكامل ، فقد يتحقق التوازن في ظل تعطل جزء من موارد المجتمع الإنتاجية . وهذه هي حالة الاقتصاديات الرأسمالية بصورة عامة .

علاقات الدخل والإنتاج والأسعار :

لقد سبق أن رأينا كيف يؤثر الطلب الفعال على السلع والخدمات على مستويات التشغيل القومي والإنتاج ، وكيف أن الزيادة في الطلب تؤدي إلى إقدام أصحاب المشروعات في المجتمعات الرأسمالية على زيادة نشاطهم من أجل إنتاج المزيد من السلع والخدمات جرياً وراء تعظيم أرباحهم ، في حين يؤدي تقلص حجم الطلب الفعال إلى انخفاض حجم المعروض من السلع والخدمات .

إن كل زيادة في الطلب لا يشترط أن تكون مصحوبة بزيادة مماثلة لها في عرض السلع والخدمات . كما لا يشترط أن تؤدي الزيادة في الطلب إلى زيادة في الأسعار التي تشتري بها السلع والخدمات .

إن حجم الناتج القومي ، من السلع والخدمات ، كما هو معروف يتوقف على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وكذلك على مدى كفاءة الجهاز الإنتاجي ومدى مرونة عناصر الإنتاج وحريتها في الانتقال من فرع إنتاجي إلى آخر ، وكذلك على مستوى تشغيل الاقتصاد القومي .

فعرض السلع والخدمات ، في أي مجتمع يتوقف على توفر عناصر الإنتاج من مواد وقوى عاملة ومهارة هذه الأخيرة ، كما يتدخل تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة في تحديد حجم إنتاج أي مجتمع من السلع والخدمات والتي يقع عليها الطلب الفعال .

إن أخذ حجم الإنتاج من السلع والخدمات وحجم الطلب الفعال أي طريقة استخدام الدخل هو الذي يقوم عليه التحليل الحديث لتحديد مستويات الأسعار . وذلك عوضاً عن أخذ كل سلعة على حدة لمعرفة تحديد سعرها في السوق على أساس تفاعل عوامل عرض تلك السلعة والطلب الواقع عليها . وقد أحلت النظرية الحديثة وسائل لتحديد مستويات الأسعار تعتمد على البحث في تفاعل عوامل الطلب الكلي مع العرض الكلي .

ومع الطلب الكلي (الطلب الفعال) وأي مستوى من مستويات تشغيل الاقتصاد القومي تحدد الأسعار للسلع والخدمات ، وفيما يلي سنعرض لمرحلة ما قبل التشغيل الكامل ومرحلة التشغيل الكامل لمعرفة سلوك الأسعار في الحالتين .

أولاً : مرحلة ما قبل التشغيل الكامل مصحوباً بارتفاع الطلب :

نقصد بمرحلة ما قبل التشغيل الكامل ، تلك المرحلة التي يكون فيها الاقتصاد القومي متضمناً لعناصر إنتاج لم يتم استخدامها بشكل كامل ، وعناصر الإنتاج هذه تشمل قوى عمل ، أي أن هناك عمالاً في حالة بطالة، كما يتضمن الاقتصاد الآت ومعدات لم يتم استخدامها وكذلك وجود موارد طبيعية ، أرض وغيرها لم يتم استخدامها . وباختصار فإن حالة الاقتصاد القومي عندما يكون في مرحلة ما قبل التشغيل الكامل ، فإنه يتضمن عناصر قابلة للتحرير بحيث يمكن زيادة الإنتاج من السلع والخدمات . ففي مثل هذه الحالة للاقتصاد القومي إذا ازداد الطلب الفعال ، أي الإنفاق القومي ، فإن المنظمين ، أي أصحاب المشروعات سيستجيبون لزيادة الطلب بزيادة العرض من السلع والخدمات ، حافزهم في هذا تعظيم أرباحهم . وتؤدي هذه الحالة إلى انتعاش الاقتصاد القومي وتحريك العناصر العاطلة فيه . ومع حصول هذا الانتعاش فلا يتوقع حصول ارتفاع كبير في الأسعار ، كل ما سيحدث ارتفاع طفيف ، ذلك أن العرض قد استجاب للارتفاع في الطلب .

إلا أن استمرار انتعاش الاقتصاد القومي لفترة طويلة نسبياً سيؤدي إلى حدوث حالات تسبب ضغطاً تضخمية ، أي إجهادات تؤدي إلى دفع الأسعار للارتفاع بصورة أسرع .

وأسباب ظهور مثل هذه الضغوط يعود إلى ظهور مفعول قانون تناقص الغلة بعد مرحلة معينة من ارتفاع حجم الإنتاج . وكذلك يتعلق الأمر بمدى مرونة عناصر الإنتاج ومدى قابليتها للانتقال من فرع إنتاجي إلى فرع إنتاجي آخر تبعاً للتغيير الذي يحصل في

تسويات الطلب . وكذلك الأمر بالنسبة لحجم المعروض من المواد الأولية والمواد الوسيطة وأسعار الآت الإنتاج . كما يؤدي ارتفاع أجور العمال إلى دعم مركزهم قبل إصحاب العمل فيطالبون بالمزيد من تحسين أجورهم وظروف عملهم . وأخيراً يؤدي تطور الإنتاج وتوسع المشروعات إلى ظهور المشروعات الكبيرة التي تتمتع بمزايا الاحتكار فتعمل على رفع أسعار منتجاتها من السلع والخدمات جريباً وراء تحقيق أرباح أكبر . كل هذه الحالات تؤدي إلى ضغوط تضخمية تدفع إلى ارتفاع الأسعار .

ثانياً : حالة التشغيل الكامل مصحوباً بارتفاع الطلب :

هذه الحالة هي حالة بلوغ الاقتصاد القومي مرحلة استخدام جميع عناصر وطاقات الإنتاج المتاحة تحت تصرف المجتمع . ففي مثل هذه الحالة ، فإن رفع حجم الطلب الفعلي ، أي الإنفاق القومي . سيؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات ، وذلك أن الاقتصاد القومي لا يستطيع أن يستجيب للزيادة في الطلب بزيادة المعروض من السلع والخدمات . وزيادة الأسعار هذه ستؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، كما ستؤدي إلى مطالبة العمال بزيادة أجورهم لمواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة ، وهذه الزيادة المتداخلة والمتتابعة ستؤدي إلى حدوث تضخم مطلق في الاقتصاد القومي .

والآن نستطيع أن نقول كيف أن التحليل النقدي الحديث قد أخذ الزيادة في الطلب وعلاقتها بالتشغيل القومي كأساس لتحريك الأسعار . وهذا ما دفع عدداً من المفكرين إلى القول بأن التحليل النقدي الحديث ما هو إلا صورة أخرى للتحليل التقليدي . إن هذا التحليل الحديث وجد مجالاً لافتراضاته في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم والذي يتمتع بوجود مراكز إنتاج متقدمة وتتمتع بمرونة إنتاجية عالية ، وهو لا يعني كثيراً حالة البلدان النامية التي تفتقر إلى جهاز إنتاجي متقدم وحديث مع وجود موارد إنتاجية عاطلة وحاجة ملحة لاستخدامها .

هذا ويعيش الاقتصاد الرأسمالي منذ السبعينيات حالات متقطعة من الركود والبطالة مصحوبة بمظاهر تضخمية ولا تقدم نظريات الفكر التقليدي الحديث ولا القديم ولا تحليل كينز وأتباعه - والذي يشكل إمتداداً للفكر التقليدي - الحلول الناجعة لمشكل هذه الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي .

المراجع

مراجع باللغة العربية :

- 1 - د. زكي شافعي - مقدمة في النقود و البنوك . القاهرة ، 1967 .
- 2 - د. صبحي تادرس قريصة - دراسة في النظم النقدية والمصرفية، القاهرة، 1974.
- 3 - د. فتح الله ولعلو - الاقتصاد السياسي - الجزء الثاني، دار النشر المغربية.
- 4 - د. محمد يحيى عويس - التحليل الاقتصادي الكلي .
- 5 - د. سامي خليل - نظرية الاقتصاد الكلي ، القاهرة 1977 .
- 6 - بيار يسليفن - أسس تنظيم المالية والتسليف ، دار التقدم موسكو .
- 7 - تقارير بنك المغرب - للسنوات ، 1980 - 1984 .
- 8 - القانون الأساسي لبنك المغرب وتعديلاته .
- 9 - تقارير مصرف ليبيا المركزي ونشراته .

مراجع باللغة الإنجليزية :

1. P. A Samuelson - Economics An introductory analysis. McGraw - Hill - 1971 .
2. Stonier, A. & Hague, D. A Textbook of Economic Theory Longmans . London. 1980 .
3. R. G. Lipsey. An Introduction to Positive Economics. London - 1966 .
4. Sayers , R. S. Modern Banking , Oxford . London. 1967.

المحتوى

الصفحة	الموضوع
05	الإهداء
07	تقديم
09	القسم الأول - النقود :
11	الفصل الأول : نشأة النقود وأنواعها
27	الفصل الثاني : وظائف النقود ودورها في ظل النظم الاقتصادية المختلفة
35	الفصل الثالث : قيمة النقود ومستوى الأسعار
47	الفصل الرابع : قواعد النقود
59	القسم الثاني - المصارف و النظم المصرفية :
63	الفصل الأول : المصارف التجارية
81	الفصل الثاني : موارد المصارف التجارية وأوجه استخدامها
95	الفصل الثالث : المصرف المركزي
113	الفصل الرابع : النظام المصرفي في البلدان الاشتراكية
125	الفصل الخامس : النظام النقدي والمصرفي في ليبيا
189	الفصل السادس : النظام المصرفي في المغرب
219	القسم الثالث - النظرية النقدية :
221	الفصل الأول : النظرية النقدية التقليدية
235	الفصل الثاني : النظرية النقدية الحديثة
263	المراجع
265	المحتوى

[The page contains faint horizontal lines suggesting ghosting or extremely faded text.]

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

هذا الكتاب

تتعاظم أهمية النقود والنشاط المصرفي داخل المجتمعات باستمرار. وإمام الطالب أثناء دراسته، بالأسس النظرية لهذا الموضوع سيهيء له أساساً للممارسة العملية، وفهماً أوسع لما يصادفه في هذا المجال.

في هذا الكتاب، تم عرض أهم ما يتعلق بالنقود والنشاط المصرفي والنظم المصرفية، بالإضافة لطبيعتها، حيث ظهرت وتطورت، ثم في ظل النظام الاشتراكي وفي البلدان النامية.

إننا نأمل أن يسهم هذا الكتاب في مقاومة ظاهرة الابتسار التي تفشت في مراكز التعليم العربية، وأن يحقق إضافة إلى معرفة كل من يقع بين يديه.

الناشر



جمع مرشي وإخراج

دار الأينس للطباعة والنشر والتوزيع

مصراتة - الجماهيرية العظمى - عمارة التامين - هاتف: 614593 - فاكس: 614592 ص. ب.: 824